



خدماتنا

توفير المراجع

الاستشارات الأكاديمية

الترجمة الأكاديمية

ترشيح عناوين البحث

التطيل الاحصائي

خطة البحث العلمي

التدقيق اللغوي

الاطار النظري

التنسيق والفهرسة

الدراسات السابقة

النشر العلمي



احصل على خصم **10%** على جميع خدماتنا

عند طلب الخدمة من خلال الواتساب



☎ 0096655026526 - 00966560972772
✉ info@drasah.net - info@drasah.com
www.drasah.com



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث
دراسة مقارنة بين فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) والأردن

إعداد الطالبة
لبنى عكرمة صبري

إشراف
الأستاذ الدكتور قبلان المجالي

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات للحصول على درجة الدكتوراه في
علم الجريمة/ قسم علم الاجتماع
جامعة مؤتة، 2021م

المخلص

العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

أبني عكرمة صبري

جامعة مؤتة، 2021

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين حسب المتغيرات الديمغرافية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن لملاءمته أغراض الدراسة الحالية. وتم الاعتماد على الاستبانة في جمع بيانات الدراسة، واختيرت عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل والتي تكونت من (190) حدثاً توزعت على دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية طردية بين اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) وجنوح الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، وفسرت اللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة الدراسة في كل من الأردن وفلسطين ما نسبته (26%). كما أوضحت النتائج إلى أن اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كانت ذات مستوى متوسط، وأيضاً كان السلوك المنحرف لدى الأحداث في الأردن وفلسطين ذو مستوى منخفض. وتبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في اللامعيارية والسلوك المنحرف يعزى للدولة (الأردن وفلسطين). وتبين وجود فروقاً دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في اللامعيارية يعزى (للعم، تصنيف الحدث، عمل الأب، دخل الأسرة) في الأردن. ووجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في اللامعيارية يعزى لمكان السكن في فلسطين، ووجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في اللامعيارية يعزى لعدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين. وأظهرت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف في الأردن يعزى لمتغير (العمر، تصنيف الحدث ودخل الأسرة). وبناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات كان من أهمها: ضرورة رفع مستوى المعايير الاجتماعية التي تحد من (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) إضافة إلى الحد من السلوك المنحرف لدى الأحداث في الأردن وفلسطين من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: اللامعيارية، عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ، السلوك

المنحرف، الجنوح، الأحداث، الأردن، فلسطين.

ABSTRACT

The Relationship Between the Anomie and Juvenile Delinquency A comparative study between Jordan and Palestine (West Bank and Gaza Strip)

**Lubna Ekrama Sabri
Mu'tah University 2021**

The study aims to identify the relationship between anomie and juvenile delinquency in juvenile education and rehabilitation centers in Jordan and Palestine according to demographic variables. In this study, the descriptive comparative approach was used as it fits the study purposes. A questionnaire was used to collect the study data, and a sample was selected via the all encompassing method which included (190) juveniles distributed in the juveniles' rehabilitation centers that are under the Ministries of Social Development in Jordan and Palestine. The study results showed the existence of a positive correlation between anomie dimensions (lack of confidence, lack of power, indifference, and reification) and juveniles' delinquency in Jordan and Palestine. Also, that anomie explained (26%) of the sample's juvenile delinquency in Jordan and Palestine. The results also showed that anomie dimensions (lack of confidence, lack of power, indifference, reification) of juveniles in juvenile education and rehabilitation centers in both Jordan and Palestine was of a moderate level, while the deviant behaviors of juveniles were of a low level. In addition, there were statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the level of anomie and deviant behaviors attributed to the country (Jordan and Palestine), and there were statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in anomie attributed to (age, juvenile status, father's profession, family income) in Jordan. Moreover, it was found that there are statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) attributed to the place of residence in Palestine, and statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in anomie attributed to the number of family members in Jordan and Palestine. The results showed that there were differences in the level of deviant behaviors in Jordan attributed to the (age, juvenile status and family income) variables. Based on the results of the study, a number of recommendations were formulated, the most important of which were: the need to increase normativity levels which limit the (lack of confidence, lack of power, indifference, and reification), in addition to the need to reduce deviant behaviors among juveniles in Jordan and Palestine through Social Upbringing Institutions.

Keywords: Anomie, Lack of Confidence, Lack of Power, Indifference, Reification, Deviant Behavior, Delinquency, Juveniles, Jordan, Palestine.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول
ن	قائمة الملاحق
س	الملخص
ع	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: خلفيّة الدّراسة، وأهمّيّتها
1	1-1 مقدّمة
3	2-1 مشكلة الدّراسة، وأسئلتها
5	3-1 أهمّيّة الدّراسة
7	4-1 أهداف الدّراسة
7	5-1 التعريفات النظرية والإجرائية لمفاهيم الدراسة
15	6-1 حدود الدّراسة
16	الفصل الثاني: الإطار النظريّ، والدّراسات السابقة
16	1-2 الإطار النظريّ
50	2-2 الدّراسات السابقة وذات الصّلة
66	الفصل الثالث: المنهجية والتصميم
66	1-3 منهجية الدّراسة
67	2-3 مجتمع الدّراسة
67	3-3 عينة الدّراسة
76	4-3 أداة الدّراسة

الصفحة	المحتوى
77	3-5 صدقُ أداة الدراسة
79	3-6 نَبَات أداة الدراسة
80	3-7 إجراءات الدراسة
82	3-8 متغيرات الدراسة
82	3-9 المعالجات الإحصائية المستخدمة
84	الفصل الرابع: عرض النتائج، ومناقشتُها، وتوصياتُها
84	4-1 عرض نتائج الدراسة
171	4-2 مناقشة النتائج
202	4-3 توصيات الدراسة
204	المراجع
215	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1.	أعداد الجناح المرتكبة في المجتمعين الأردني والفلسطيني خلال 2014-2020م	4
2.	ملخص لأنواع الانتحار عند دوركايم	28
3.	ملخص لأنماط التكيف الاجتماعي لدى ميرتون	34
4.	الاختلاف والتوافق بين العالمين دوركايم وميرتون حول المفهوم الاجتماعي الشامل للامعيارية	35
5.	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية	68
6.	معاملات الارتباط للفقره مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه باستخدام اختبار Pearson Correlation للتعرف إلى صدق البناء لمقياس الدراسة	78
7.	معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا	79
8.	معاملات الارتباط للتعرف إلى العلاقة ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين	84
9.	اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل	86
10.	اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن	87
11.	اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين	88
12.	تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية	89

الرقم	المحتوى	الصفحة
	بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين	
90	13. نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للنتبؤ بالسلوك المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في الأردن وفلسطين	
91	14. تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن	
92	15. نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للنتبؤ بالسلوك المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في الأردن	
93	16. تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين	
93	17. نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للنتبؤ بالسلوك المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في فلسطين	
94	18. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين ككل" مرتبة ترتيبياً تنازلياً	
95	19. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن" (ن=131) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	

الرقم	المحتوى	الصفحة
20.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين" (ن=59) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	96
21.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين ككل" مرتبة ترتيبياً تنازلياً	98
22.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن" (ن=131) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	100
23.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين" (ن=59) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	102
24.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين مرتبة ترتيبياً تنازلياً	104
25.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	106
26.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيبياً تنازلياً	108
27.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "اللامبالاة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل	110

الرقم	المحتوى	الصفحة
	من الأردن وفلسطين مرتبة ترتيباً تنازلياً	
28.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "اللامبالاة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً	112
29.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "اللامبالاة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً	114
30.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث مرتبة ترتيباً تنازلياً	116
31.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً	118
32.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً	120
33.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "السلوك المنحرف" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث مرتبة ترتيباً تنازلياً	122
34.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "السلوك المنحرف" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً	124
35.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات	126

الرقم	المحتوى	الصفحة
	"السلوك المنحرف" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً	
129	36. اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة	
130	37. اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر	
132	38. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين	
134	39. اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين	
136	40. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية يعزى لمتغير مكان السكن لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين	
137	41. اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف نوع السكن	
139	42. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل	

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
141	43. اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
143	44. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة فقدان القوة يعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين	
144	45. اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف تصنيف الحدث	
146	46. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين	
148	47. اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين	
150	48. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة فقدان القوة واللامبالاة يعزى لمتغير عمل الأب لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن	
152	49. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق	

الرقم	المحتوى	الصفحة
50.	اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى 154	
	في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
51.	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في 156	
	درجة التشيؤ واللامعيارية يعزى لمتغير دخل الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن	
52.	اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test 158	
	للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة	
53.	اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test 159	
	للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر	
54.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق 160	
	في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين	
55.	اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى 161	
	دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين	

الرقم	المحتوى	الصفحة
56.	اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test	162
	للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف نوع السكن	
57.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق	163
	في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
58.	اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى	164
	دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
59.	اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test	165
	للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف تصنيف الحدث	
60.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق	166
	في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين	
61.	اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى	167
	دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين	
62.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق	168
	في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية	

الرقم	المحتوى	الصفحة
	وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	
63.	اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين	169
64.	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف يعزى لمتغير دخل الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن	170

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	ملحق
216	الإستبانة بصيغتها النهائية	أ
224	أسماء السّادة أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	ب
225	كتب تسهيل المهمة	ج
232	الجرائم المُرتكبة من قِبَل الأحداث حسب نوعها	د

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تعرضت الأردن وفلسطين إلى تزايد ملحوظ في جنوح الأحداث يثير الاهتمام من وجهة نظر علم الاجتماع والعلوم المتخصصة في دراسة الأحداث، وذلك لأن فئة الأحداث هي الأكثر تأثراً واستجابة ومواكبة للأحداث المتسارعة في العالم المتغير، وضعف في الآليات والخطط الناجمة لدمجهم والاستفادة من إمكاناتهم وتسيير أمور حياتهم. حيث بات تأثير التطور التكنولوجي المفاجئ والانفتاح على دول العالم الخارجي يتزايد على المجتمعات وبشكل خاص على فئة الأحداث.

فمنذ أن تحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب التقدم التكنولوجي السريع وانتشار وتنوع وسائل الاتصال والمواصلات أصبحت ظاهرة جنوح الأحداث خطيرة وجديرة بالدراسة والتحليل. فقد أصبح هناك تغييرات سريعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مما أثر بدورها على القيم المجتمعية (شينار، لولحبال، 2020).

وفي سياق هذه التغيرات، التي أثرت على أنماط الحياة المعيشية للمجتمعات بسبب الانفتاح الذي حصل بين دول العالم والذي كان له عديد من النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث أصبحت المجتمعات تعاني من غياب المعايير وضعف قوتها.

ووفقاً لنظرية اللامعيارية (الأنومي) لدى دوركهايم، يمكن للتغيرات السريعة الواسعة أن تضع المجتمع في حالة من اللامعيارية، وهذا يؤدي إلى ضعف عمليات الضبط الاجتماعي والسيطرة الاجتماعية على السلوك الاجتماعي وكسر نظم القواعد والمعايير التي تفقد وظيفتها أثناء التغيرات السريعة التي تعصف في المجتمع. وقد أثبتت الدراسات أن اللامعيارية تضعف وظيفة الضبط في المجتمع (Irmak, Cam, 2014). الأمر الذي يصعب الامتثال للقوانين والقواعد الرسمية وغير الرسمية، مما يُصعّب السيطرة على السلوكيات الإجرامية والجانحة.

وكما أكد ميرتون على العلاقة بين اللامعيارية والسلوكيات المنحرفة، حيث ركز على الفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية التي من شأنها أن تقود المجتمع إلى حالة اللامعيارية. فعندما يفشل الفرد في تحقيق أهدافه بوسائل مشروعة، فإنه يضيف الشرعية على استخدام وسائل غير مشروعة للحصول على تلك الأهداف التي توصف بأنها أهداف ثقافية، وتشكل هذه المسألة الأرضية لظهور الانحراف. وهكذا، يفرض الهيكل الاجتماعي على الفرد القوة التي تدفعه نحو الانحراف (Merton, 1938).

إن كلاً من المجتمع الأردني والفلسطيني يواجه مؤخراً من مشكلة خرق القانون بدلالة التزايد في معدلات الجرائم الجنحية للأحداث والتي تتمثل في ضعف الترابط الاجتماعي والاستهتار بالقوانين والمعايير الاجتماعية والقيم والعادات والأعراف الموروثة عن الأجداد، بالإضافة إلى عدم احترام أخلاقية الناس وروابطهم الاجتماعية فتمزق النسيج الاجتماعي.

ولهذا فقد تغيرت الصورة النمطية التقليدية للمجتمع البسيط المتمسك بالعادات والقيم الاجتماعية الأصيلة إلى صورة المجتمع الحديث المعقد والمفكك الذي يسعى فيه الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية (البناء، 2010).

وقد ربط العالم إميل دوركايم بين الأوضاع التي جعلت أفراد المجتمعات الحديثة مفككة وبين ظهور حالة اللامعيارية. كما ربط العالم روبرت ميرتون حدوث صراع أو اختلاف بين الأهداف الثقافية والوسائل والمعايير الاجتماعية وبين ظهور حالة اللامعيارية التي أدت إلى إضعاف التماسك الاجتماعي.

بالرغم من تشابه المجتمعين الأردني والفلسطيني بالعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية لكن هناك ما يميز بينهما بأن الأول انفتح على ثقافات أخرى نتيجة لما أنتجته مشاكل الحروب الأخيرة في المنطقة العربية ككل وما نتج عن الربيع العربي من مشاكل اللجوء والتي كان لها الأثر الكبير على المجتمع الأردني على مختلف الأصعدة، في حين ما زال المجتمع الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى لطمس الهوية العربية وهدم القيم والعادات والتقاليد.

ونظرًا لتراجع دور المعايير الاجتماعية التي لها نتائج اجتماعية سيئة وعواقب وخيمة، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف وضع هذه الظاهرة في إطار المقارنة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين المجتمعين الأردني والفلسطيني. فمن المهم اكتشاف الظروف التي تصاحب حدوث حالة من اللامعيارية وعلاقتها بجنوح الأحداث، ومعرفة تطورها لتقديم تفسيرات مقارنة على المجتمعين الأردني والفلسطيني التي تستند إلى ما قام عليه علم الجريمة المقارن في مقارنة الظواهر الجرمية بين مجتمعين أو ثقافتين مختلفتين ومحاولة الكشف عن مظاهر التشابه والاختلاف بينهما، من خلال دراسة تأثير عدد من المتغيرات الاجتماعية كالعمر ومكان السكن ونوع السكن وعدد أفراد الأسرة وتصنيف الحدث وعمل الأب ودخل الأسرة. وإلقاء الضوء على خطورة اللامعيارية وعلاقتها في جنوح الأحداث. وقد شكلت نظرية اللامعيارية (الأنومي) للعالم إميل دوركايم وللعالم وروبرت ميرتون مراجعة أساسية في دراسة علاقة اللامعيارية مع جنوح الأحداث.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهد المجتمعان الأردني والفلسطيني تحولاتٍ وتغيراتٍ اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها من التحولات والتغيرات على مختلف الأصعدة، الأمر الذي أدى إلى بروز عدة اختلالات في توازن المنظومة الاجتماعية التي تتم عن افتقار آليات السيطرة الاجتماعية على المجتمعين تمثلت في حالة من اللامعيارية التي انسحبت بدورها على فئة الأحداث وتعكس اختلالاً للقيم والمعايير في المجتمع الذي يعيش فيه الأحداث، فتفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها وقوتها، فيتشكل نوعاً من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي بدورها تساهم بشكل أو بآخر في انحراف الأحداث وجنوحهم وارتكابهم للسلوكيات المنحرفة.

ولقد أصبحت مشكلة انحراف الأحداث في المجتمعين الأردني والفلسطيني، من أحد التحديات التي تواجه هذين المجتمعين بكونها تعرض مستقبل أجيالهما إلى خطر كبير وتجعلهم طاقات معطّلة ومهدّدة لأمن المجتمع واستقراره، وتشكيل ضررٍ على أنفسهم

وأسرهم. ويظهر ذلك جلياً من خلال الاحصاءات الدالة على وجود مشكلة حقيقية في وسط فئة الأحداث والمراهقين، وذلك من خلال ارتكابهم للسلوكيات المنحرفة وعدم امتثالهم لمعايير وقيم المجتمع. حيث تشير الاحصاءات في الجدول أدناه إلى عدد الجرائم الجنوحية التي ارتكبتها الأحداث في المجتمعين الأردني والفلسطيني وهذا بدوره لا ينفي أن مشكلة انحراف الأحداث تؤرق المجتمع الفلسطيني كما إنها تشكل تحدياً واضحاً في المجتمعين.

انظر في الجدول التالي لبيان عدد الأحداث الجانحين في دار التربية والتأهيل لآخر خمس سنوات:

جدول (1)

أعداد الجرح المرتكبة في المجتمعين الأردني والفلسطيني خلال 2015-2020م

الرقم	السنة	عدد الجرح في الأردن	عدد الجرح في الضفة الغربية	عدد الجرح في قطاع غزة
1.	2015	2062	160	900
2.	2016	2401	170	799
3.	2017	2347	202	1253
4.	2018	2588	235	1481
5.	2019	2472	238	1475
6.	2020	1901	166	1176

• إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية والفلسطينية.

فالاحصاءات المتاحة التي تكشف عن أعداد الجرح المتعلقة بالأحداث في المجتمعين في السنوات السابقة وفي الفترة الحالية (فترة إعداد هذه الدراسة) تؤشر على وجود خطر على مستقبل الأحداث.

وجاءت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في ظل تغير المفاهيم الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومحاولة تتبع حيثيات هذه الإشكالية نظرياً عن طريق عرض الدراسات السابقة وعرض المقاربة النظرية لهذه الدراسة.

وتتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

السؤال الرئيس: هل يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى

$(0.05 \leq \alpha)$ ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في كل من الأردن وفلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما القيمة التفسيرية للامعيارية في السلوك المنحرف لدى

عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين؟

السؤال الفرعي الثاني: ما درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل

الأحداث في الأردن وفلسطين؟

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية

وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \leq \alpha)$ في

درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة،

والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب،

ودخل الأسرة؟

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \leq \alpha)$ في

درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف

الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل

الأب، ودخل الأسرة؟

3.1 أهمية الدراسة

تعد الدراسات التي تتعلق بالنظرية اللامعيارية من الدراسات المهمة على مستوى

علم الجريمة، ويتوقع أن تضيف الدراسة الحالية اسهاماً نظرياً وتطبيقياً:

الأهمية النظرية

1. يمكن القول إن هذه الدراسة تعد من أحدث الدراسات المقارنة 2021م بحدود إطلاع الباحثة كونها تدرس موضوع العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث.
2. يمكن القول إن هناك ندرة في الدراسات المقارنة المتعلقة بعلم الجريمة، فجاءت هذه الدراسة لتزويد مكتبة علم الجريمة بهذا النوع من الدراسات.
3. يتوقع أن ترفد نتائج الدراسة الأدب النظري المتعلق بجنوح الأحداث والمكتبي بمعلومات إضافية.
4. تلقي هذه الدراسة الضوء على علاقة اللامعيارية بجنوح الأحداث، في دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين التي لها أهمية لدى ذو الاختصاص.
5. تركز الدراسة الحالية على اللامعيارية التي تُفسّر مشكلة جنوح الأحداث.

الأهمية التطبيقية

تنبثق الأهمية التطبيقية في الدراسة من الفوائد الآتية:

1. يتوقع أن تستفيد الأسرة الأردنية والفلسطينية عموماً من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول الوقائية للحد قدر الإمكان من جنوح الأحداث.
2. يتوقع أن تستفيد المؤسسات الرسمية والأهلية والاختصاصيين المهتمين بجنوح الأحداث من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول للحد قدر الإمكان من التغلب على جنوحهم.
3. يتوقع أن يستفيد المخططون للقوى البشرية والباحثون والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول للحد قدر الإمكان من جنوح الأحداث.

4.1 أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين اللامعيارية والسلوك المنحرف لدى الأحداث المحكومين. كما تهدف الدراسة إلى ما يأتي:
- التعرف على القيمة التفسيرية للامعيارية في السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين.
 - التعرف على درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين.
 - التعرف على درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين.
 - التعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟
 - التعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟

5.1 التعريفات النظرية والإجرائية لمفاهيم الدراسة:

يتم التطرق إلى المفاهيم الآتية كمفاهيم نظرية وإجرائية:

مفهوم المعايير الاجتماعية:

المعيار لغةً كما جاءت في المعجم الوسيط ل (أنيس وآخرون، 2004): هو نموذج مُتَحَقَّق أو مُتَّصَرِّ لما يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، وَمِنْهُ العُلُومُ المعيارية وَهِيَ المُنْطَق والأخلاق وَالجمال وَنَحْوَهَا.

المعايير في علم الاجتماع: قواعد من السلوك تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما، إما بتحديد نمط معين من السلوك أو بالنهاي عنه ومنعه. وتكون المعايير مُعززة دائماً

بعقوبات من نوع أو آخر تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الإعدام (غدنز، 2001، 2005).

والمعيارية "Normative" في معجم اللغة العربية المعاصرة لـ (عمر، 2008) هي اسم مؤنث منسوب إلى معيار، وهي إخضاع الأشياء لمقاييس محدّدة تُقيّم من خلالها "معيارية اجتماعية/ اقتصادية/ سياسية/ أخلاقية..".

أما المعايير الاجتماعية: "Social Norms" هي القواعد والتقنيات الاجتماعية واللوائح المنظمة والعادات والتقاليد والأعراف المعترف بها، والقيم الاجتماعية والاتجاهات السائدة التي تحدد سلوك أفراد المجتمع من صواب أم خطأ، أو مقبول أم مرفوض (بالحاج، 2015).

مفهوم اللامعيارية (Anomie):

اللامعيارية كلمة لها مرادفات كثيرة لغوية وفي باقي العلوم الأخرى، سنتعرف فيما يأتي إلى معاني كلمة اللامعيارية ضمن إطار البحث:

اللامعيارية لغة: هي فقدان التنظيم الطبيعي أو القانوني (عمر، 2008).

اللامعيارية إجرائياً: هي انهيار المعايير والقوانين والقواعد الاجتماعية وعدم كفاءة الضوابط الاجتماعية والأخلاقية والقانونية في ظل صعوبة تحقيق الأهداف المشروعة لدى الأحداث الموجودين في مراكز رعاية الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، فيلجؤون إلى تحقيقها بالطرق غير المشروعة. وبذلك يتولد لدينا السلوك المنحرف عن المعايير والقوانين والقواعد الاجتماعية.

المفاهيم المتعلقة بجنوح الأحداث:

من خلال مراجعة المفاهيم المتعلقة بجنوح الأحداث فإنه من الصعب نجد مفهوماً يشمل على جميع جوانبه وعناصره، فكل علم من العلوم عرّفه من زاوية اهتمامه وتخصصه. وهنا يتم عرض بعض التعريفات التي عرّفت الجنوح من جهة والأحداث من جهة أخرى.

الجنوح كلمة لها مرادفات كثيرة لغوية وفي باقي العلوم الأخرى، سنتعرف فيما يأتي إلى معاني كلمة الجنوح ضمن إطار البحث:

الجنوح في اللغة العربية: إن الجنوح كما جاء في المعجم الوسيط لـ (أنيس وآخرون، 2004) اشتق من الفعل "جَنَحَ"، ومفهوم الجُنَاح هو الميل والانحراف. وفي قاموس علم الإجرام مصطلح الجنوح يستخدم لأي نوع من أنواع السلوك الشاذ لدى صغار السن (Muncie & McLaughlin, 2012).

الجنوح في الشريعة الإسلامية: هو ارتكاب المحظورات الشرعية من طرف الأحداث في سن حدائهم الشرعية والتي إذا اقترفتها البالغون عدت جرائم يعاقبون عليها بالحدود والقصاص والتعابير " (حمزة، هبيته، 2020).

الجنوح في علم الاجتماع: يُعرّف (عطية، 2019) بأنه سلوك يتعلق بالفعل، أو السلوك من منطلق اتفاقه، أو عدم اتفاقه مع المعايير الاجتماعية. وهو السلوك الذي يخرج على التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي (كركوش، 2011).

ورود في (حميميد، 2018) بأنه كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة في زمان ومكان معينين ذلك باعتبار الجريمة هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي أو كل خروج على معايير المجتمع.

أما الجنوح من المنظور القانوني هو أي سلوك ينتهك المجرم القانون الذي يرتكبه شاب دون سن الثامنة عشرة (Baba & Others, 2007).

الجنوح إجرائياً: هو سلوك مخالف وخارج عن القيم والقواعد الاجتماعية والقانونية بسبب وجود اللامعيارية ويعاقب عليه القانون الأردني والقانون الفلسطيني.

الحدث كلمة لها مرادفات كثيرة لغوية وفي باقي العلوم الأخرى، سنتعرف فيما يأتي إلى معاني كلمة الحدث ضمن إطار البحث:

الحدث في اللغة العربية: درج استعمال كلمة حدث وجمعها حُدثان وأحداث، وحُدثاء، ومؤنثه: حَدَثَه باعتبارها تشير إلى مرحلة العمر ما بين سن الطفولة وما قبل النضج واكتمال النمو والإدراك (ابن منظور، 2010). ونقول: شابٌ حَدَثَ أي فتي السن

ورجلٌ حَدَثُ السن ورجلٌ حَدَثُ أي أنه شاب، فإن ذكرت السن قلت حديث السن وهؤلاء غلمانٌ حدثانٌ أي أحداثٌ (عمر، 2008). ويقال إنه شابٌ حدثٌ أو شابةٌ حدثه أي فتية في السن أي صغيرة السن (الفراهيدي، 2001).

أستطيع القول: إن الحدث باللغة العربية لم تحدد سنه ولا صفاته، لذلك فإن الحدث يختلف معناه في حقل الشريعة الإسلامية والقانون وفي العلوم الاجتماعية. وفيما يلي عرض منوع لهذه الحقول:

الحدث في الشريعة الإسلامية: عرّفت الشريعة الإسلامية الحدث أنه كل شخص لم يبلغ الحلم (قطيحات، 2017). وعلى هذا الأساس كانت الشريعة الإسلامية السبابة في التمييز بين المسؤولية الجنائية للحدث والمسؤولية الجنائية للشخص العادي - سن البلوغ. وكان معيار هذه التفرقة هو القدرة على الإدراك والتمييز والقدرة على الاختيار، فالقرآن بين مراحل قوة الإنسان وضعفه ومقدرته على الإدراك وحرية. فكل مرحلة من هذه المراحل لها حرية الاختيار والإدراك والتمييز بين جميع الأوامر والنواهي التي أمرت الشريعة الإسلامية بفعلها أو بعدم ارتكابها (عثمان، 2002).

فالمسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية مناطها: التمييز والإدراك، وحرية الاختيار التي تتدرج حسب تدرج المرحلة العمرية للحدث أو الصغير من بداية الولادة وحتى بلوغ الصغير سن البلوغ لهذا تتدرج المسؤولية الجنائية بمراحل ثلاث (الشاذلي، 2006):

1. مرحلة انعدام التمييز: وتبدأ من الولادة وحتى سن السابعة باتفاق الفقهاء، ففي هذه المرحلة تنعدم المسؤولية الجنائية للصغير فلا توقع عليه عقوبة جنائية حدًا كانت أو قصاصًا أو تعزيرًا، لكن هذا لا يعني عدم اتخاذ إجراءات اجتماعية وتدابير الحماية التي يقرها رب البيت، لكن انعدام المسؤولية الجنائية لا يعني ذلك انعدام المسؤولية المدنية عن الأفعال الضارة التي يرتكبها.

2. مرحلة نقص التمييز: وتبدأ من سن السابعة حتى سن البلوغ وهي خمسة عشر عامًا إلى ثمانية عشر عامًا، وفي هذه المرحلة لا يسأل الصبي المميز جنائيًا ولا

تطبق عليه العقوبات الجنائية المقررة للبالغين، وإنما يسأل مسؤولية تأديبية وتوقع عليه العقوبات التأديبية التي تستهدف الإصلاح والتهديب ويقررها ولي الأمر.

3. مرحلة اكتمال التمييز: وتبدأ من سن البلوغ، أي ما بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، وفي هذه المرحلة يسأل الإنسان جنائياً مسؤولية كاملة عن كل الجرائم التي يرتكبها وتطبق عليه العقوبات المقررة لهذه الجريمة حداً أو قصاصاً أو تعزيزاً.

الحدث في علم الاجتماع: يقوم تعريف الحدث في علم الاجتماع على المعيار الوصفي، بحيث يصف حالة الحدث من خلال ما يظهر عليه من علامات أو صفات داخلية أو خارجية، تتعلّق بنضجه الجسمي والعقلي والنفسي دون أن يربط ذلك بسن معين (السّدي، 2012). وجاء تعريف آخر بأنه الصغير منذ ولادته حتى يتم نضجه الاجتماعي، أو تتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفة الإنسان بصفه طبيعة عمله والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته طبقاً لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي (الزين، وزهري، 1996).

والطفل في الاتفاقات الدولية: هناك عدة اتفاقيات دولية عزّفت الطفل، ومن ضمن هذه التعريفات كما جاء في (منظمة الأمم المتحدة، 1989) بأنه كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.

الحدث في نظر التشريع الأردني: قسم القانون الأردني الصغير إلى أربعة أنواع، من حيث تحديد تعريفه، وهي:

الحدث: هو كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره (المادة 2 من قانون الأحداث الأردني، 2014). على ألا يلاحق جزائياً من لم يتم الثانية عشرة من عمره (المادة 4 / ب من قانون الأحداث الأردني، 2014).

المراهق: من أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة من عمره.
الفتى: من أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره.
الوصي: كل شخص غير الولي يتولى أمر العناية بالحدث أو الرقابة عليه وفق التشريعات النافذة (المادة 2 من قانون الأحداث الأردني، 2014).

الحدث في نظر التشريع الفلسطيني: قسم القانون الفلسطيني الصغير إلى أربعة

أنواع، من حيث تحديد تعريفه، وهي:

الحدث: الطفل الذي أتم التاسعة من عمره ولم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه فعلاً مجرمًا، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف، ويحدد سن الحدث بوثيقة رسمية، فإذا ثبت عدم وجودها يُقدر سنه بواسطة خبير تعينه المحكمة أو نيابة الأحداث حسب مقتضى الحال (المادة 1 من قانون الأحداث الفلسطيني، 2016). على ألا يسأل جزائيًا من لم يتم الثانية عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً مجرمًا أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض لخطر الانحراف. مع مراعاة ما ورد في قانون الطفل النافذ، يعتبر معرضًا لخطر الانحراف الطفل الذي تقل سنه عن (12) سنة إذا حدثت منه واقعة تشكل جنائية أو جنحة، وتتم إحالته لمرشد حماية الطفولة لمتابعته (المادة 5 من قانون الأحداث الفلسطيني، 2016).

الولد: كل شخص أتم التاسعة من العمر أو يدل ظاهر حالة على أنه أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثالثة عشرة.

المراهق: كل شخص أتم من العمر الثالثة عشرة سنة، أو يدل ظاهر حالة على أنه أتم الثالثة عشرة سنة، غير أنه لم يتم الخامسة عشرة من العمر.

الفتى: كل شخص أتم من العمر الخامسة عشرة سنة، أو يدل ظاهر حالة على أنه أتم الخامسة عشرة سنة، غير أنه لم يتم الثامنة عشرة من العمر.

لكن القانون الأردني والفلسطيني أخذ بكلمة (الحدث) بغض النظر عن عمره.

الحدث إجرائيًا: هو كل فرد ذكرًا كان أو أنثى بلغ سن الثانية عشرة ولم يتجاوز

عمره 18 عامًا ارتكب جنحة وصدر بحقه قرارًا قضائيًا.

لقد تم تعريف الحدث والجنوح كل على حدا، والآن أستطيع أن أعرف "جنوح

الأحداث" إجرائيًا على أنه: كل سلوك مخالف للمعايير الاجتماعية والقانونية ارتكبه الحدث الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ويعاقب عليه القانون الأردني والفلسطيني ويترتب عليه إدخاله إلى دار تربية وتأهيل الأحداث.

جنوح الأحداث في علم الاجتماع: هو "الطفل الذي يرتكب فعلاً خارجاً عن القانون وذلك في سن معين، بحيث يظهر ميول ورغبات مضادة للمجتمع بشكل خطير مما يعرضه للملاحقة والاجراءات الرسمية" (معتوق، 2013). ويتشابه هذا المفهوم مع تعريف (Santrock, 2012) بأنه المراهق الذي يخالف القانون أو يشارك في سلوك يعتبر غير قانوني. أما (McConnell, 2012) فقد رأى بأن جنوح الأحداث هو سلوك أو أنشطة غير قانونية صادرة من طفل قاصر يظهر عصيانه على الأعراف القانونية، ويصبح خاضع لإجراءات قانونية من قبل نظام المحاكم.

الفرق بين الانحراف والجنوح والجريمة:

ميّز بعض العلماء بين هذه المصطلحات الثلاث:

الانحراف (Deviation) هو سلوك غير سوي لكن لا يصحب بالضرورة باعتداء على قواعد المجتمع (المدنية أو الجنائية). فمثلاً إن العديد من أشكال السلوك التي ينظر إليها بقدر عالٍ من التقدير في سياقٍ ما من قبل جماعة ما، قد تُعد سلبية في نظر جماعة أخرى (غدنز، 2005). فهو مفهوم أعم وأوسع من الجنوح (Delinquency) الذي يصد من المجتمع في طريقة السلوك أو نمط العيش المختلفين فهو يتعدى على قواعد المجتمع. يمكن اعتبار كل جنوح هو انحراف، فهو يعد صورة من صور الانحراف، أي أن الجنوح يشمل كل الأفعال التي يرتكبها الأحداث سواء أكان هذا الانحراف يقع تحت طائلة القانون أم لا، كما يشمل الجنوح أيضاً أنواعاً من الانحرافات لا تعد من الناحية القانونية جرائم لكن ليس بالضرورة أن يكون كل انحراف هو جنوح (بوخميس، 2010). أما الجريمة (Crime) فهي أيضاً مظهرًا للسلوك المنحرف تطلق على البالغين وتعد نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع أفرادها بحيث يكون هذا الخروج إيذاءً شديداً للشعور الجماعي بدرجة تؤدي إلى سخط المجتمع وغضبه ورغبته في معاقبة الخارج عن قواعد السلوك الاجتماعي (البناء، 2010).

إصلاحية الأحداث باللغة العربية: "مؤسسة لإعادة الإصلاح وترسيخ النظام وتدريب مخالفي القانون من الأحداث وصغار السن وتأهيلهم" (عمر، 2008).

دار تربية الأحداث: الدار المنشأة أو المعتمدة لتربية الأحداث الموقوفين وتأهيلهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

دار تأهيل الأحداث: الدار المنشأة أو المعتمدة لإصلاح الأحداث المحكومين وتربيتهم وتأهيلهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

دار رعاية الأحداث: الدار المنشأة أو المعتمدة لغايات إيواء الأحداث المحتاجين للحماية أو الرعاية وتعليمهم وتدريبهم.

دار تربية وتأهيل الأحداث: وهي الدار المنشأة أو المعتمدة لتربية الأحداث الموقوفين والمحكومين، وإيوائهم، وتأهيلهم، وإصلاحهم، وفقاً لأحكام قانون الأحداث الأردني رقم (32)، سنة (2014).

دار الرعاية الاجتماعية: هي دار ملاحظة ورعاية وتأهيل الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وهي أي مؤسسة إصلاحية، حكومية، أو أهلية، يعتمدها الوزير بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الداخلية والنيابة العامة للحفاظ على الأطفال وملاحظتهم، وإيواء وإصلاح وتأهيل الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف علمياً ومهنياً، لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وتنظم بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذا الخصوص. وفقاً لأحكام قانون حماية الأحداث الفلسطيني رقم (4)، سنة (2016).

دار تربية وتأهيل الأحداث إجرائياً: هو المكان الذي يعمل على رعاية وتأهيل واصلاح وإيوائي الأحداث الموقوفين والمحكومين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية ولوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.

عدم الثقة إجرائياً: هو شعور الحدث الجانح بعدم القدرة واستعداده لقيام بعمل معين في الحياة بحيث أنه يشك في قدراته لتحمل المسؤولية.

فقدان القوة إجرائياً: هو شعور الحدث بعدم القدرة على تحقيق حاجاته ورغباته، وشعوره بالضعف والعجز عن السيطرة على تصرفاته ولا يستطيع التأثير في المواقف الاجتماعية التي يواجهها، فكل شيء خارج عن إرادته.

اللامبالاة إجرائياً: وهو شعور الحدث الجانح بعدم المسؤولية القانونية والاجتماعية وانتهاك القوانين وعدم مراعاة الآخرين.

التشويؤ (تشبيء الإنسان) إجرائياً: هو شعور الحدث الجانح بأنه فقد هويته وأنه مجرد شيء أو أداة دون قيمة، وتُسيره الأمور المادية والتكنولوجية وليس للمعايير الاجتماعية أي قيمة بحيث يشعر بأنه لا جذور تربطه بنفسه أو واقعه.

6.1 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على الأحداث المَحكومين والموقوفين في دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين.

الحدود المكانية: دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين.

الحدود الزمانية: تمّ تطبيق في العام الدراسي 2020 / 2021.

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على معرفة علاقة اللامعيارية وجنوح الأحداث، في دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

أولاً: اللامعيارية (العامل المستقل): *Anomie*

النشأة التاريخية لمفهوم اللامعيارية: *Anomie* أو *Normlessness*

يُعد المصطلح قديماً قدم العصور الإغريقية وقد أُستخدم مصطلح "Anomia" في التعاليم الدينية المرتبطة بالإنجيل وفلسفة أواخر القرن التاسع عشر الفرنسية. كما أُستخدم في العصور اليونانية القديمة للإشارة إلى افتقار القانون وانعدام الضوابط التنظيمية. وللتعبير عن الأشخاص المنحرفين عن المبادئ والضوابط التنظيمية، فقد تم إحياء هذا المصطلح وصياغته من جديد من قبل الفيلسوف الفرنسي جين ماري جويو "Jean Marie Guyau" وذلك في أواخر القرن التاسع عشر. هذا وقد غير جويو معنى المصطلح ليشير إلى تراجع الأخلاق الدينية لصالح ظهور نظام جديد للقواعد والمعايير قائم على المسؤولية الشخصية للأفراد. مع الإشارة إلى أن عالم الاجتماع أميل دوركايم قد تبنى هذا المصطلح وأدخله على علم الاجتماع لأول مرة استناداً على أعمال جويو (Deflem, 2015). حيث أعاد دوركايم تعريف مصطلح "Anomie" مرة أخرى من ناحية الظروف الاجتماعية الصعبة للنظام الاجتماعي على المستوى المجتمعي، رافضاً مفهوم جويو عن الأخلاق الفردية (غدنز، 2001، 2005).

ومن هنا تعتبر اللامعيارية واحدة من أبرز النظريات في علم الاجتماع فمنذ أن طرحها دوركايم، تعرضت نظرية اللامعيارية إلى سلسلة من المراحل التطويرية، وانتقلت من فترة السبات (الأربعينيات) إلى الفترة الذهبية (الخمسينيات والستينيات)، وانهارت بعد ذلك (السبعينيات والثمانينات) وانتعشت أخيراً (من أواخر الثمانينيات حتى وقتنا الحالي). وتم إجراء العديد من الدراسات النوعية والكمية بهدف دراسة النظرية من جميع النواحي (Cullen, Agnew, 2015).

اللامعيارية: مفهوم استحدثه دوركايم ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك الفردي (غدنز، 2001، 2005). وعليه فإن اللامعيارية من وجهة نظر دوركايم: هي حالة اجتماعية تحدث عند فقدان البنية المؤسسية قدرتها على تنظيم احتياجات الإنسان (Healy, 2018).

ومن وجهة نظر ميرتون: هي عدم قدرة الفرد على تحقيق الأهداف المادية المنشودة باستخدام الوسائل المشروعة مما يدفع الفرد إلى الانحراف (Merton, 1938). فهي "الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الشرعية اللازمة لبلوغها" (والاس، وولف، 2006، 2011).

وعرّفها إيرماك وكام (Irmak, Cam, 2014) بأنها حالة من انعدام القيود التنظيمية وإلغاء التصنيفات التي يفقد فيها أفراد المجتمع وضعهم الحالي وينخفض إلى حالة أدنى مما كانوا عليه.

كما عرفها (بيرنارد) بأنها غموض الأهداف وعدم محدودة في الطموحات وغياب التوجه، أو الدور المتولد عن التوسع المفرط في الآفاق العقلية بحيث يتجاوز ما هو ممكن (والاس، وولف، 2006، 2011).

وكما نرى هناك توسع لمفهوم اللامعيارية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. فعلى المستوى المجتمعي الكلي، وصفت اللامعيارية بأنها تفكك للمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد وتحقق التكامل الاجتماعي. فهي ظاهرة اجتماعية هيكلية تظهر في المجتمع الذي تتغير وتتحوّل فيه القواعد والمعايير باستمرار وبشكل سريع، أو عندما تتضارب المعايير بين ما هو صحيح وجيد وملئم وهكذا (Bernard, 1987).

تتمثل اللامعيارية (الأنومي) في ثلاث صور أساسية هي: (السمري، 2011، 163).

1. موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملزمة.
2. غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية.

3. عدم وجود اتفاق عام للقواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.

أشكال اللامعيارية التي أدت إلى أنماط مختلفة من الجريمة (Healy, 2018):

الفئة الأولى من الدول التي تتمتع بالاقتصاد القوي، وفيها معدلات الدخل غير متساوية، كل ذلك دفع المواطنين للجوء إلى السبل غير المشروعة من أجل تحقيق أهدافهم، مما زاد من معدلات جرائم الملكية.

الفئة الثانية هناك دول تركز على النجاح المادي، إلا أن اقتصادها ضعيف بحيث منع المواطنين من تحقيق أهدافهم، وبذلك نمت لديهم مشاعر الغضب والقنوط والإحباط والتي بدورها رفعت من معدلات الجريمة.

أما الفئة الثالثة فقد تجنبت الدول الأمور المادية إلا أن اقتصادها الضعيف قد ولد لديها جرائم متزايدة بسبب حالات الفقر المطلقة أكثر مما هي نسبية.

أما فيما يخص **الفئة الرابعة والأخيرة**، فإن الأداء الاقتصادي القوي للدول وقلة الاهتمام بالأمور المادية قد قلل من الفقر والجرائم العنيفة.

إميل دوركايم: (منظر البناء الاجتماعي) Emile Durkheim (1858-1917)

قدم اسهامات عديدة إلى علم الاجتماع في تفسير الجريمة والانحراف. فهو يُعد من أهم الرواد للوظيفية المعاصرة (عبد الجواد، 2009). لاحظ دوركايم أن الجريمة والانحراف موجودة في كل المجتمعات. من هنا قرر أنها مظهر "طبيعي" للمجتمع، فمن غير المعقول أن نجد مجتمعًا خاليًا من الجريمة أو الانحراف، فكل المجتمعات لديها القواعد والقوانين وتوفر العقوبات إذا تم خرقها من قبل أفراد المجتمع (القريشي، 2011). ويرى دوركايم أن الجريمة هي شيءٌ جيدًا اجتماعيًا كون الجريمة تجذب العقاب وتعبّر عن السخط الجمعي ضد الجريمة والانحراف. هذا الانتهاك الأخلاقي الجمعي يخدم في بناء وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع الملتزمون بالقانون وتُعيد تأكيد الشعور الأخلاقي وإنعاش الشعور الجمعي. كما أنه يؤدي دورًا محفزًا على الابتكار والابداع، لأنه يطرح أفكارًا جديدة

تعمل على تغيير المجتمع. ويساهم في بيان السلوك السيء والسلوك الجيد في المجتمع (غدنز، 2001، 2005).

قام دوركايم بتصنيف اللامعيارية (الأنومي) إلى نوعين: (والاس، وولف، 2006، 2011)

الأنومي الحاد أو القاسي: هو الذي ينتج عن التغيير المفاجئ للمجتمع مثل أزمة العمل أو الطلاق...

الأنومي المزمن: هو الذي ينتج عن التغيير المستمر الذي يحدث في المجتمع الصناعي الحديث.

دوركايم واللامعيارية الاجتماعية

يقول دوركايم بأن "لا كائن حي يمكن أن يكون سعيداً أو حتى موجوداً ما لم تكن حاجاته منسجمة بشكل كافٍ مع وسائله" (Case & Others, 2017). من هنا يعتقد دوركايم أن السبب الأساسي للخلل الاجتماعي الفردي يرجع إلى "الأنومي"، وهي ضعف في المعايير التنظيمية أو نقص الترابط والتكامل الاجتماعي. وتعتبر "الأنومي" نتيجة العقاب الكامن للمجتمع المعاصر المتنافس ونمو الرغبات الإنسانية غير المحدودة وغير قابلة للإشباع دون معايير ضابطة للسلوك، وهنا يظهر في الأفراد عدم الرضا ويعملون على إثارة المشاعر العامة (جونز، 2010).

لذلك أوضح دوركايم أن المجتمع القوي المنظم والذي يسود فيه نظام جماعي قوي نابع من الالتزام بمجموعة من المعايير المشتركة والقيم المتبعة لتنظيم وتحديد الأهداف والرغبات الإنسانية والسيطرة عليها من خلال التنشئة الاجتماعية.

أما في حال فقدان القواعد التقليدية سيطرتها على سلوك أفراد المجتمع فإنه يسود حالة من اللاقانون. وغالبا ما تتحطم هذه الوظائف التنظيمية للنظام الجماعي في حالة حدوث الاكتئاب المفاجئ أو الازدهار المفاجئ أو في حالة التغيير التكنولوجي السريع. وفي هذه الأوضاع تؤدي الضغوط إلى الانتحار، وخاصة في المجتمعات الصناعية الغربية (Gibbons, 1977).

وهنا يمكنني القول بأن أن الأفراد لا يتكيفون أو يوافقون على القوانين والقيم والأعراف الجديدة بعد التغيير المفاجئ في المجتمع بسبب فقدان القواعد التقليدية التي تؤثر على المجتمع.

وكما أشرت سابقاً بأن دوركايم يعد أول عالم اجتماعي يقوم بإدراج مفهوم اللامعيارية "Anomie" إلى علم الاجتماع. إذ أنه استخدم هذا المفهوم الاجتماعي الجديد "اللامعيارية" لأول مرة في مناقشته لكتابه "تقسيم العمل في المجتمع"، ولاحقاً بشكل أكثر تحديداً في كتابه "الانتحار":

كتاب تقسيم العمل في المجتمع عام 1893م:

خلال مرحلة انتقال المجتمع الأوروبي من هيكل زراعي إلى رأسمالي، حيث تنبأ دوركايم بأن التغيير الاجتماعي السريع يمكنه إضعاف الروابط الاجتماعية وزعزعة كفاءة الآليات التنظيمية. فإن تحرر السكان من القيود الاجتماعية الأخلاقية قد يزيد السلوك المنحرف لديهم (Healy, 2018).

في هذا الكتاب عبّر العالم دوركايم عن حال المجتمع بـ "التفسخ" للقواعد الإجرائية العامة التي تحكم تصرفات المجتمع مع بعضهم بعضاً، وهذا التفسخ أو اللامعيارية يقود إلى الانحراف (وليمز، مكشان، 2010 / 2013). ويعتبر دوركايم أن تقسيم العمل البنائي في المجتمع يُعد من أحد العوامل المسؤولة عن تماسك المجتمع. حيث أشار إلى أن المجتمعات تكون على شكل "التضامن الميكانيكي أو الآلي" القائم على التجانس والتماثل والتشابه للمجتمعات ما قبل الثورة الصناعية التي كانت القوانين القمعية هي العنصر السائد فيها (Heidensohn, 1989). ويتميز هذا التضامن بارتفاع مستوى التماثل بين الناس، والاتساق في السلوك والتوافق الثابت في إرادة جميع الناس، وتُعد آلية الدمج هي الوعي الجماعي، ويشمل العواطف والمعتقدات الشائعة (Durkheim, 1994). حيث كان يسود بين أفراد المجتمع عقلاً أو ضميراً جمعياً قوياً، فهم يفكرون ويتصرفون بطريقة بسيطة ويؤدون تقريباً ذات المهام ويتقبلون تقسيم العمل وتشمل أعمالهم في الصيد وجمع

الثمار والطهي وغيرها من الأعمال التقليدية، ولديهم أهداف متمحورة على الجماعة ويتشارك أفراد المجتمع نفس الثقافة والأعراف والتقاليد والدين والقيم (Ritzer, 2015).

كما يلعب العقل أو الوعي الجمعي دورًا مهمًا في صياغة قيم ومعتقدات وسلوكيات الأطفال، وبالقدر الذي يعزز فيه العقل أو الوعي الجمعي في مجتمع ما قيم السلام أو العنف، تتمثل هذه الاتجاهات في ممارسة أفرادها. فعندما تلجأ الدولة أو الحزب أو القبلية أو الأسرة في حل المشكلات من خلال العنف بمختلف مظاهره (كالحروب والصراعات والثأر والاختطاف والنهب.... وغيرها)، فإن الأطفال يمثلون هذا السلوك عقليًا وعاطفيًا ويمارسونه جيلًا بعد جيل (السالموطي، 1403هـ).

ويرى العالم دوركايم أن الجريمة تلعب دورًا وظيفيًا في المجتمعات البسيطة "الميكانيكية" وذلك كما يلي (الوريكات، 2013):

الوظيفة الأولى: إن أفراد المجتمع متشابهون في أفكارهم ومتجانسون أيضًا، لذلك من السهل عليه أن يضحي بالأفراد المنحرفين "الشاذين عنهم" أو الخارقين للقانون مقابل مصالح الجماعات الاجتماعية من أجل الشعور بالوحدة والهوية الجمعية والتضامن الجمعي.

الوظيفة الثانية: إن المعايير الجماعية لا يمكن أن تتساهل في معاقبة الجاني، فهي توضح الحدود السلوكية لما هو مقبول أو مرفوض.

الوظيفة الثالثة: من خلال معاقبتها للمجرمين فهي تعمل على تقييم المعايير الاجتماعية.

في المقابل أشار دوركايم إلى "التضامن العضوي" القائم على الاختلاف والتغاير والتعدد الذي ساد في الطبقات العاملة، حيث بين المشاكل التي تحصل في الحياة الصناعية من تقليل التفاعل بين الأفراد وذلك نتيجة التخصص، فهناك تقسيم متنوع للعمل يلعب فيه جميع العمال أدوارًا مختلفة والتي تشعرهم بالوحدة وبالانعزال، بحيث أنهم ينغمسون في أداء أنشطتهم وأعمالهم المعقدة والمتزايدة وأعمالهم المتخصصة (Hale,

(1990). كما سادت في هذا التضامن القوانين التعويضية الجديدة والتي يصعب على العمال فهمها (Heidensohn, 1989).

هذا فإن التقسيمات العميقة تميل للعمل على تحويل المجتمعات المعروفة بالتضامن الميكانيكي تدريجياً إلى مجتمعات التضامن العضوي. وإن طوال هذه العملية يتم كسر التوازن الاجتماعي المتأصل، وتتفكك المعايير المشتركة، ويميل الناس إلى التوسع، ويصبحون أكثر وعياً بالظلم الاجتماعي المتزايد. وتكون النتيجة النهائية لهذه العملية هي ظهور حالة (الأنوميا الاجتماعية). وهذا هو أحد الآثار الجانبية للتحديث أو لعملية النمو الاقتصادي (Zhenhua, Yanyu, Pu, 2018).

ويرى دوركايم في "الوعي وتقسيم العمل الاجتماعي" أنه يربط الناس معاً وهو أساس النظام الاجتماعي وأن القواعد مثل العقاب يخدم في توحيد الناس وتقوية هذا الوعي الاجتماعي (القرشي، 2011). وأن تقسيم العمل يشكل تضامناً اجتماعياً في ظل الظروف الطبيعية، وتبرز شخصية كل فرد فيه ويكون نشاطه مستقلاً وشخصياً إذ لا بد أن يترك الوعي الجمعي مجالاً لحرية الفرد حتى تؤدي الوظائف المتخصصة على حساب الهوية الكاملة للشخصية الجمعية، ويصبح الكائن الاجتماعي مبنياً على التخصص (ليمان، 1993 / 2013). إلا أنه في بعض الأحيان ينتج خلل وظيفي بحيث يُكوّن مشاكل في تقسيم العمل بسبب انقسامه إلى أجزاء متعددة وغياب السلوك الجمعي. وفي هذه المرحلة، يشير إلى فشل التضامن العضوي وظهور حالة من الفوضى، فإن أجهزة التضامن لا تعمل بجودة وكفاءة وفاعلية جيدة للحفاظ على أدوار أفراد المجتمع وقوانين الوحدة الاجتماعية (Irmak, Cam, 2014).

وهنا يمكن أن يُؤدّ صراع صناعي بين الطبقة المستفيدة من التقدم الصناعي والتكنولوجي وبين الطبقة غير المستفيدة المقموعة، وذلك بسبب "الاختلال الوظيفي" أي عدم التقسيم العادل للعمل مما ينتج عنه عاطلون عن العمل، وهذا بالنسبة لما يراه دوركايم يجعلهم يشعرون أنهم ليسوا جزءاً من مجتمع طبيعي وهذا يبعث الأنوميا.

لكن من جهة أخرى، حاول دوركايم تصوير تحوّل المجتمعات من ميكانيكية إلى عضوية بأنه شيء حتمي وإيجابي، لأن أفراد المجتمع بإمكانهم الانتفاع بما ينتجه الآخرون، لكن يجب أن يكون هذا التحوّل تدريجيًا حتى يقود إلى مجتمع صحي. أما إذا تحوّل المجتمع بشكل سريع فإن المجتمع يمكن أن يصبح غير صحي تمامًا (Case & Others, 2017). وهنا تكون القوانين غير كفيلة لتنظيم تحوّل المجتمع ولهذا تُستبدل الأعراف والمعايير بالقوانين المنظمة للتفاعل المعقد بين أفراد المجتمع، فقد يصبح المجتمع في حالة الأنوميا (الوريكات، 2013).

ومع التغير التكنولوجي السريع أو حدوث الحروب أو أي حدث يؤثر في توازن المجتمع ينشأ السلوك المنحرف نتاجًا لتلك التغيرات المفاجئة. وهنا يفتقد أفراد المجتمع الأهداف المشتركة بسبب غياب العقل أو الوعي الجمعي وتصبح الأهداف الفردية هي المسيطرة (Irmak, Cam, 2014). وتكون العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل تعاقدية، بمعنى أن العلاقات فيما بينهم لا تقوم على روابط الدم أو القرابة أو الصداقة وإنما تقوم على أساس التغيرات الاجتماعية والحياتية للمجتمع (وليمز، مكشان، 2010، 2013).

وأن المشكلة في مثل هذه العلاقة بين المجتمعات أن روابطها مضطربة وتتحطم بشكل مستمر بحيث يصل الأفراد إلى حالة الأنوميا أو اللامعيارية عند انهيار النظام الاجتماعي. وتتجم اللامعيارية كنتيجة للأزمات الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية. إذ يحاول المجتمع خلال هذه المرحلة التكيف مع التغيرات الجديدة، لكنه ينهار ويفشل. إضافة إلى ذلك، فإنه من المحتمل عدم قدرة الهيكل الاجتماعي على ضبط توقعات وسلوكيات الأفراد ويفتقرون للسيطرة الاجتماعية (الوريكات، 2013).

وجملة القول: إن دراسة دوركايم تحدثت عن تقسيم العمل في المجتمعات الطبيعية أو المتعددة. وأكد أن تقسيم العمل سوف يسبب ظهور سلوكيات منحرفة وحالة من اللامعيارية، وذلك بسبب انعدام التنظيم لتوفير تكامل اجتماعي كافٍ يتناسب مع درجة تقدم وتطور تقسيم العمل. فإن الحداثة والتقدم الحضري وتحقيق الديمقراطية تسبب في اضطراب أساليب وأنماط الحياة التقليدية وفي القيم والمعتقدات الدينية والثقافية وغير من

الصورة التقليدية المتماسكة للمجتمع إلى صورة المجتمع الحديث المتفكك. وهنا ربط دوركايم بين الأوضاع التي جعلت المجتمع مفككًا وبين ظهور حالة الأنومي التي جعلت أفراد المجتمعات الحديثة يميلون إلى الإحساس بأن حياتهم لا معنى لها.

كتاب الانتحار: دراسة في علم الاجتماع 1897م: "Suicide"

بيّن العالم إميل دوركايم في عمله "الانتحار" تفسيرات رائعة لفهم العوامل التي تؤدي إلى الانتحار. فقد فتحت أفكار "دوركايم" في تفسير ظاهرة الانتحار آفاقًا علمية جديدة لظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف حيث تبنت أفكار "دوركايم" بعض علماء الاجتماع المعاصرين (السمالوطي، 1403هـ).

لقد اختار العالم دوركايم دراسة الانتحار لأنها أغرب ظاهرة سلوكية اجتماعية ومتاحة في بياناتها وإحصاءاتها. واعتمد في دراسته على العوامل الاجتماعية والتي استطاع من خلالها أن يثبت بأن الانتحار هو اجتماعي المنشأ، فإن لعلم الاجتماع دورًا يلعبه في دراسة مثل هذا السلوك الفردي "الانتحار" (الوريكات، 2013).

أشار دوركايم في كتابه إلى اللامعيارية الأخلاقية فقد درس ظاهرة الانتحار من خلال دراساته الأخلاقية، وفسّر حالات الانتحار على صعيد الأسباب الكلية مثل "عدم التنظيم الاجتماعي والانحلال الأخلاقي" في المجتمع.

ورأى دوركايم أن انهيار الضوابط الأخلاقية لدى الناس والقواعد الاجتماعية يؤثر على سلوكهم، فيكون المجتمع في حالة تتحطم فيها الروابط الأساس التي تُوحّد أفراد المجتمع في نظام اجتماعي جامع، حيث يشعر أفراد المجتمع بأنهم لم يعودوا منظمين بقواعد المجتمع وأن رغبتهم وأحلامهم لم تعد منضبطة من قبل النظام الاجتماعي (ليمان، 2013، 1993).

ويكمن عمق تفكير العالم دوركايم بأنه لم يتناول العوامل الفردية في تفسيره لمعدلات الانتحار وتركها لعلماء النفس، فقد اهتم بتفسير البيانات في معدلات الانتحار على أساس العوامل الاجتماعية (الوريكات، 2013). أي ملاحظة التباين في معدلات الانتحار من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى. ورأى دوركايم في تفسيره للانتحار بأن

التباين أو التغيير في الضمير الجمعي من الآراء والمعتقدات المشتركة بين أفراد المجتمع يؤدي إلى تباين أو تغيير في الظواهر الاجتماعية خاصة في التيارات "الحركات" الاجتماعية (الأنايية اللامعيارية)، أي أن التغيير في "معدلات الانتحار" يرجع إلى تغيير في الظواهر الاجتماعية (السمري، 2011).

يمكن فهم نظرية دوركايم عن الانتحار من خلال التعرف على أربعة أنماط مختلفة للانتحار، فقد ربط دوركايم بين كل نمط من هذه الأنماط مع درجة التكامل السائدة في المجتمع (المشاركة في المشاعر الجمعية) ودرجة مقدار النظام (القهر الخارجي الواقع على الأفراد) على النحو التالي: (السمري، 2011).

الانتحار الأناي: تكون درجة التكامل منخفضة.

الانتحار الإيثاري: تكون درجة التكامل مرتفعة.

الانتحار الأنومي: تكون درجة النظام منخفضة.

الانتحار القدري: تكون درجة النظام مرتفعة.

الانتحار الأناي "الوحداني": Egoistic Suicide

يظهر هذا النوع من الانتحار نتيجة لانعزال الفرد وضعف تكوين علاقته مع المجتمع، واعتماده بشكل أساس على نفسه، وليس على الجماعة. وأن الارتباط والالتزام الفردي ضعيف للقوانين والعادات والتقاليد والانتماء للمؤسسات الاجتماعية البنيوية المختلفة كالدينية والأهلية والمحلية والسياسية (الدين، الأسرة، الدولة) مما يزيد احتمالية الانتحار (الوريكات، 2011). فهو يتصرف حسب إرادته الخاصة بعيدة عن المعايير الأخلاقية والقواعد الاجتماعية.

وكلما ضعف دور المجتمع في إفساح المجال للفرد بالتفاعل والانسجام معه نظرًا لتناقض ميوله واتجاهاته وأهدافه مع التي يتمسك بها الفرد كلما زاد شعور الفرد بالبعد والاغتراب عن المجتمع ويفقد آماله وطموحه وتتعدم عنده معاني الحياة ويشعر بالصدمة واليأس وغياب المعنى مما يجعل الفرد يُفكر بالانتحار وقد يؤدي به إلى الانتحار بشكلٍ فعلي (الحسن، 2015).

ومن الأمثلة على هذا النوع من الانتحار الذين يعانون من مرض جسماني أو عقلي أو من المحرومين الذين يشعرون بالضعف ولا يقدرّون على الاستمرار. (Case & Others, 2017)

الانتحار الإيثاري "الغيري": Altruistic Suicide

يعد هذا النوع من الانتحار مناقضاً من حيث أسبابه ودوافعه للانتحار الأناني، فهو ناتج عن شدة تماسك وانسجام الأفراد وارتباطهم بشكل زائد بالجماعة، حيث إنهم يضعون أولويات الجماعة قبل أولوياتهم (الحسن، 2015).

والذين يقدمون على الانتحار يشعرون بأن عملهم يعني الالتحام الاجتماعي ونجاح المجتمع أو يشعرون بالفشل في إنقاذ الجماعة من الخطر والانهيار. ويعد عملهم إيثاريًا كالتضحية بنفسه من أجل بقاء الجماعة (Zhenhua, Yanyu, Pu, 2018).

وأرى أن هذا النوع يتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي تعدّ المنتحر الإيثاري شهيداً وليس منتحراً تكريماً للشهيد وعلو منزلته. ومن الأمثلة على هذا النوع: الاستشهاد في الحرب أو في ظل الاحتلال مثل فلسطين وجنوب لبنان وكثيراً من الدول العالمية التي تعرضت إلى الحروب والكوارث العسكرية (الوريكات، 2011).

الانتحار الأنومي "التفسخ الاجتماعي": Anomic Suicide

يجسد دوركايم اللامعيارية الاجتماعية بصورة عميقة في تصنيفه للانتحار اللامعيارية، فإن الانتحار الأنومي هو نتيجة لفشل المجتمع في السيطرة على سلوك وعلاقات الأفراد وعندما تتفسخ الأخلاق والآداب والقيم وتضعف العادات والتقاليد (الحسن، 2015).

إن المجتمعات التي يحدث فيها الانتحار الأنومي تفتقر إلى التأثير على الأفراد فيما يتعلق في انفعالات ورغبات الأفراد، فيبقى الفرد دون سيطرة اجتماعية أو تنظيم فتنتشر الفوضى، ويفقد أيضاً معنى وقيمة الحياة. ولا يستطيع التكيف مع الوضع الجديد ويفشل في تنظيم حياة في البيئة الاجتماعية الجديدة التي يعيش فيها، مما يجعله غير مُنتمٍ للمجتمع ويعيش في عزلة عنه (Irmak, Cam, 2014).

كما أن الانتحار الأنومي يظهر خلال فترات الانهيار الاقتصادي أو الازدهار الاقتصادي، لذلك يطلق دوركايم اسمًا آخر على هذا النوع من الانتحار وهو "الانتحار الاقتصادي" (Case & Others, 2017). حيث إن عدم القدرة على إشباع رغبات وحاجات الأفراد يُشير إلى أن هناك حالة من الخلل. وأنه لا مفر من اللامعيارية الاجتماعية للأفراد الذين يعيشون دون قيود، وما ينطوي عليهم من هبوطهم إلى مراتب أدنى من وضعهم الاجتماعي، فهم يعانون من البؤس في حال تم فقدان المكانة والمركز أو رأس المال أو أملاك نتيجة للأزمات الاقتصادية (Zhenhua, Yanyu, Pu, 2018). الأمر الذي يلزمهم ضبط النفس وتخفيف مطالبهم والحد من احتياجاتهم. وفي نفس الوقت لا يستطيع النظام الاجتماعي أن يهيئ لهم أسباب التكيف مع الظروف الجديدة، مما يُصعّب عليهم التكيف مع الوضع الجديد وبالتالي يتعزز السلوك المنحرف لأفراد المجتمع في هذه الحالة. ومن جانب آخر، فإن تحقيق الازدهار الاقتصادي يحرر الفئات الصناعية والتجارية المهنية من أي نوع من السيطرة ويشمل ذلك النظام الأخلاقي للمجتمع بالإضافة إلى الدين. وأن أهم شيء يسعون إليه هو الحفاظ على رفاهيتهم الاقتصادية والمزيد من الشعور المطلق للرغبات والمطالب بشكل أكبر دون الاكتراث للقوانين ودون استطاعة النظام الاجتماعي توفير وسائل الضبط الاجتماعي مع الظروف الجديدة (Hale, 1990). وبالتالي يفقد سيطرته على تنظيم وضبط سلوك الأفراد نحو احتياجاته وتطلعاته المتزايدة مع الإمكانيات المحدودة اللازمة لإشباعها. ويتعزز في هذه الحالة السلوك المنحرف لأفراد المجتمع.

ويؤكد دوركايم أن الأنومي تشتد في العالم الاقتصادي نتيجة لغياب القيم الأخلاقية، حيث إن ضحايا اللامعيارية الاجتماعية هم أشخاص ذو مناصب صناعية وتجارية. لذلك، فإن أكبر عدد من الأفراد الذين أقبلوا على الانتحار هم ضمن هذه المجموعات المهنية. إلا أن الطبقة الدنيا تعتبر أقل عرضة لمواجهة اللامعيارية الاجتماعية مقارنة مع تلك المجموعات المهنية، وذلك يعود إلى أن احتياجاتهم وتوقعاتهم محدودة وبسيطة (Durkheim, 1952/ 2002).

إذن يركز دوركايم بشكل أساسي على ضرورة وجود توازن في حياة أفراد المجتمع وذلك من خلال وجود نظام وقوانين أخلاقية لتنظيم سلوكهم، فما دامت السيطرة الاجتماعية تمنح الأفراد حاجاتهم الأخلاقية، فإن الحاجات الأخرى سوف تتوازن تلقائيًا.

الانتحار القديري Fatalistic Suicide:

يُعدُّ هذا النوع من الانتحار مناقضًا من حيث أسبابه ودوافعه للانتحار اللامعيارى الذي يتميز بضعف أو عدم وجود المعايير الضابطة، فهو ناتج عن شدة الضبط الاجتماعى. فإن النظام المسيطر يكبت رغبات وعواطف الأفراد بكل قسوة وعنف. وأن الأفراد منضبطون أكثر من اللازم بشكل مبالغ فيه، ويشعرون بأن مستقبلهم مظلم بسبب المبالغة في شدة المعايير الاجتماعية والقوانين. ومن الأمثلة على هذا النوع من الانتحار هو انتحار الأفراد في السجون وفي مجتمعات الرق والعبودية (السمري، 2011). أي نتيجة الشعور بظلم النظام الاجتماعى له وبالقسوة والعنف.

إذن يرى دوركايم أن المجتمع يصل إلى حالة الأنومى أو اللامعيارية عند انهيار النظام الاجتماعى. وتتجم اللامعيارية كنتيجة للأزمات الاجتماعية بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية. إذ يحاول المجتمع خلال هذه المرحلة التكيف مع الأمور أو المتغيرات الجديدة، لكنهم ينهارون ويفشلون تحقيق ذلك.

جدول (2)

ملخص لأنواع الانتحار عند دوركايم

أنواع الانتحار	الوصف	أمثلة	نوع القضية الاجتماعية
الأنانى	الأفراد غير مرتبطين بشكل كافٍ داخل المجموعة الاجتماعية. ويشعرون بالنفور واليأس.	الذين يعانون من مرض جسماني أو عقلي أو المحرومون الذين يشعرون بالضعف ولا يقدرّون على الاستمرار.	يكون الانتحار مرتبط بالمستوى الذي يرتبط فيه الأفراد داخل المجتمع.
الإيثارى	الأفراد مرتبطين بشكل زائد	الذين يشعرون بأن عملهم	يكون الانتحار ناتج عن

ويضعون أولويات الجماعة
قبل أولوياتهم.
يعني التحام اجتماعي
ونجاح للمجتمع. ويعد
الارتباط الزائد للمجتمع
عملهم إيثاريًا مثل
البطولة في الحرب أو
التضحية بنفسه من أجل
بقاء الجماعة.

يكون المجتمع في حال
انفلات ومن الصعب ضبط
سلوكهم. ويكون ناتج عن
التغير المفاجئ في
المجتمع.
الأفراد المنضبطون أكثر
من اللازم ويشعرون بأنهم
لا حياة لهم.
الأنومي
القديري

يزداد الانتحار عندما
يكون هناك أزمة
اقتصادية
مرتبطة بمستويات الضبط
وانحلال المعايير والقيم
الاجتماعية في المجتمع
أو غير موجودة.
يحدث عندما يشعر الأفراد
بأنهم لا يملكون فرديتهم.

إن: جملة القول بأن المثال التطبيقي في تحليل العالم دوركايم للبناء الوظيفي
الاجتماعي للمجتمع هو دراسته الإحصائية التحليلية لمشكلة الانتحار كانحراف. حيث
أثبت بأن الفرد ينتحر لأسباب متصلة بالبناء الاجتماعي ونمط العلاقات الإنسانية
والشعور الجمعي، فإن الفرد لا يقدم على الانتحار تحت دوافع ذاتية كالفشل أو اليأس أو
نقص في مستوى الذكاء وغيرها من الأسباب الذاتية، بل أن الانتحار له صلة بالتضامن
الاجتماعي والأخلاقي والديني والمؤثرات الاقتصادية والسياسية وغيرها التي تعكس درجة
تمسك الفرد بروابط جماعته ومدى التزامه فيها. وعليه فإن على الباحثين دراسة الحقائق
والوقائع الاجتماعية لأنها تُجسّد طرق التصرف وتقيّد سلوك أفراد المجتمع، فمثلاً إيقاع
العقوبة في حالة الجريمة والرفض الاجتماعي لمن ارتكب سلوكًا غير سويّ.

روبرت ميرتون (البنائية الوظيفية المطورة) (1910-2003) Robert King Merton
ميرتون واللامعيارية الاجتماعية

تتلمذ ميرتون على يد عالم الاجتماع دوركايم وتبنى أفكاره الثقافية نفسها، حيث تأثر بأفكاره منذ أن كان طالباً في جامعة هارفرد. بحيث إنه أسس إطاره النظري على منهج دوركايم العلمي، وأيد آراءه بأن جميع الأنظمة الاجتماعية لديها وظائف حيوية (Deflem, 2015). فقد طور ميرتون العديد من أفكار دوركايم وحدد الفجوات وقام بسدها من خلال طرح أساليب ومناهج توضيحية جديدة. وقام بتعديل نظريته في "اللامعيارية الاجتماعية" التي تتجسد من خلال نوع واحد من أشكال الانحراف وهو (الانتحار)، وبنى أفكاره المتعلقة باللامعيارية الاجتماعية على أساس الصراع بين عنصرين هامين من عناصر البنى الاجتماعية الثقافية، وهما الأهداف الثقافية، والوسائل المشروعة التي تتيح تحقيق تلك الأهداف (Irmak, Cam, 2014).

فسر ميرتون السبب وراء وجود مستويات أعلى من اللامعيارية في بعض المجتمعات دون غيرها. ففي المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة، تزال الحواجز الثقافية فيما يتعلق بالارتقاء والارتفاع بالمكانة، لكن تبقى هناك حواجز هيكلية لارتقاء الأفراد الذين يعانون من الفقر الشديد من ذوي البنية الطبقيّة السفلى ويعانون من الضغوط واللامعيارية (Agnew, 1992).

ويعتقد ميرتون أن الأفراد يواجهون اللامعيارية الاجتماعية في المجتمع الذي يركز على أهداف معينة دون وجود تكافؤ مع الإجراءات المؤسسية. فإن الأهداف تعتبر حافزا للأفراد، إلا أنهم ينهكون بسبب عدم توفر الوسائل لتحقيقها. ففي الوقت الذي لا تجتمع فيه الرغبات مع التلبية والإشباع، ينحرف سلوك الأفراد ويلجؤون إلى الانتحار أو الجريمة وما إلى ذلك (Merton, 1968).

إذن: ميّز ميرتون بين عنصرين من العناصر الرئيسية للهيكل الاجتماعية والثقافية على النحو الآتي:

- الأهداف الثقافية التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع والتي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.
- الوسائل المشروعة هي التي يحددها البناء الاجتماعي لتحقيق الأهداف والتي تضبط الطرق المقبولة لتحقيقها.
- إن الأهداف والمصالح الثقافية تتألف من طموحات تستحق السعي من أجلها، وهذه الأهداف مؤسسية من حيث إنها تنشأ من المؤسسات الاجتماعية وتعززها المصادر غير الرسمية مثل الأسرة والمدرسة. وإن الوسائل المقبولة للوصول إلى هذه الأهداف هي الوسائل المؤسسية أو الشرعية التي تكون على شكل لوائح متجذرة في الأعراف أو المؤسسات للإجراءات المسموح بها للتحرك نحو الأهداف الثقافية (Murphy & Robinson, 2008, 508).

وكما لاحظ ميرتون أن الأهداف والمعايير ربما تختلف عن بعضها بعضاً، مما يؤدي إلى ظهور حالة من الفشل التكاملي بين الأهداف والوسائل، والتي تسفر عن حالة من التشديد المفرط على الأهداف وعدم الاكتراث بالوسائل. وقد تسفر أيضاً إلى حالة من التشديد المفرط على الامتثال الصارم للأنظمة والقواعد. وبين هذين النقيضين يوجد مجتمعات مستقرة نسبياً تتمتع بتوازن نسبي بين الأهداف والوسائل (Merton, 1938).

فإن المجتمع يصبح "لامعيارياً" إذا لم يكن هناك تطابق بين المفهومين "الهيكل الثقافي والهيكل الاجتماعي". بحيث لا يمكن أن تتحقق الأهداف المقبولة عبر الوسائل المشروعة المتوفرة للأفراد. فإذا كانت على سبيل المثال أنظمة التعليم والتوظيف منحرفة وتميّز ضد مجموعات معينة ووجود لامساواة اقتصادية، فهنا بعض الناس يبدؤون ارتقاء السلم ويتمتعون بحياة أفضل وفرصٍ قيّمة. وآخرون يبدؤون نزول السلم إلى الأسفل ويتمتعون بحياة بائسة وفرص أقل ويمكن أن يتعرضوا للتمييز ضدهم. فإن المجموعة المحرومة ستشعر بالظلم ويمكن أن يكون هناك حالة تدمير وسخط وامتعاض وعدم رضا التي تقود إلى عدم الالتزام بالمعايير والقواعد أي حالة من الأنوميا (Case & Others,)

(2017). ففي المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة، تزال الحواجز الثقافية فيما يتعلق بالارتقاء والارتفاع بالمكانة، لكن تبقى هناك حواجز هيكلية لارتقاء الأفراد الذين يعانون من الفقر الشديد. إذ أن الأشخاص من البنية الطبقيّة السفلى يعانون من الضغوط والفوضى لأن أبناء الطبقة العليا ذات النجاح الاقتصادي اللامحدود تمارس ضغطاً على الأفراد لتحقيق النجاح المادي (Cao, 2004).

إذن خلاصة القول: تمكن ميرتون من تفسير أنماط السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي، حيث يعتقد ميرتون أن الطبقات الدنيا من المجتمع يسعون لتحقيق أهدافهم ولكن لا يمكنهم الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف، بسبب قدرتها المحدودة للوصول إلى الوسائل المشروعة التي تمكنها من تحقيق أهدافها الثقافية، ولذلك تظل هناك فجوة واسعة بين طموحهم والتوقعات. وهذه الفجوة بين الأهداف والوسائل تكون أكثر استعداداً لشعور الأنومي وبالتالي تولد ضغوطاً للانخراط في السلوكيات المنحرفة. وأخيراً، قام بعرض أشكال السلوك المنحرف على أساس هذا الصراع الطبقي في ظل الفجوة الواسعة بين الأهداف والوسائل التي بيّنها سابقاً. وبهذا، اقترح ميرتون أنماط تكيف أفراد المجتمع لضغوط البناء الاجتماعي من أجل تفسير اللامعيارية الاجتماعية. وهي كما تأتي:

الملتزمون (الامتثال): وهم الذين يمثلون الشريحة السويّة في المجتمع، بحيث يقبلون الأمر الواقع ويسعون لتحقيق الأهداف ضمن الوسائل المشروعة المتاحة. ففي حال حقق الفرد نمط الامتثال، يتحقق التوازن في النظام الاجتماعي، لأن المجتمع يتمتع بنظام اجتماعي سليم في ذاته. كما يتيح هذا النمط للأفراد فرصة تشكيل مجتمع على المستوى الإجمالي، فبدون وجود الامتثال لا يمكن الحفاظ على استقرار واستمرارية المجتمع (Merton, 1938).

المخترعون (الابتكارية): يعد هذا النمط أكثر فاعلية في الوصول إلى الأهداف من خلال استبدال الوسائل المشروعة بوسائل أخرى. بحيث أنهم يقبلون القيم السائدة في المجتمع لكنهم يستخدمون الوسائل غير المشروعة في تحقيقها. ويعتقد ميرتون أنه يمكن

للأفراد أن يطوّروا أشكالاً أخرى للسلوك مثل اللجوء للجريمة من أجل تحقيق الأهداف الثقافية مثل جرائم السرقات أو الرشاوي (الغاية تبرر الوسيلة) (Case & Others, 2017).

الطقوسيون (الشعائرية): يرفض هذا النمط الأهداف الثقافية لإدراكه أنها غير قابلة للتحقيق دون طرح أهداف بديلة أو تحقيق أي طموح بالرغم من التزامه في نفس الوقت بالوسائل المشروعة لتحقيق النجاحات، فهو يحترم الوسائل المشروعة دون السعي وراء تحقيق الأهداف. ويؤكد ميرتون أن هذه المجموعة من الأفراد تعتمد الأساليب المؤسسية من أجل حماية مكانتهم في النظام الاجتماعي (Merton, 1968).

الانسحابيون: يعتبر هذا النمط الأكثر راديكالية، بحيث يرفض الأهداف الثقافية والوسائل الشرعية المتاحة دون التفكير لإحلال أهداف ووسائل بديلة. إذ يفضل الفرد الانسحاب من المجتمع، فلا يكثر للحياة الاجتماعية. ويوضح ميرتون ذلك من خلال مجموعة الأفراد الذين ينسحبون من الحياة الاجتماعية كونهم مضطربين نفسياً ومتوحدين ومشردين وسكارى ومدمنين على المخدرات. فيعتبرهم ميرتون جزءاً وهمياً من السكان، إلا أن وجودهم في المجتمع يمكن أن يسبب مشكلة اجتماعية (Merton, 1938).

الثائرون (التمردية): وهم يرفضون الأهداف والوسائل واستبدالها بأهداف ووسائل أخرى جديدة. هؤلاء الأفراد يعيشون جسدياً في المجتمع لكن لا يقبلون أي شيء لعمله مع المجتمع. ويقترحون طريقاً بديلاً للحياة، على سبيل المثال فإن الرحالين الجدد، في بعض الحالات، يمكن أن ينقلبون ضد المجتمع ويحاولون إنشاء أفكارهم الخاصة (Case & Others, 2017).

جدول (3)

ملخص لأنماط التكيف الاجتماعي لدى ميرتون

نوع الاستجابة	الأهداف الموصوفة ثقافياً	الوسائل القانونية المتوفرة
الامتثال	يقبل الأهداف. (+)	قبول الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف. (+)
الابتكار	يقبل الأهداف. (+)	رفض الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف. (-)
الالتزام بالطقوس	رفض الأهداف لإدراكه بأنها غير قابلة للتحقيق. (-)	قبول الوسائل المشروعة لتحقيق النجاحات. (+)
الانسحاب	رفض الأهداف والانسحاب من كل شيء. (-)	رفض الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف. (-)
التمرد	رفض الأهداف وإنشاء أهداف بديلة. (-+)	رفض الوسائل الاجتماعية وإنشاء وسائل بديلة. (-+)

وأرى من خلال ما سبق بأن تكون الأهداف الثقافية والمعايير المؤسسية في حالة توازن وتوافق. أما في حال حدوث صراع أو اختلاف بين الأهداف الثقافية والوسائل المقبولة فذلك يعني أن التماسك الاجتماعي يصبح ضعيفاً. إذ يساهم في زيادة السلوك المنحرف عن تقاليد المجتمع ويكثر الاحتيايل والفساد والجريمة.

إلى هنا تم عرض أهم ما جاء به العالمان إميل دوركايم وروبرت ميرتون من أفكار لنظرية اللامعيارية (الأنومي). وفيما يأتي تلخيص للاختلافات بين مفهوم كل من دوركايم وميرتون حول اللامعيارية بشكل مفصّل. وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات فيما يتعلق بهذا المفهوم، إلا أنه يبدو أن هناك توافقاً أيضاً بين هذين العالمين فيما يتعلق بالمعنى الأساس والجوهري للامعيارية.

جدول (4)

الاختلاف والتوافق بين العالمين دوركايم وميرتون حول المفهوم الاجتماعي الشامل للامعيارية (Zhao, Cao, 2010)

الاختلافات	دوركايم	ميرتون
الخلفية	المجتمع الفرنسي بمرحلة تحوله من مجتمع قروي إلى مدني في بداية القرن التاسع عشر.	الولايات المتحدة الأمريكية من مجتمع مستقر نسبيًا.
سبب ظهور اللامعيارية	التحول الصناعي المتسارع مقترن بالنمو الأقل سرعة للقوى التي يمكن أن تنظمه.	الأهداف الاجتماعية المحددة ثقافيًا ومؤسسيًا في مجتمع ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية
النظرة إلى اللامعيارية	في المجتمعات العضوية، فإن اللامعيارية ظاهرة مرضية (باثولوجية) يجب أن تحارب.	اللامعيارية المحدودة حالة طبيعية وجزء دائم ومستمر بالمجتمع الديمقراطي.
التوافق	دوركايم	ميرتون
تعريف اللامعيارية	بالنسبة لدوركايم، فاللامعيارية واسعة وهي انعدام المعايير والفوضى وتضم كلا من السلوك للحصول على منفعة أو دون الحصول على منفعة.	بالنسبة لميرتون، فاللامعيارية محدودة وهي انعدام المعايير وتحديث للحصول على منفعة ما، وهي عدم توافق الآراء حول القواعد المشروعة.
خصائص اللامعيارية	تربط اللامعيارية الظروف الاجتماعية بحالة الفرد النفسية.	تربط اللامعيارية الظروف الاجتماعية بحالة الفرد النفسية.
الانحراف/ الانتحار واللامعيارية	تعتبر حالة انعدام التنظيم عامل للانفصال عن المعايير المقررة. ويتوقع ظهور معدلات متزايدة من الانتحار والسلوك المنحرف تحت مسمى ظاهرة اللامعيارية	تعتبر حالة انعدام التنظيم عامل للانفصال عن المعايير المقررة. ويتوقع ظهور معدلات متزايدة من الانتحار والسلوك المنحرف تحت مسمى ظاهرة اللامعيارية
وجود اللامعيارية	تعتبر اللامعيارية مزمنة في المجتمعات الانتقالية بالنسبة لدوركايم.	تعتبر اللامعيارية مزمنة في المجتمعات الديمقراطية بالنسبة لميرتون.

ثانيًا: جنوح الأحداث (العامل التابع): Juvenile Delinquents

عند الحديث عن جنوح الأحداث (Juvenile Delinquents) فنحن نعتبرهم أشخاصًا غير ناضجين بحاجة إلى التوجيه والارشاد، فهم يخضعون لمجموعة خاصة من القوانين، ويحاكمون في محاكم خاصة، ويوضعون في برامج الإصلاح الخاصة، مع التركيز على التأهيل بدلا من العقاب (حسب ما جاء في التعديلات الحديثة لقوانين الدول). رغم ذلك لم ننظر إليهم ولم نعاملهم بشكل مختلف عن نظرتنا إلى أنهم مجرمون بالغون.

كان الناس يتعاملون مع الأحداث الجانحين وكأنهم مجرمين بالغين. كما لم يكن هناك مراكز خاصة لإيوائهم وإعادة تأهيلهم، ولم يكن هناك محكمة لهم، ولم تظهر القوانين المتصلة بجرائم المكانة الاجتماعية. ولم تستخدم كلمة "الجانحين" نفسها إلى حين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تغيرات اجتماعية جذرية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحدثت نقلة نوعية من المجتمع الريفي إلى المجتمع المدني وسكن عدد كبير من الفقراء والمهاجرين في المدن ولذلك برزت ظاهرة الأحياء الفقيرة، التي عانت من العديد من المشاكل. وتزايد قلق الناس بشأن الأطفال الذين أصبحوا يسرقون ويرتكبون الجرائم، وأصبح من الصعب السيطرة عليهم في هذه البيئات الصعبة (Robert, 1953).

عوامل جنوح الأحداث:

من خلال عرض أطروحات العالم اميل دوركايم والعالم ميرتون حول اللامعيارية يمكنني القول: أن جنوح الأحداث أمر حتمي بالمجتمع نتيجة اضطراب يصيب النظام الاجتماعي فهو حالة انعدام النظام بسبب عدم تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم. أو إنه عدم اتساق وانسجام داخل النسق القيمي الذي ينشأ عن تباينها وتضادها نتيجة الصراع القيمي، أو نتيجة حالة فوضى بالعلاقات بين الأعضاء في تقسيم العمل وغير مُنسقة في اتصالها تكشف هذه الحالة عن مظهر الجنوح والانحراف التي تم الإشارة إليه في ثنايا هذه الدراسة خلال الحديث عن اللامعيارية (الأنومي).

إن ارتفاع معدلات جنوح الأحداث في الآونة الأخيرة التي وصل إليها المجتمع الأردني والفلسطيني استدعى الخوض بالحديث حول العوامل وراء تنامي جنوح الأحداث. وفيما يلي عرض لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في جنوح الأحداث:

العوامل الاجتماعية والأسرية:

تعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهتم في تشكيل شخصية الطفل وتعليمه وتكوين اتجاهاته وميوله ونظرته للحياة من خلال أداء أدوارها وواجباتها تجاه أبنائها. فمثلاً أرى أن الأسرة في المجتمع الأردني والفلسطيني لها أهمية كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية وفقاً لإمكاناتها وخبراتها، وتأثير قوي على شخصية الأبناء في العادات والتقاليد وسلوكه الانتماءات السياسية والدينية والعرقية من خلال إدماج أطفالها ضمن العادات والعلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم الثقافية والوطنية الخاصة بها. فهذا ينعكس على تنشئة الطفل ضمن الاختلافات والفروقات بين الأسرة في الريف أو المدن أو المخيمات.

فإن الأسرة غير السليمة في تكوينها تؤثر سلباً على سلوك الحدث وجنوحه. وفيما يلي عرض لبعض المشاكل الأسرية التي يمكن أن تواجهها:

يؤثر التفكك الأسري تأثيراً سلبياً على توفير الرعاية اللازمة للأطفال في أسرهم الطبيعية. وكما أشار (Agnew, 1953) بأن البيت "السليم" هو البيت الذي يعيش فيه الوالدان الطبيعيان، وما عدا ذلك فهو "بيت محطم". فهناك أنواع من البيوت التي تعيش فيها الأم لوحدها أو الأم وزوج الأم. فإن غياب رب الأسرة الطويل للعمل أو سجنه الطويل أو وفاته أو حدوث الطلاق أو وجود خلافات مستمرة بين الوالدين وعدم التوافق بين الزوجين، وهذا يؤثر سلباً على الأطفال بحيث يجدون صعوبة بالتكيف الأسري. كما إنه أقل خضوعاً للرقابة والاشراف، وهذا يؤدي إلى ضعف قدرة الوالدين على ضبط تصرفات أبنائهم.

إن انفصال الزوجين عن بعضهما وزواج أحدهما أو كلاهما يُشعرُ الحدث بنقص في العاطفة وبالتهميش وكأنه غير مرغوب فيه وقد يكون سبباً لإتباع السلوك المنحرف. وينتج عن التفكك الأسري شعور لدى أفرادها بعدم الأمان الاجتماعي، وضعف القدرة لدى

الفرد على مواجهة المشكلات وتحوله للبحث عن أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق المراد، دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول إلى الهدف (أمباركة، 2017). كما تسود في العائلة المفككة فوضى في العلاقات الأسرية وسوء المعاملة والعنف لأفرادها وانعدام الثقة بين أعضائها، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الطفل نفسياً ويجعله يبحث عن البدائل فيخرج إلى الشارع مما يعرضه إلى الجنوح والانحراف (الشيخ، 2017). حيث يكون أكثر عرضه للاختلاط مع أطفال الشوارع الذين يعيشون في الشوارع لفترات طويلة من الزمن ويتسكعون في مواقف السيارات وقرب المطاعم والإشارات الضوئية والأرصفة والحدائق ولا ملجأ لهم أو مسكن ومعظمهم ينحرفون فيتعاطون التدخين والمخدرات والكحول ويتطور بهم الأمر للوصول إلى حد ارتكاب السلوكيات المنحرفة (علي، 2013).

كما أن الطلاق يترك آثاره السلبية على الأحداث وعلى المجتمع المحلي، وقد ينتج في اضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء وتشردهم وعدم تكيفهم للمحيط الأسري والمجتمعي، فحدوث الطلاق يتعرض الأبناء إلى الإهمال ويتصل الأب من واجباته التربوية ويضعف اهتمام الأم بتربية أولادها، كما أن احتمالية انحراف الأبناء نتيجة الطلاق ربما ينتج عنه تفكك الأسرة وتشتت أفرادها وحرمان الحدث من رعاية وتوجيه الأبوين النافع لهما، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انحرافهم (بن عمارة، موساوي، 2017).

كما أن البيوت التي تتسم بالصراع والتوتر قد ينعكس حتماً على سلوك الأطفال فيكونون أكثر عرضة للانخراط في المجموعات التي تشجع على ارتكاب الجرائم. حيث تشير الدراسات إلى أن معدلات الجنوح تنخفض مع تدني وتيرة الخلافات الزوجية والخلافات بين الآباء والأبناء، وإن العلاقة غير المتوازنة بين الوالدين والأبناء القائمة على الخلافات والمشاجرات والصراعات وسوء المعاملة تؤدي إلى انحراف الأبناء وجنوحهم (Van der Put, & De Ruiter, 2016).

وتؤثر الخلافات والصراعات الأسرية على النمو الجسمي والعاطفي والاجتماعي والعقلي وعلى صحة الطفل منذ اللحظات الأولى له، فالطفل بحاجة إلى مناخ أسري يسوده الحب والتقبل والاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي والعقلي، وأن الإساءة في

التعامل معهم مما ينعكس سلباً على نموه وصحته الجسدية والنفسية مما يضطره إلى ارتكاب السلوك المنحرف (بقال، بطاهر، 2015).

كما أن الخلافات بين الزوجين قد يظهر انحياز الطفل لأحد الوالدين، نتيجة تنازع الولاء للأسرة وقد يتعدى إلى أبعد من ذلك، وهو الانتماء إلى جماعات أخرى يجد فيها إشباعاً عاطفياً مما لم يجده في أسرته (العزة، 2014).

إذن: الأسر المفككة تُعد من عوامل جنوح وانحراف الأحداث، لأنهم يتعرضون لمزيد من الضغوطات والاضطرابات النفسية وعدم الاستقرار داخل الأسرة بسبب الصراع والمشاكل الناجمة عن التفكك الأسري، مما يدفع إلى انحراف الأبناء بالإضافة إلى مزاملة الأصدقاء المنحرفين.

بيئة مسكن الأسرة:

يتم اختيار المسكن غالباً تبعاً لمستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، فإن المناطق العشوائية تتميز بالكثافة السكانية العالية والتي تتيح فيها فرصاً متزايدة من المخالطات المستمرة والضارة أحياناً والتي تكون عاملاً هاماً لجنوح وانحراف الأحداث. فإن الأمراض العضوية والاجتماعية في هذه المناطق سريعة الانتشار (حمودة، زين الدين، 2007). كما تتدنى في هذه المناطق الخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الصرف الصحي وغياب في التنمية الاجتماعية والبناء العشوائي وانتشار الأمية والبطالة وغيرها (علي، 2013).

ويرى علماء الجريمة أن الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم المطلقات أو الأرمال هم أكثر عرضة للانخراط في الانحراف وأعمال التمرد، والتغيب عن المدرسة، وخاصة بعض الأمهات اللواتي يلجأن للسكن في الأحياء العشوائية بسبب تدني دخولهن، وهذه الأحياء تجعل الأطفال أكثر عرضة لارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات. كما أن الأطفال الذين يعيشون مع زوج الأم يعانون من نفس المشاكل التي يعاني منها الأطفال في الأسر وحيدة الوالدين (Siegel, 2003). وأرى أن الذين يعيشون مع زوج الأم يواجهون مشاكل صعبة ومعقدة أكثر من غيرهم.

هذا بالإضافة إلى ازدحام المنزل بعدد أفراده يجعل الأطفال يتجهون نحو الشارع ليقضوا وقت فراغهم وممارسة هواياتهم، عندئذ يفسح المجال أمامهم للتعرف والاختلاط مع أقران السوء، وبالتالي يتعلمون سلوكيات منحرفة تؤدي بهم إلى الانحراف (العكيلة، 2006).

إن: ألاحظ مما سبق بأن الأحياء المهمشة والفقيرة التي تكون مزدحمة بالسكان لها علاقة وطيدة بجنوح الأحداث، وهذا يعد عاملاً مهماً في انتشارها بالمجتمع الأردني والفلسطيني خاصة، كما ألاحظ وجود عصابات في الأحياء التي تنتوع فيها التركيبة السكانية.

البيئة التعليمية في المدارس:

تعد المدرسة مسؤولة عن تربية الحدث من خلال ترسيخ المعلم/ة للقيم والأخلاق الحميدة حتى يعمل على تحفيز سلوك وبناء شخصية الحدث بالشكل السليم. كما إذا تعامل المعلم مع الطلاب بطريقة إيجابية وبحل مشاكلهم فإنه يُقوي الصلات والروابط بينه وبين الطلاب وينعكس على نفسياتهم وانتمائهم للمدرسة. أما إذا أساء المعلم التصرف والمعاملة كانت فظة مع الطلاب فهذا مؤشر على انحرافهم وعدم تقبلهم للمدرسة (حمودة، زين الدين، 2007).

تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة بين الإجرام والتعليم والتحصيل العلمي. فالطلاب الذين يخفقون في تحصيلهم المدرسي هم أكثر عرضة للانخراط في الأعمال الإجرامية من الطلاب المتفوقين، فإن الفشل والرسوب في الصفوف يساهم في الانحراف والسلوك غير السوي. فمن المعروف أن الطلاب الذين يرسبون في صفوفهم يتعرضون للسخرية من زملائهم، علاوة على النظرة الاجتماعية السلبية اتجاههم. فقد وجد الباحث (هارغريفز) أن الأولاد المنحرفين في المدارس ينخرطون في السلوكيات المنحرفة في غرفة الصف بسبب نعتهم بصفة الفاشلين من الناحية العلمية (Heidensohn, 1989).

كما أن صعوبات التعلم وخاصة القراءة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفشل المدرسي، فإنها تعتبر مؤشراً على وقوع الأعمال الإجرامية في مراحل عمرية لاحقة. أما الطالب الناجح فإنه

يحظى قبوله بين الأقران بشكل أفضل، ويكمل تعليمه، ويكون لديه فرص العمل في مرحلة الشباب، والحصول على معارف جيدة تساعد على الحماية من الانخراط في الاعمال الإجرامية (Bartol & Bartol, 2008).

ومن جهة أخرى، قد تسهم المدارس نفسها في وقوع الجرائم عندما تلجأ إلى تصنيف الطلاب المتفوقين أو الضعاف قابلين للتسرب. وتشير الدراسات إلى أن العديد من المتسربين من المدارس معرضون للانخراط في السلوكيات الجانحة، في المقابل نجد الطلاب المتفوقين والذين لديهم علاقة جيدة مع المعلمين أقل عرضة لارتكاب السلوك الجانح (Siegel, 2003).

العلاقات مع الأقران:

إن للأصدقاء دوراً أكبر في التأثير على قرارات الأطفال، وفي مجال التنشئة الاجتماعية فإن لهم بعد دخولهم للمدرسة دوراً كبيراً، حيث يشكلون مجموعات من الأصدقاء تشترك جميعها في الاهتمامات والأنشطة مثل الرياضة أو الدين أو الهوايات. وهذا يدفعهم الى محاولة التوافق مع قيم المجموعات فعندما تكون الضغوط إيجابية، يساعد الأصدقاء بعضهم على تعلم اساليب التعاون ومواجهة النزعات العدوانية. ولكن عندما تكون العلاقات بينهم قائمة على الضغوط السلبية فانهم يميلون إلى ارتكاب النشاط الإجرامي بشكلٍ جماعي (Siegel, 2003).

إن المراهقين الذين يُقيمون علاقات وثيقة مع الاصدقاء المعادين للمجتمع يواصلون سلوكهم الإجرامي في مرحلة البلوغ، فإن الأصدقاء الجانحين لهم تأثير كبير على سلوك ومعتقدات الأحداث (شفلوت، 2016). خصوصاً عندما يكون رفاق السوء بديلاً عن الأسرة، فيجد الحدث في تلك الصحبة الملجأ الذي يحتاج إليه، وتلغي عنده الضوابط الاجتماعية، عن طريق انسجامهم في اللعب بالقمار، والسرققة، وللتدخين، والإدمان على المخدرات، وشرب الخمر، والتسكع في الطرقات والملاهي (العلوان، 2016).

ومن جهة أخرى يُعدُّ رفض أو نبذ الأقران في مرحلة عمرية مبكرة من أقوى مؤشرات الانخراط في السلوك غير السوي في مراحل عمرية لاحقة. حيث يؤدي تقبل

الأقران إلى تطور مهم في حياة الطفل الصحي النفسي والاجتماعي. في حين يُشكّل نبذ الأقران للأطفال عاملاً للانحراف (Bartol & Bartol, 2008).

وقت الفراغ:

يُعدُّ وقت الفراغ من المشكلات السلوكية التي تؤثر على الأحداث لعدم وجود أمور مفيدة أو وسائل للهو تشغل الفراغ الفكري وتملاً وقته. وبالتالي من السهل أن يلجأ الحدث إلى السلوكيات المنحرفة التي تملأ وقته.

فهو يحتاج إلى تنظيم وقت فراغه بالأعمال المفيدة وباللعب حتى يُفرِّغ طاقته وينمو بالشكل السليم فإن لم يجد في منزله ما يشبع رغباته واحتياجاته من المؤكد أنه سيتجه إلى الشارع لممارسة نشاطه، وبالتالي قد ينحرف عن القواعد والقوانين وبالتالي يصبح منحرفاً (الضعيف، 2017).

العوامل الثقافية:

إن غياب القيم الأخلاقية وسوء أخلاق الأسرة إما بانحراف أحد الوالدين أو كليهما أو انحراف أحد أفراد الأسرة لها تأثير كبير على جنوح الأحداث، فهم أكثر عرضة لارتكاب نفس السلوك لأنهم يقلدون من هو أكبر منه سنًا ويرون الانحراف شيئاً عادياً بالأسرة، (Rathinabalan & Naaraayan, 2017). كما يرى الباحثان (جون لوب وروبرت سامبسون) أن الأطفال الذين يعيشون مع الآباء والأمهات الذين ينخرطون في أعمال الإجرام وتعاطي المخدرات هم أكثر عرضة لانتهاك القوانين من أطفال الآباء والأمهات الملتزمين بالقوانين (Siegel, 2003).

وتشير بعض الدراسات أن المراهقين ممن يتصفون بمعدلات عالية من الجنوح يؤثرون على إخوتهم وأخواتهم الأصغر سنًا بشكل سلبي، لا سيما عندما تكون العلاقة جيدة بينهم. كما ان مخاطر الجنوح تزداد عندما يكون الأخوة الجانحين أقرب إلى إخوتهم وأخواتهم من حيث العمر (Bartol & Bartol, 2008). فإن غياب القيم الأخلاقية للأسرة واضطراب المعايير الاجتماعية داخل نطاق الأسرة يعد من أبرز العوامل المؤدية لجنوح الأطفال وشيوع الجريمة داخل الأسرة.

كما إن المستوى الثقافي للوالدين يعتبر عاملاً أساسياً في معاملة الطفل، فالوالدان الواعيان هما اللذان يهتمان بتربية أطفالهما اجتماعياً ونفسياً وأخلاقياً، وأن الأمية عامل مهيب للجنح لأن ضعف مستوى التعليم يترتب عليه ضعف المستوى الثقافي، وهذا يعني انخفاض المستوى الفكري وافتقار الأسرة إلى أسس التوجيه لسلوك الأبناء وتقويم شخصيتهم (حميميد، 2018).

وأن سوء توظيف وسائل الإعلام وبرامج التلفاز والمحطات الأجنبية والألعاب الالكترونية الحديثة ووسائل الاتصال الحديث يجعل الأحداث طعمًا سهلاً للاستقطاب والتجنيد ومُستغلين من قبل جماعات منحرفة. كما يلعب دورًا في التأثير على بعض الأفراد في اكتسابهم للأفعال الإجرامية عن طريق التعليم والتقليد والمحاكاة لثقافة دخيلة، وذلك من خلال تقليد عادات المأكل والملبس وممارسات الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية وسيادة الحاجات المادية على المعنوية. فيما يعرض فيه النافع والضار، وفيه ما ينمي المعرفة، وما يساعد على الفساد والانحلال (أسريفي، 2018).

بالرغم من المخاطر السابقة إلا أنه أصبحت هذه الوسائل ضرورة تُملئها ظروف العصر، إذ لا يستطيع الفرد أن يعيش في عزلة عن العالم لكن يجب الحفاظ على الثقافة والهوية والتعامل الإيجابي مع الثورة المعلوماتية.

إن سكان المدينة من أبناء المهاجرين الذين يحملون قيمًا وعادات وثقافة متضاربة مع البيئة العصرية الجديدة، يحاولون مقاومة تأثير البيئة الجديدة المختلفة من قيمه وعاداته، وبهذا ينشأ الأبناء في صراع ثقافي ويواجهون ضغوطاً في كل جهة يترددون عليها من مدرسة أو نادٍ أو مشفى أو من الجيران بالإضافة إلى ما تنقله وسائل الاتصال غير المباشرة كالمذياع والانترنت والتلفاز وأن الأبناء في خضم هذا الصراع يحاولون الإبقاء على القيم والعادات التي ربوا عليها، كما في ذات الوقت يرغبون في التقرب من الأصدقاء والمجتمع الجديد وبهذا فإنهم أمام أمرين إما الخروج عن السلطة الأبوية أو عدم التشبع بالقيم الجديدة وكلا الحالتين عامل مهيب للجنح (حمودة، زين الدين، 2007).

هذا بالإضافة إلى تزايد متطلبات المعيشة وكثرة الأعباء العائلية مما يدفع الصغار إلى العمل مبكرًا والاحتكاك المباشر مع البيئة المحيطة وبيئة العمل الجديدة وذلك ما تتعرض له الأسر في المدينة من تصدع وما يتعرض الحدث من فرص الغواية والبيئة الصحية السيئة، فكل هذه الأمور تعد عوامل مهينة للجنوح والانحراف.

وينطبق هذا فيما يتعلق ببعض المدن الأردنية والفلسطينية فقد تميّز بارتفاع عدد سكانها وتزايد متطلبات المعيشة، كما شهدت اختلالاً في القيم والمعايير التي أدى إلى استفحال الجنوح لدى الأحداث. فإن تضارب القيم واختلاط المفاهيم كالقوة والعنف وغياب التسامح والمرجعيات الدينية وتوجيه الأسرة واستخدام لغة دخيلة على اللغة العربية وسيطرة القيم المادية والرغبة في الربح على القيم الروحية واختراق الوسائل التقنية الحديثة عقول الأحداث سهّل طريق جنوحهم وانحرافهم.

العوامل الاقتصادية

يعد الفقر من أكثر المتغيرات التي تؤدي إلى نشأة الجنوح وتفاقمه، لأن تدني الدخل يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها ويخلق صعوبات في إشباع الحاجات الضرورية للأطفال كالغذاء الكافي، والمسكن الملائم والتعليم والعلاج، مما يشكل للأطفال ضعف الضبط الاجتماعي، ويؤدي بهم إلى الجنوح والانحراف (مخامرة، 2017).

فإن تدني دخل الأسرة يرتبط بعجز الوالدين لمواجهة ظروف الحياة والمسؤولية والاحساس باليأس الذي يدفع إلى الأحداث للخروج إلى العمل في سن مبكر، وهذا يعرقل عملية استمرار تعليمهم المدرسي بالإضافة إلى تعرضهم للأذى بسبب تواجدهم في أماكن خطيرة أو تعاملهم مع أشخاص منحرفين. وهنا يكون الأطفال مجبرين لتحمل الظروف القاسية في العمل وذلك للهروب من الفقر ولتحسين نوعية حياتهم وتلبية حاجاتهم الأساسية لأسرهم. بالرغم من وجود قوانين تمنع من عمالة الأطفال إلا ضمن شروط معينة لكن ما زال هناك أطفال يعملون ضمن ظروف قاسية في العمل التي عملت على إحداث تأثيرات سلبية في الأطفال العاملين بشكل خاص وعلى مجتمعهم بشكل عام (صبري، 2021).

كما إن تعرض الأحداث إلى قلة الرعاية والاهتمام والحرمان من وسائل الترفيه واللعب داخل المنزل يدفعهم إلى الخروج إلى الشوارع والاختلاط بالأطفال الآخرين، وربما يقود ذلك إلى اختلاطهم برفاق سوء ومن ثم انحرافهم (البشير، 2003). فإن شعور الحدث بالحرمان يولد شعور النقص تجاه الآخرين خاصة عندما يقارن نفسه مع أقرانه.

وتظهر العلاقة بين الفقر والجرائم الواقعة على الأموال كالسرقة والنصب والاحتيال والنشل، فإن انخفاض مستوى المعيشة والحرمان تؤدي إلى صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لحياة كريمة كتأمين المأكل والملبس والسكن وغيرها، وهذا يفسح المجال للبحث عن الطرق والأساليب غير المشروعة للحصول عليها والتي تؤدي بالتالي إلى الانحراف والجريمة. كما من الممكن أن يكون عاملاً في حرمان الأطفال من التعليم ومن ثم انخفاض مستواهم التعليمي (دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية "عمان"، 2014).

كما إن البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم والجنوح لدى الأحداث كزيادة معدلات السرقات والسطو على المحال التجارية، فهي تهيئ الطريق نحو الانحراف والجريمة عند عدم الحصول على فرصة عمل وخصوصاً لدى الشباب والمراهقين، فيشعرون باليأس والاحباط ويسلكون الطرق المنحرفة لجلب المال. حيث تكون البطالة أحد الأسباب المباشرة التي تقود الفرد إلى السرقة والسطو أو غيرها من الأفعال المخالفة للقانون، وبمثابة رد فعل استيائي ضد المجتمع (الشبيلي، العبيدي، 2012).

إن: أرى بأن العوامل الاقتصادية كالفقر وتدني مستوى الدخل والبطالة وعمالة الأطفال من العوامل التي تقود إلى زيادة معدلات الجنوح والانحراف بين الأحداث وذلك لشعور الأفراد بانعدام العدالة وورغبتهم في تحقيق حاجاتهم. وهذا الوضع قد تجده على أرض الواقع، فكثيراً من الحالات التي سجلت في دار الرعاية والتأهيل بالأردن وفلسطين سببها الفقر والبطالة التي يعاني منها هذان المجتمعان.

العوامل السياسية:

يُقصد بالعوامل السياسية طبيعة التنظيم السياسي السائد وما له من تأثير غير مباشر في انحراف الأحداث وارتكاب الجرائم، حيث تخلق العوامل السياسية ظروفًا تشجع

هذا السلوك، لا سيما إذا افتقر التنظيم السياسي إلى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وأساليب الرعاية والحماية التي تحكمها التشريعات الملزمة للمجتمع، كما أن الحروب والهجرات القسرية والكساد والأزمات الاقتصادية أو الوفرة المالية لها انعكاساتها على حياة الأفراد من خلال الرفاهية الاجتماعية أو انخفاض مستوى المعيشة، وما يرتبط بذلك من تطلع الفقراء لما في أيدي الأغنياء الذي يؤدي إلى الانحراف والجريمة (البناء، 2010).

وأرى هنا إن الهجرة بسبب الحروب لها دور في انحراف الأحداث، مثل ما حصل بالهجرة الفلسطينية فبعد تهجير اللاجئين الفلسطينيين وتشريدهم وفرارهم من القتل والمجازر والدمار وهدم البيوت وخسارة بعض أفراد العائلة والاضطهاد يجدون أنفسهم يعيشون في بلد غير بلادهم في مجتمع مختلف عن عاداتهم وثقافتهم بالإضافة إلى قسوة العيش وصعوبة تأمين حاجاتهم الأساسية للحياة الكريمة من بيت يؤويهم ومأكل وملبس وتعليم. وهنا ترتبط الهجرة بالجريمة من خلال ما يتعرض له اللاجئون أنفسهم من تغيرات في طبيعة حياتهم الجديدة في المجتمع الجديد وما يتبعها من فشل تفاعل اللاجئين مع المجتمع الجديد والصعوبة للتكيف مع الوضع القائم.

من هنا ألاحظ بأن جنوح الأحداث ناتج عن تفاعل مجموعة من العوامل التي يظهر تأثيرها على الأحداث. كما إن هناك تكاملاً بين العوامل السابقة في المجتمع الأردني والفلسطيني تساعد على تنامي معدلات جنوح الأحداث، وهذا يرجع إلى وجود غياب تطبيق القانون وتفكك للمعايير الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي وعجز مؤسسات الضبط الاجتماعي، مما يعرض الأحداث للخروج عن المعايير والضوابط الاجتماعية.

التغير في البناء الاجتماعي واللامعيارية:

مر البناء الاجتماعي في المجتمعات بتغيرات سريعة وقوية، بحيث أصبح يحتوي على عمليات تسعى لإحداث التغير في بنيته التقليدية سواء على النواحي السياسية أو على نمط العيش والاسرة والعلاقات الاجتماعية وأسلوب التفكير والملبس وطريقة التعامل مع الأدوات الجديدة والأدوار الاجتماعية.

اتفق معظم علماء الاجتماع على أن تغيّر المجتمعات واختلافها حقيقة دائمة، وإنه يرجع إلى سرعة التغير ودور العوامل المسببة له (عبد الغني، 2006). ومن الأمثلة على هذه التغيرات: انتشار واسع للتعليم وتقدم القطاع الصحي وتطوير قطاع الاتصالات والمواصلات وانشاء المراكز الثقافية والترفيهية وغيرها من الخدمات، هذا التغيّر عمل على رفع مستوى طموحات المجتمعات والرغبة الشديدة في تحقيق النجاح المادي والمعنوي (الترسالي، 2017).

أن التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات مؤخرًا ظهر لدينا قيمًا جديدة وتحوير قيم قديمة التي تساعد على تناسق وتماسك النظام الاجتماعي بأكمله، وما قد يترتب على تغيّر القيم من ظهور تفاوت اجتماعي طبقي وتفكك المجتمع والتي أضعفت الروابط الاسرية لانشغالها بالحثيث بالعمل حتى تستطيع مواكبة التغيرات على الحياة الاقتصادية مما خلق مشاكل اجتماعية تؤدي إلى انحراف السلوك (بلاش، 2015).

وشمل هذا التغير في الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، فأصبح الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مغايرة عما كانوا يُمارسونها في السابق، وأثر ذلك على وظائف الأسرة وتخفيض الإنتاج المنزلي (سعيدة، 2013). الأمر الذي نجم عنه حصول المرأة على مكانة وظيفية ثانية في المجتمع بسبب خروجها إلى مواقع العمل فأصبحت تقضي ساعات طويلة خارج بيتها للعمل، مما منحها استقلالية اقتصادية أدت إلى مزيد من الحرية وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين. مما انعكس على تربية الأطفال فأصبح أصعب ومكلفاً نظراً لطبيعة الحياة في المجتمع الصناعي كما أثر ذلك على التنشئة الاجتماعية والعلاقات الزوجية وميزانية الأسرة وغيرها من التغيرات. وهكذا أصبحت الأسرة في المجتمعات الصناعية صغيرة الحجم (عبد الغني، 2006).

كما نلاحظ في السنوات الأخيرة بأن أغلب الأزواج يفضلون الاستقلالية في تكوين أسرة صغيرة، والسعي نحو المصلحة الفردية في تحقيق الذات ومتطلبات الحياة، وفي ذلك إهمال لمصلحة العائلة الكبيرة وفقدان بعض مفاهيم التكامل والتضامن الاجتماعي، أي أن الأسرة في الريف تكون متماسكة وأوسع دائرة من الأسرة في المدن (استيتية، 2004).

أما الوظيفة الزراعية واليدوية التي كان الأب يعمل فيها، فقد تم إلغاؤها وحلّت قوة الآلة الميكانيكية محل قوة الإنسان وبالتالي انتقل الإنتاج من البيت إلى المصنع (الترسالي، 2015). فإن الصناعة الحديثة تقتض تدفق وتوسيع الإنتاج بشكل دائم وسريع مع التراكم المتزايد للثروة، على عكس نظام الإنتاج التقليدي الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية فقط (Ritzer, 2015). فإن حاجة الأسرة في المجتمع التقليدي الزراعي تختلف عن حاجة الأسرة في المجتمع المدني الصناعي، وينتج عن ذلك أن تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير الحجم وتعدّد البناء الاجتماعي (عبد الغني، 2006).

كما إن بعض مسؤوليات ووظائف الآباء انتقلت من الأسرة إلى الدولة في المجتمع الحديث، كالحماية من الأمراض والبطالة والعجز والتعليم وغيرها من المسؤوليات والوظائف التي خرجت من مسؤوليات الأسرة وأصبحت الدولة ملزمة في توفيرها لأفراد المجتمع (الفيفي، 2020).

وهنا أرى أن في الدول المتقدمة حريصة على تطبيق نظم وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المساواة والديمقراطية وتقديم الخدمات التعليمية المتطورة والخدمات الصحية التي سيطرت على أمراض عديدة من أجل إطالة عمر الإنسان ورعاية المسنين والأطفال وتحقيق الأمان الاجتماعي كتأمين البطالة وغيرها. إن التطورات العلمية والتقنية أثرت على الصناعات الحديثة وأسهمت في إيجاد أشكال الاتصال والتواصل الحديثة، مثل المذياع والتلفاز والهواتف المحمولة والانترنت. وقد أحدثت وسائل الاتصال الإلكترونية تغييراً في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى الدول (بوغرزة، 2017). فمثلاً قد انعكس على الدور الذي لعبته الثورات الاجتماعية الأخيرة في الشرق الأوسط (الربيع العربي)، لقد استخدم المعارضون الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي والانترنت لإخبار الناس وإشراكهم في الحراك ولتغطية بعض الأحداث التي شهدتها البلاد (Bronner, 2011).

فأرى هنا بأن الإنترنت يعد طريقة مهمة لإشراك وتنظيم أعداد كبيرة من الناس تفصلهم أماكن بعيدة من الدول، حيث أصبحت المجتمعات تتواصل مع بعضها البعض

لفظياً بسهولة من خلال استخدام الهواتف الذكية من موقع الحدث والتقاط الصور والفيديوهات وإرسالها على الفور عبر اليوتيوب مثلاً، وهذا وفر إمكانيات جديدة لمشاهدة المهتمين ومشاركتهم للحراك الاجتماعي.

إن الدول النامية غارقة في استيراد الصناعات الحديثة والتكنولوجية التي تبتعد عما تنتجه الدول المتقدمة، فقد توجّهت الدول النامية إلى الأسواق الأجنبية المتقدمة بغرض شراء الوحدات الإنتاجية الضخمة والعصرية، وهذا أسهم في تشكيل تفكير جديد اتجاه العالم، كما فرض عليها التخلي عن ثقافتها الخاصة التي تُعيق في نظرهم عملية التغيير والتقدم الصناعي واستيراد الثقافة المادية واللامادية الغربية والتقيد بعواملها الفكرية (الترسالي، 2017). فإنه لا يقتصر استعمال أفراد المجتمع وخصوصاً الأطفال للأدوات والصناعات الجديدة فحسب، لكن يلحقها مجموعة من الممارسات والتعديلات تمس عاداتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية.

وفي المقابل يرى آخرون بأن هناك تلاقٍ في الثقافات المختلفة ومن المفروض أن تحدث بينها انتقاء لثقافتها لأنها ليست على مستوى واحد، فمنها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض (سعيدة، 2013).

كما ساهم التطور التكنولوجي في زيادة الصناعات الخطيرة المدمرة وانتشارها جغرافياً كصناعة الأسلحة الحديثة المدمرة للبشرية والمحاليل الكيميائية التي خرجت عن قواعد استخدامها وانحرف هذا التطور ضد البشر وهدّد كيانه وغير من معالم الحياة السياسية ومن أنشطة القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين (عوض، 2018).

وخلاصة القول: إن حدوث التطور السريع المفاجئ الذي طرأ على مجتمعات العالم جعل الدول النامية خارجة عن نطاق السيطرة بحيث أصبح أفراد المجتمع غير قادرين على التكيف مع هذه التطورات لأنهم يعيشون في مجتمعات متغيرة تحدث فيه تطورات سريعة جداً يصعب السيطرة أو التحكم فيها أو مواكبتها، وما أن يبدأ المجتمع بالتكيف مع بعض التطورات الجديدة تظهر هناك تطورات أخرى، فيجد نفسه مجبوراً لقبولها والتعاطي معها ومواكبة التطورات دون استعداد وعجز عن الموازنة بين التطورات

والسياق الاجتماعي والثقافي. مما يجعل الأحداث منحرفين عن الضوابط الاجتماعية والأخلاقية التقليدية ولا يستطيعون العودة لها، فيشعر الأفراد بالعجز وعدم السيطرة وعدم الثقة وغياب الهدف واللامبالاة. فيظهر لدينا انحراف الأحداث وممارستهم السرقة والاحتيال والاعتصاب وغيرها من الجنح.

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

الدراسات السابقة المحلية المتعلقة باللامعيارية:

يمكن أيضاً استمداد الدعم غير المباشر لنظرية اللامعيارية من خلال الأبحاث التي أجريت في الدراسات الآتية:

أجرى (خصاونة، العجيلي، 2021) دراسة بعنوان "الشخصية اللامعيارية الأنومي" وعلاقتها بالضغوط النفسية وتوكيد الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن". وكان من أهم أهدافها الكشف عن العلاقة بين الشخصية اللامعيارية والضغوط النفسية وتوكيد الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة إربد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (336) طالباً من طلبة الصف الثاني ثانوي في مدارس لواء القصبية في محافظة إربد. وكان من أهم نتائج الدراسة أن مستوى تواجد الشخصية اللامعيارية لدى طلبة المرحلة الثانوية مستوى الضغوط النفسية ومستوى توكيد الذات كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الضغوط النفسية وتوكيد الذات والشخصية اللامعيارية لدى طلبة الصف الثاني الثانوي.

ودراسة (الرفوع، 2019) بعنوان "مؤشرات اللامعيارية وعلاقتها بالإقدام على الانتحار في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة جامعة مؤتة". كان من أهم أهدافها معرفة العلاقة بين مؤشرات اللامعيارية والإقدام على الانتحار في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة جامعة مؤتة، واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وذلك بتصميم استبانة في مجال الإقدام على الانتحار في المجتمع الاردني، وطبقت الدراسة على عينة

مكونة من (940) طالب وطالبة من الكليات العلمية والإنسانية. وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين كل مؤشر من مؤشرات اللامعيارية والإقدام على الانتحار في المجتمع الأردني. فقد جاء النمط الابتكاري في الترتيب الأول للإقدام على الانتحار أما ثانياً فقد جاء نمط الانسحابين ما بالترتيب الثالث مؤشر النمط الطقوسي، وينخفض الإقدام على الانتحار في مؤشر نمط الامتثالين في حين يرتفع في النمط الابتكاري.

الدراسات السابقة العربية المتعلقة باللامعيارية:

أجرى (حلاسة، 2017) بعنوان "علاقة أساليب التنشئة الأسرية في ظهور اللامعيارية في السلوك الاجتماعي للشباب: دراسة ميدانية على عينة من الشباب في ولاية بسكرة". والتي هدفت إلى الكشف عن علاقة أساليب التنشئة الأسرية بظهور اللامعيارية في سلوك الشباب بمدينة بشكره، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، طبقت أداة الدراسة على عينة عشوائية من 100 فرد من الذكور والإناث من طلبة جامعة بسكرة الذين تتراوح أعمارهم بين 25-30 سنة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التشدد وأسلوب الإهمال وأسلوب التذبذب وظهور اللامعيارية في سلوك الشباب أفراد العينة البحثية.

أما دراسة (إيمان، 2013) بعنوان "استخدام الانترنت وعلاقته باللامعيارية عند الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية". والتي هدفت إلى التعرف على استخدام طلبة جامعة بسكرة للإنترنت وعلاقته باللامعيارية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت أداة الدراسة على عينة بلغ تعدادها 400 طالب وطالبة من جامعة بسكرة، وأظهرت نتائج الدراسة بان معدل استخدام الانترنت من قبل طلبة جامعة بسكرة يفوق المتوسط، ويزداد في حالة استخدام الطلبة للإنترنت بمفردهم، كما أظهرت النتائج انه كلما زادت عدد ساعات الاستخدام اليومي، كلما عانت أفراد عينة الدراسة من اللامعيارية. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين استخدام الانترنت واللامعيارية.

ودراسة (الربيعي، 2007) بعنوان "اللامعيارية وعلاقتها باضطراب الشخصية الحصرية لدى طلبة كلية التربية -جامعة الحديدة". والتي هدفت إلى الكشف عن مستوى

اللامعيارية ومستوى اضطراب الشخصية الحصرية لدى طلبة كلية التربية في جامعة الحديدة باليمن، والكشف عن دلالة الفروق الاحصائية بين اللامعيارية ومستوى اضطراب الشخصية الحصرية وفقاً لمتغير الجنس، ومعرفة العلاقة بين اللامعيارية ومستوى اضطراب الشخصية الحصرية، واعتمدت الدراسة المنهج الخبراتي، طبقت الاداة على عينة عشوائية بلغت 120 فرداً من طلبة كلية التربية في جامعة الحديدة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان 25% من الطلبة يعانون من اللامعيارية، و13% مصابين باضطراب الشخصية الحصرية، وظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في اللامعيارية ولصالح الاناث، كما بينت النتائج عدم وجود فروق بينهما في اضطراب الشخصية الحصرية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقه موجبته ذات دلالة احصائية بين اللامعيارية واضطراب الشخصية الحصرية.

أما دراسة (الشيخي، 2003) التي بعنوان "اللامعيارية (الانومي) ومفهوم الذات والسلوك المنحرف لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض". فقد هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين اللامعيارية ومفهوم الذات والسلوك المنحرف، والتعرف على مدى تأثير الحالة الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والتعليمية والأسرية على اللامعيارية ومفهوم الذات. كما هدفت إلى التعرف على الفروق في اللامعيارية ومفهوم الذات لدى المنحرفين وغير المنحرفين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وطبقت الأداة على عينة من الأحداث المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض وكان عدد العينة 100 حدثاً، بالإضافة إلى أقرانهم والبالغ عددهم 200 طالباً من الأسوياء. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بأن هناك علاقة عكسية بين اللامعيارية ومفهوم الذات، فكلما كان مفهوم الذات إيجابياً وواقعياً انخفض مستوى اللامعيارية. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنحرفين وغير المنحرفين في اللامعيارية ومفهوم الذات، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينة في الذات التعاملية على أساس المستوى التعليمي للعينة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي للأب، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي للام، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في اللامعيارية ومفهوم الذات بمحاورة على أساس دخل الأسرة، وعدم وجود فروق بين أفراد العينة في اللامعيارية على أساس نوع السكن، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في كلا من مفهوم الذات الكلي والذات الأسرية على أساس نوع السكن.

الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة باللامعيارية:

دراسة هيلي (Healy, 2018) بعنوان "استكشاف العلاقة بين الشذوذ والجريمة في

إيرلندا". From Celtic Tiger to Celtic Phoenix: Exploring the Relationship

Between Anomie and Crime in Ireland. والتي هدفت إلى استكشاف تأثير

الثقافة وإتاحة الفرص البنائية والتنظيمات المؤسسية على اتجاه وميول الجريمة في إيرلندا بين عام 2003 وعام 2015، في مرحلتي الركود الاقتصادي والانتعاش والنقاهة، كما هدفت إلى المساهمة في تطوير ودعم المعرفة القائمة عن النظرية للامعيارية المؤسسية، من خلال تسليط الضوء على العلاقة ما بين الظروف الاجتماعية الثقافية والجريمة ضمن نطاق دولة واحدة وخلال مرحلة الانتقال الاجتماعي الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل. وتم استخدام التحليل النوعي العميق لدراسة بلدة واحدة في إيرلندا أي أن مثل هذا النوع من الدراسة استخدم حالة فردية للتركيز ولفت النظر والفهم الصحيح لقيم ومعايير البلدة، والتعمق فيها. واعتمدت الدراسة على جمع البيانات الإحصائية الشاملة المستخدمة في الدراسة من قبل مجموعة من الوكالات مثل: المكتب الإحصائي المركزي ودائرة المحاكم الإيرلندية واللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الوكالات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن هناك علاقة طردية بين الجريمة والظروف الاجتماعية الثقافية، أي يمكن أن تتغير بشكل ملحوظ مع تقدم الزمن، إذ تشير النتائج إلى أن بداية الركود أدى إلى مرحلة حرجة تمثلت في تطور معدلات الجريمة عام 2008 وتدهورت بعد ذلك.

ودراسة زينها وأخرين (Su, et al, 2018) بعنوان "التغيير الاجتماعي والشذوذ

المعمم: لماذا قللت التنمية الاقتصادية الثقة الاجتماعية في الصين". Social change and generalized anomie: Why economic development has reduced social trust in China والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين التغيير الاجتماعي مع ظاهرة (الأنوميا)، ولماذا خفضت التنمية الاقتصادية درجة الثقة الاجتماعية في الصين، وتم الحصول على البيانات التي استخدمت في تحليل الدراسة وفقاً لقاعدة بيانات المسح الاجتماعي العام في الصين (CGSS) الذي أستخدم تقريباً جميع المقاطعات الصينية، وتم استخدام عينات عشوائية طبقية متعددة المراحل وكان حجم العينة المستخدم 11,438 أسرة، تم اختيارها من 134 مقاطعة، ومن 28 منطقة. وقد جاء في نتائجها أن التنمية الاقتصادية وفقاً لقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمقاطعات في الصين أدت إلى نشوء ظاهرة (الأنوميا)، مما أدى إلى انخفاض الثقة الاجتماعية، وإن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي (الأنوميا) الناتج عن التنمية الاقتصادية يعتبر هو العامل الرئيسي الذي قلل الثقة الاجتماعية، كما ثبت أيضاً أن التنمية الاقتصادية من شأنها تعزيز التعليم العام، مما يزيد الثقة الاجتماعي، وأن التنمية الاقتصادية تعزز تكوين القيم غير المادية وبالتالي تزيد الثقة الاجتماعية.

وفي دراسة أولينا وآخرين (Olena et al, 2015) "الانحراف الأنومي والعقبات

الخارجية: إعادة تقييم لنظرية ميرتون عن اللامعيارية/الضغوط التابعة باستخدام بيانات من أوكرانيا". **Anomic Strain and External Constraints: A Reassessment of Merton's Anomie/Strain Theory Using Data from Ukraine** والتي هدفت إلى اختبار الأبحاث التي طبقت على نظرية ميرتون وامكانية تطوير هيكل نظري لنظرية الضغوط الكلاسيكية وتقييم صلاحية نظرية الضغوط والانحراف في أوكرانيا، وتقديم فحص وقياسات بديله للتوتر والضغوط والانحراف والسلوكيات المنحرفة، وهدفت كذلك إلى تقييم آثار عدد من العوامل التقييدية على المستوى الفردي. طبقت أداة الدراسة على عينة عشوائية تم اختيارها من خلال استقصاء التقرير الذاتي والإدارة الذاتية بلغ حجمها

600 طالب من المدارس الثانوية من طلاب الصف التاسع في مدينة لافف في أوكرانيا، من خلال البيانات المتعلقة بمتغيرات المستوى الفردي لإحصائية القيم العالمية لعام 1995، وبيانات المؤشر الجيني لكل دولة عام 1995، وبيانات التفاوت في الدخل العالمي التابع لجامعة الأمم المتحدة عام 2005، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأفراد الذين يقيمون في دول أوروبا الشرقية التي تواجه انتقال ديمقراطي يعانون من نسب عالية من اللامعيارية والفوضى، وتؤكد الدراسة التي تشمل بلدان متعددة أن الدول الذين يمرون في مراحل انتقالية ليس لديهم فقط تأثير مباشر على تداخل المتغير التابع، أي اللامعيارية، لكن لديهم أيضا تأثيرا تفاعلي بسبب متغير الثقة في الحكومة. فأظهرت النتائج وجود درجات متفاوتة في انخفاضات مستوى اللامعيارية فيما يتعلق بالثقة بالحكومة: عندما ترتفع الثقة في الحكومة، تنخفض معدلات اللامعيارية بشكل أسرع في الدول التي تمر في مراحل انتقالية أكثر من الدول التي لا تعاني من أي تغيير اجتماعي، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود اللامعيارية والفوضى في ال 30 دولة، وأن المستوى الفردي المتوسط للامعيارية يختلف من دولة إلى أخرى، وأيضا أظهرت النتائج تتطابق تأثيرات المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية حيث إن الذكور وصغار السن وغير المتزوجين وغير العاملين يواجهون اللامعيارية بشكل أكبر من الإناث وكبار السن والمتزوجين والعاملين.

أما دراسة شابل والثيمر (Schaible & Altheimer, 2015) بعنوان "البناء الاجتماعي واللامعيارية ومستويات جرائم القتل الوطنية"، **Social Structure, Anomie, and National Levels of Homicide**. والتي هدفت إلى تقييم مدى تفاعل الفرد في إلغاء الرعاية المؤسسية والتوعية الأخلاقية وانعدام الفرص معاً لتفسير الجريمة على مستوى الجريمة المجتمعية التي هي محور بيان ميرتون الإبداعي في "البناء الاجتماعي واللامعيارية"، إذ يتم التقييم على وجه التحديد كيف أن العديد من "الأنماط الثقافية" التي تعاني من خلل في تكامل واندماج الوسائل بالغايات والتي تم تحديدها من قبل ميرتون. وقد استندت الدراسة إلى بيانات خاصة حول جرائم القتل على المستوى الوطني في أمريكا وبيانات من إحصائية القيم العالمية والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والبنك العالمي

ومنظمة العمل الدولية ووكالة الاستخبارات المركزية. وأشارت النتائج إلى دعم وبدرجة عالية لادعاءات ميرتون أن الأشكال والأنماط المجتمعية التي توصف بالمادية بمستوى عالي نسبيًا أو انعدام التوعية الأخلاقية والرقابة المؤسسية، تعاني من انتشار جرائم القتل بمستويات عالية، كما أظهرت النتائج عدم دعم ادعاء ميرتون الذي يقول إن تفاعل اللامساواة مع الأنماط المجتمعية المتنوعة للوسائل بالغايات تنهي التكامل بطريقة مفيدة، وقد كانت كلا من مؤشري المجتمعات "العشائرية/الطوقسية" (الفوضوية والتي تفتقر للطابع المؤسسي) مرتبطة مع الجريمة لكن ليس بصورة كبيرة، وكان الأغبياء الموجودون في الأنواع المجتمعية الثلاثة مرتبطون بصورة كبيرة وسلبية مع مؤشر اللامساواة، كما انه لم تظهر أي من الأنماط والنماذج التصنيفية للمجتمعات الطوقسية والشعائرية أي علاقة مع معدلات الجريمة. وإجمالاً تتطابق الاستنتاجات مع فكرة ميرتون أن انعدام التوازن في الهيكل الاجتماعي والثقافي لا يؤدي بالضرورة إلى ظهور معدلات عالية من الجريمة، لكن تؤدي إلى ذلك فقط عندما يكون هناك عدم توازن فيما يتعلق بالتشديد والاهتمام إما في الوسائل أو في الثروة المالية، فأظهرت النتائج إلى إن نمط العلاقة ما بين متغيرات التحكم ومعدلات الجريمة يبقى متطابقًا مع النماذج والأبحاث السابقة، كذلك إن التأثيرات المستقلة للأنماط الثقافية لا تتغير مع تفاعل المتغيرات معًا (رغم أن التأثيرات المستقلة للمجتمعات التي ينعلم فيها الطابع المؤسسي لم تعد ملحوظة). وتتفاعل اللامساواة مع انعدام الطابع المؤسسي وتكون تأثيرًا سلبيًا ملحوظًا على معدلات الجريمة بدل التأثيرات الإيجابية المنتظرة.

وأيضًا دراسة **حيدري وآخرين (Heydari et al, 2012)** بعنوان "تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأنوميا (عدم الاستقرار) على السلوك غير القانوني". The effect of Socioeconomic Status and Anomie on Illegal Behavior والتي هدفت إلى معرفة أثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي والشعور بالأنومي، على السلوك المخالف للقانون أو عدم المشروعية. وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 480 طالبًا من جامعة الشهيد شمران في الأهواز في إيران، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأنومي يمثل

مشكلة اجتماعية مهمة في المجتمع الإيراني. فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي له ارتباط سلبي كبير مع حالة الأنومي وله ارتباط ضعيف مع السلوك غير القانوني. كما أن الشعور بالأنومي لها ارتباط إيجابي مع السلوك غير القانوني. أما الرغبة في البعد المادي لها تأثير أكبر على السلوك المخالف للقانون.

الدراسات السابقة المحلية المتعلقة بجنوح الأحداث:

دراسة (المداحة، 2020) بعنوان "اهتمامات ميللر البؤرية وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دور تربية ورعاية الأحداث". والتي هدفت إلى التعرف إلى العلاقة بين اهتمامات ميللر البؤرية وانحراف الأحداث من وجهة نظر العاملين في دار تربية وتأهيل الأحداث. كما هدفت إلى التعرف إلى مستوى توافق السلوك المنحرف للأحداث في المجتمع الأردني مع اهتمامات ميللر البؤرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء " استبانة " لهذا الغرض، وبعد التحقق من صدق وبناء الأداة، طبقت الدراسة على عينة تم اختيارها بأسلوب الحصر الشامل مقدارها (145) موظف وموظفه من العاملين في دور رعاية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الدرجة الكلية لمجالات الدراسة اهتمامات ميللر البؤرية الستة (الإثارة، الصلابة، المذاكاة، المشكلة، الاستقلالية، القدرية) وانحراف الأحداث من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية لوجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو العلاقة بين توافق السلوك المنحرف للأحداث مع اهتمامات ميللر البؤرية لجميع المجالات الستة باختلاف الخصائص الديموغرافية.

ودراسة (الهشلمون، 2019) بعنوان تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الأحداث (دراسة ميدانية على دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن)، والتي هدفت إلى التعرف إلى تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في دور تربية ورعاية الأحداث في الأردن، كذلك التعرف إلى

الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى للمتغيرات الديمغرافية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الأداة على عينة من الإحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الرصيفة بلغ عددها 112 حدثًا، وأظهرت نتائج الدراسة بوجود تأثير للبيئة الأسرية والبيئة المدرسية على انحراف الأحداث بدرجة كبيرة، كما أظهرت بوجود تأثير بدرجة متوسطة لبيئة الأصدقاء (جماعة الأقران) وللبيئة الترويحية وللبيئة الثقافية (الإعلام والدين) على انحراف الأحداث، كما أشارت النتائج بوجود تأثير بدرجة كبيرة للبيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث، وببين النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بتأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، عدد أفراد الأسرة، السكن، العلاقة بين الأبوين، نوع السكن، دخل الأسرة، مكان قضاء الست سنوات الأولى من حياته)، كما توصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بتأثير البيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث تعزى لمتغير نوع الجريمة.

كما في دراسة **(الجهني والشرعة، 2019)** بعنوان مساهمة الاهتمام الاجتماعي وفقدان المعنى وأساليب الحياة في تفسير السلوك المضاد للمجتمع لدى الأحداث الجانحين". والتي هدفت إلى التعرف إلى مستوى الاهتمام الاجتماعي وفقدان المعنى وأساليب الحياة في تفسير السلوك المضاد للمجتمع لدى الأحداث الجانحين، كذلك معرفة العلاقة بين الاهتمام الاجتماعي والإحساس بفقدان المعنى وأساليب الحياة في تفسير السلوك المضاد للمجتمع لدى الأحداث الجانحين في مدينة تبوك في المملكة العربية السعودية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين في مدينة تبوك والبالغ عددهم 169 حدثًا جانحًا، وتم اختيار أفراد عينة الدراسة بطريقة العينة القصدية والتي بلغ قوامها 78 حدثًا جانحًا، واستخدمت الدراسة مقياس أساليب الحياة للأحداث الجانحين، ومقياس الاهتمام الاجتماعي، ومقياس فقدان المعنى، ومقياس السلوك المضاد للمجتمع الذي تم تطويره من قبل الباحثين. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى فقدان المعنى جاء بمستوى مرتفع، ومستوى الاهتمام الاجتماعي جاء بمستوى منخفض، كما أشارت النتائج

إلى أن أكثر أساليب الحياة لدى الأحداث الجانحين شيوعاً هي (المؤذي والمتحكم والمسيطر وغير الكفوء، والمنتقم). كما أوضحت النتائج أن فقدان المعنى فسرت ما نسبته 0.94 من التباين المفسر للسلوك المضاد للمجتمع لدى الأحداث الجانحين.

أما في دراسة (السريع، 2015) التي بعنوان "نمط الشخصية وسلوك المواطنة: دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين". والتي هدفت إلى الكشف عن أبرز أنماط الشخصية ومستوى سلوك المواطنة لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين، كذلك الكشف عن طبيعة العلاقة بينهما في ضوء حالة الجنوح لديهما، واتبعت الدراسة المنهج المقارن، وطبقت الأداة على عينة تكونت من (159) حدثاً جانحاً في دور رعاية الأحداث في محافظتي اربد والزرقاء، و (161) حدثاً غير جانحاً من المدارس النظامية التابعة للواء قسبة اربد وقسبة المفرق ولواء البادية الشمالية الغربية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى سلوك المواطنة لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين كان مرتفعاً، وكشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً لسلوك المواطنة تعزى لمتغير حالة الجنوح، وأن سلوك المواطنة لدى غير الجانحين أعلى منه لدى الجانحين، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الارتباطية الخطية بين سلوك المواطنة وأبعاده من جهة وبين نمط الشخصية من جهة أخرى تعزى لمتغير حالة الجنوح.

ودراسة (رمضان، 2013) "جناح الأحداث في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة". والتي هدفت إلى الكشف عن مشكلة جرائم الأحداث في محافظات غزة، كما هدفت إلى تفسير بعض العوامل المؤدية إلى الجنوح، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت أداة الدراسة على عينة من الأحداث الجانحين بلغ عددهم 100 حدث في مؤسسة الربيع، وأظهرت نتائج الدراسة أن جناح الأحداث في قطاع غزة في تزايد مستمر، وتتمثل العوامل المسببة له في أصدقاء السوء، والتسرب من المدرسة، وأظهرت النتائج ازدياد جناح الأحداث بانخفاض متوسط دخل الأسرة، كما أوضحت النتائج أن معظم مرتكبي جناح الأحداث من فئة المراهقين التي تتحصر أعمارهم بين 13-18 سنة،

كما أظهرت النتائج وجود علاقة قوية دالة إحصائياً بين الكثافة السكانية والمساحة السكنية الفعلية لمحافظة غزة من ناحية، وبين عدد جناح الأحداث من ناحية أخرى.

الدراسات السابقة العربية المتعلقة بجنوح الأحداث:

دراسة (الفريدي، 2013) "بعنوان قيم المواطنة والوقاية من الجنوح: دراسة مقارنة لعينة من الطلاب والأحداث الجانحين بمدينة بريدة". والتي هدفت إلى التعرف إلى الفروق بين الطلاب والأحداث الجانحين الموقوفين بدار الملاحظة الاجتماعية فيما يرتبط بقيم المواطنة، وأثبتت الدراسة المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي، طبقت الأداة على عينة من جميع الأحداث المودوعين بدار الملاحظة بمدينة بريدة، كذلك تك اختيار عينة عشوائية من طلاب مدارس التعليم العام النهاري الحكومية في مدينة بريدة في المرحلة المتوسطة والثانوية، وتوصلت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيم (الانتماء، احترام النظام، المشاركة المجتمعية) وذلك لصالح طلاب مدارس التعليم العام النهاري. كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة نحو قيمة احترام النظام، وبينت النتائج أن النسبة الكبيرة للأحداث الجانحين هي للفترة العمرية (17-18) سنة، كما أظهرت نتائج الدراسية وجود علاقة عكسية بين الدخل الشهري وجنوح الأحداث.

ودراسة (الرشيدي، 2014) "بعنوان التغيرات البنائية للأسرة السعودية وعلاقتها بانحراف الأحداث: دراسة على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل ومركز دار الملاحظة بمنطقة الرياض". والتي هدفت إلى التغيرات البنائية للأسرة السعودية وعلاقتها بانحراف الأحداث من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الأداة على عينة مكونة من 407 فرداً، بواقع 348 طالباً من طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل، و 59 نزيلاً من مركز دار الملاحظة بمنطقة الرياض، وأظهرت نتائج الدراسة إن التماسك الأسري بين أفراد العينة المتمثل بالمشاركة والتعاطف والتواصل بين أفراد الأسرة كان مرتفعاً جداً، وإن ارتفاع مستويات التماسك الأسري تقلل من مستويات انحراف الأحداث، كما أظهرت النتائج إن نمط اتخاذ القرار داخل الأسرة

السعودية كان يميل إلى النمط الديمقراطي، ويزداد بذلك عوامل التماسك الأسري، وتزداد انحرافات الأحداث في الأسر التي تستخدم النمط التسلطي أو عدم التدخل في التربية، كما بينت النتائج انه كلما ارتفع تعليم الأبوين انخفض انحراف الأحداث، وأظهرت النتائج إن مستوى انحراف الأحداث لدى سكان القرى وساكني البيوت الشعبية اقل من مستوى الانحراف عند سكان المدينة والبادية وسكان البيوت الفاخرة، كما بينت النتائج إن معدلات انحراف الأحداث لدى الذي يعيش والدهم معهم داخل المملكة أعلى من أولئك الذين يقيم والدهم خارج المملكة، وأظهرت النتائج إن نمط اتخاذ القرار عند اسر طلاب المدارس الثانوية يميلون إلى نمط الإدارة الديمقراطية مقارنة مع اسر نزلاء دار الملاحظة الذين أسرههم تميل إلى نمط الإدارة التراسلية.

أما دراسة (الوكيل، 2010) "بعنوان الفروق في خصائص الشخصية بين عينة من الأحداث الجانحين وأقرانهم من غير الجانحين (الأسوياء)". والتي هدفت إلى التعرف إلى خصائص شخصية الأحداث الجانحين ومقارنتها بخصائص مماثلة من الأحداث غير الجانحين (الأسوياء)، والتعرف على أنماط العلاقات والتفاعلات السائدة بين الجانحين وباقي افراد اسرههم، ومقارنتها بأنماط العلاقات والتفاعلات السائدة لدى عينة الدراسة من الأسوياء وباقي أفراد أسرههم، كذلك هدفت إلى التعرف إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تميز اسر هؤلاء الجانحين، وعما إذا كانت هذه العوامل لها دور في جنوح الأحداث أم لا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي السيكو متري وأكدت نتائج الدراسة على وجود، وتكونت عينة الدراسة من شقين الأول الأحداث الجانحين بلغ عددهم 30 حدثاً جانحاً من المودوعين في مؤسسة رعاية الأحداث بالمحلة الكبرى (بالغربية) تراوحت أعمارهم بين 13-18 سنة، والشق الثاني من العينة تكونت من 30 طالباً غير جانحاً من طلاب المدارس الإعدادية والثانوية بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق بين الأسوياء والجانحين في خصائص وسمات الشخصية، كذلك أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسوياء والجانحين وفي نوع العلاقة السائدة بينهم وبين إبنائهم/ وبينهم وبين أمهاتهم، وبينهم وبين إخوتهم وأخواتهم.

الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بجنوح الأحداث:

دراسة لاجز وآخرين (Legaz et al, 2019) بعنوان الملامح الاجتماعية والديموغرافية والجنائية للأحداث الجانحين في البيئة المفتوحة في غرناطة 2014-2017، التحليل الوصفي والتطور". Sociodemographic and Criminal Profile of Juvenile Offenders in the Open Environment in Granada from 2014 to 2017. Descriptive Analysis and Evolution. والتي هدفت إلى تحليل الملامح الاجتماعية والديموغرافية والتصنيف الجنائي للأحداث الجانحين في فترة اختبار بين عامي 2014 - 2017 في غرناطة في اسبانيا، كذلك معرفة العامل المساهمة في الجنوح، أجريت الدراسة على عينة تكونت من 2691 حدثًا جانحًا في غرناطة، وبينت نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث الجانحين من ذوي الأعمار 16-17 عامًا، وأن أغلبية الجانحين يسكنون في المناطق الحضرية في غرناطة وقليل منهم في الريف، وان أغلبية الجانحين من ذوي المستوى التعليمي المتدني، وأظهرت النتائج أن أسلوب العمالة السلطوي لدى الآباء كان الأبرز في جنوح الأحداث، كما كشفت النتائج أن أغلبية الجرائم التي يمتلكها الأحداث هي جرائم ضد الممتلكات، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في جنوح الأحداث هي عوامل التنشئة الاجتماعية للأحداث ذات علاقة في جنوحهم بارتباطها بالمناخ الأسري وأسلوب التربية، كما أظهرت النتائج أن للأصدقاء وجماعة الرفاق والصحة السيئة دورًا في جنوحهم، كما بينت النتائج عن دور العوامل الأسرية والمدرسية في تشكيل جنوح الأحداث.

وفي دراسة ديلسيا وآخرين (Delcea et al, 2019) التي بعنوان "جنوح الأحداث في سياق الطب الشرعي" Juvenile delinquency within the forensic context. والتي هدفت إلى معرفة عوامل الخطر في جنوح الأحداث في ضوء سجلات الطب الشرعي، استخدمت الدراسة أساليب البحث النوعي من خلال تحليل الوثائق وملفات الأحداث الجانحين والمقابلات الفردية والجماعية، وتكونت عينة الدراسة من 60 حدثًا جانحًا من مدينة كلوج في رومانيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن عوامل الخطر تحددت في عدم

الاستقرار العائلي للأحداث الجانحين، والتسرب من المدرسة، كما أوضحت النتائج أن فقدان احد الوالدين أو كلاهما عامل خطر مؤثر في جنوح الأحداث، كما أظهرت النتائج دور الأوضاع المادية المتدنية وتأثيرها على جنوح الأحداث، كما أوضحت النتائج أن غالبية الأحداث الجانحين كان لديهم معدل ذكاء غير كافٍ، وبينت الدراسة دور العوامل النفسية للأحداث الجانحين في ارتكابهم للسلوكيات المنحرفة والجنوح، كما أوضحت النتائج أن غالبية الأحداث الجانحين قد قاموا بارتكاب جرائم السرقة.

أما دراسة سامي الله ويونس (Sami Ullah & Younas, 2018) التي بعنوان "دراسة نوعية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في جنوح الأحداث: حالة معهد بورستال وسجن الأحداث فيصل أباد، باكستان" A Qualitative Study of Socioeconomic Factors Contributing Towards Juvenile Delinquency. A case of Borstall Institute and Juvenile Jail Faisalabad, Pakistan. والتي هدفت إلى استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في جنوح الأحداث. اعتمدت الدراسة أسلوب دراسة الحالة، تم اخذ عينات من 12 حالة، وظهرت النتائج ان العوامل الاجتماعية مثل العوامل الأسرية ومجموعة الأقران هي من أكثر العوامل المساهمة في تعزيز جنوح الأحداث، وان العوامل الاقتصادية مثل دخل الأسرة ومستوى الإنفاق ونقص الموارد على مستوى الأسرة عوامل مسؤوله عن تعزيز انحراف الأحداث.

وفي دراسة جيناسا وآخرين (Gyansah et al, 2018) بعنوان "جنوح الأطفال والأداء الأكاديمي للتلاميذ في مدرسة مجلس بلدية فومسوا الابتدائية في ايجيسو بلدية جواين، منطقة اشانتي، غانا" Child Delinquency and Pupils Academic Performance in Fumesua Municipal Assembiy Primary School in the Ejisu-Juaben Municipality, Ashanti Region, Ghana. والتي هدفت إلى معرفة العوامل المساهمة في السلوك المنحرف للأطفال وتحديد ما إذا كان السلوك المنحرف يؤثر على الأداء الأكاديمي للأطفال في مدرسة مجلس بلدية فومسوا الابتدائية في ايجيسو في غانا، و واكتشاف الحلول التي تساعد في حل هذه المشكلة، تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 40 طالبًا و 9 مدرسين في مدرسة فومسوا، وكشفت

نتائج الدراسة أن أسباب انحراف الأحداث هي المشاكل المالية والعامل الاقتصادية، وسوء الرفقاء والأقران، وضعف الأداء الأكاديمي، وأظهرت النتائج أن معيشة اغلب الأطفال مع أمهاتهم فقط، فالأبوة الوحيدة عامل يساعد في انحرافهم.

ودراسة راثينابلان ونارايمان (Rathinabalan & Naaraayan, 2017) التي بعنوان "تأثير العوامل الأسرية على جنوح الأحداث" Effect of family factors on juvenile delinquency. والتي هدفت إلى معرفة العوامل الأسرية المؤثرة على جنوح الأحداث في جمهورية مصر العربية، واتبعت الدراسة أسلوب دراسة الحالة، وأجريت الدراسة على عينة تكونت 60 حدثاً من الأحداث الموجودون في دار المراقبة الخاصة، و60 طالب في إحدى المدارس الحكومية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تدخين الأب وتناوله للكحول وتعاطي المخدرات عوامل مؤثرة في جنوح الأحداث، كما أشارت الدراسة إلى ان المستوى التعليمي المتدني، وعامل عمل الأم يساهمان في انحراف الأحداث، كذلك أظهرت النتائج أن وجود الحدث في عائلة لأبوين منفصلين أو والد واحد يساعد في انحراف الأحداث وارتكابهم للسلوكيات المنحرفة، كذلك بينت نتائج الدراسة أن انحراف الأحداث يتناسب بشكل طردي مع عمر الآباء فكلما تقدم الآباء بالأعمار ساعدهم ذلك في انحراف الأحداث فعامل الآباء من ذوي الأعمار 50 سنة فما فوق اكتسب أهمية كعامل خطر في انحراف الأحداث وبنوحهم.

وأيضاً دراسة فرات وآخرين (Firat et al, 2016) بعنوان "الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للأحداث الجانحين في أضنة" Sociodemographic Characteristics of Children Driven to Crime in Adnana. والتي هدفت إلى معرفة عوامل الخطر التي تدفع الأطفال الأحداث إلى الجنوح، ومعرفة الصعوبات الشخصية والعائلية التي تواجه الأطفال خلال فترة المراهقة والتي تدفعهم إلى الجنوح، استخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة للأحداث الذين احضروا إلى محاكم الأحداث والبالغ عددهم 258 حدثاً في أضنة في تركيا من خلال دراسة الحالة لملفاتهم، وأظهرت النتائج أن أغلبية الجرائم تم ارتكابها ضد

الممتلكات وجرائم السرقة، كما بينت النتائج وجود علاقة بين جنوح الأحداث وعامل الهجرة بالنسبة لأسر الأحداث، كما بينت النتائج أثر الأقران في جنوح الأحداث، كما بينت النتائج دور حالة المسكن والمسكن المؤجرة ومستوى الدخل المتدني للأسرة وتعاطي المخدرات والتدخين وتدني المستوى التعليمي للأحداث في زيادة جنوحهم، كما بينت النتائج اثر البيئة الخارجية والوضع الاجتماعي المتدني كعوامل مؤثرة في جنوح الاحداث.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تبحث في ثنائية العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث، وتتناول بتفرد وجهات نظر النزلاء في دار تربية وتأهيل الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين في إيجاد هذه العلاقة في ظل اختلاف اتجاهاتهم ومفاهيمهم الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمعين الأردني والفلسطيني، فالمجتمع الأردني شهد تغيرات اجتماعية واقتصادية نتيجة تأثيره بالتغيرات العالمية والتطور التكنولوجي السريع، أما المجتمع الفلسطيني يتميز عن غيره من المجتمعات العربية بخصوصيته وتعرضه إلى الاحتلال الإسرائيلي، وما تفرضه سياسته على تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية وتدني مستويات المعيشة والسكن والرعاية والصحة والتعليم لهذه الأسر، والذي يعتبر من دواعي زيادة تعرضهم للانحراف، وهذا ما يميز اختلاف هذه الدراسة عن سابقتها. حيث إنه باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت اللامعيارية تبين ندرة الدراسات المقارنة في هذا الموضوع، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي توضح العلاقة مع جنوح الأحداث. وهذا ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقتها من الدراسات سواء عربية أو أجنبية من خلال طرحها لموضوع يستكشف بعداً نظرياً لم يكن محل اهتمام من قبل في دراسة الجانحين، وحثاً للباحثين الجدد على دراسة العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الاحداث في مجالات لم تتطرق إليها هذه الدراسة. عمّا بأن الباحثة قد استفادت من الدراسات السابقة من حيث الجوانب النظرية وأدوات جمع البيانات.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تضمّن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والذي تضمن وصفاً لمجتمع الدراسة الذي سُحبت منه العينة والطريقة التي اختيرت بها، وكذلك وصف أداة الدراسة والإجراءات التي اتبعت للتأكد من صدقها وثباتها، وكيفية تطبيقها على أفراد العينة، ووصف طريقة جمع البيانات وأسلوب التصحيح، فضلاً عن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي استخدمت، وذلك على النحو الآتي:

1.3 منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي المقارن لملاءمته أغراض الدراسة الحالية، والمتعلقة بالعلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث، دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)".

ومن المعروف بأن المنهج المقارن (Comparative Method) هو شكل من أشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي، التي تنطوي على عمل مجموعة من المقارنات من خلال إقامة تناظر متقابل ومتخالف لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي أو بين حدثين أو ظاهرتين اجتماعيين أو أكثر، والتي تتيح للباحث القدرة على التحليل العميق وصياغة تعميمات شبة شاملة ومقنعة من خلال تسليط الضوء على المسائل المهمة في البحث (الغزوي وآخرون، 1994).

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة أو (أفراد الدراسة) من النزلاء في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 2021/2020م، والتي تشمل على:

1. دار تربية الأحداث (أربد).
 2. دار تأهيل الأحداث (أربد).
 3. دار تربية وتأهيل الأحداث (عمان).
 4. دار تربية وتأهيل الأحداث (الرصيفة).
 5. دار تربية وتأهيل الفتيات (عمان).
 6. دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية (رام الله).
 7. دار رعاية الفتيات (بيت لحم).
 8. مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية (قطاع غزة).
- وقد قل العدد بسبب أنّ دار الرعاية تستخدم بدائل العقوبات السالبة للحرية كي لا يكتسب الحدث السلوك غير السويّ من أقرانه في الدار. ومن جهة أخرى فإن الجائحة التي تمر بها دول العالم التي عملت على تقليص أعداد النزلاء في هذه الدُور.

3.3 عينة الدراسة:

تمّ اختيار عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل من دُور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية:

الجدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دار الرعاية		
دار تأهيل الأحداث (أربد).	22	11.6
دار تربية الأحداث (أربد).	19	10.0
دار تربية وتأهيل الأحداث (الرصيفة).	47	24.7
دار تربية وتأهيل الأحداث (عمان).	39	20.5
دار تربية وتأهيل الفتيات (عمان).	4	2.1
دار رعاية الفتيات (بيت لحم).	3	1.6
دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية (رام الله).	31	16.3
مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية* (قطاع غزة).	25	13.2
المجموع	190	100.0

* ملحوظة: عدد النزلاء في مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية (قطاع غزة) هو (85) لكن بسبب جائحة كوفيد (19) تم إعطاء أغلب النزلاء إجازة في منازلهم، وكان عددهم (25) في شهر 2020/12م

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي		
ذكر	183	96.3
أنثى	7	3.7
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الدولة		
الأردن	131	68.9
فلسطين	59	31.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر		
من 12 - 15 سنة	57	30.0
من 16 - 18 سنة	133	70.0
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مكان السكن		
مدينة	119	62.6
قرية	36	18.9
بادية	19	10.0
مخيم	16	8.4
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نوع السكن		
ملك	127	66.8
إيجار	63	33.2
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد أفراد الأسرة		
أقل من 4 أشخاص	33	17.4
4 - 8 أشخاص	83	43.7
9 أشخاص فأكثر	74	38.9
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تصنيف الحدث		
محكوم	47	24.7
موقوف	143	75.3
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
هل الأب على قيد الحياة		
نعم	170	89.5
لا	20	10.5
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
هل الأم على قيد الحياة		
نعم	179	94.2
لا	11	5.8
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية للأب		
متزوج من والدتك	138	72.6
متزوج أكثر من زوجة	37	19.5
مطلق	9	4.7
أرمل	6	3.2
منفصل	0	0.0
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية للأم		
متزوجة من والدك	148	77.9
متزوجة من غير والدك	10	5.3
مطلقة	17	8.9
أرملة	12	6.3
منفصلة	3	1.6
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مستوى تعليم الأب		
ثانوية عامة وأقل	134	70.5
دبلوم	30	15.8
بكالوريوس	21	11.1
دراسات عليا	3	1.6
لا أعلم	2	1.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مستوى تعليم الأم		
ثانوية عامة وأقل	147	77.4
دبلوم	25	13.2
بكالوريوس	16	8.4
لا أعلم	2	1.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عمل الأب		
قطاع حكومة	61	32.1
قطاع خاص	28	14.7
أعمال حرة	59	31.1
لا يعمل	22	11.6
متقاعد	20	10.5
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عمل الأم		
قطاع حكومة	20	10.5
قطاع خاص	6	3.2
أعمال حرة	16	8.4
لا تعمل	146	76.8
متقاعد	2	1.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دخل الأسرة الشهري		
أقل من 300 دينار	75	39.5
300 – 500 دينار	72	37.9
501 – 800 دينار	30	15.8
أكثر من 800 دينار	13	6.8
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
قبل دخول الحدث للمركز كان يسكن مع:		
الأب والأم	140	73.7
الأب لوحده	15	7.9
الأم لوحدها	24	12.6
أحد الأقارب	11	5.8
غير ذلك	0	0.0
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
هل أنت منتسب إلى المدرسة؟		
نعم	110	57.9
لا	80	42.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
هل سبق أن عملت؟		
نعم	125	65.8
لا	65	34.2
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد المرات التي دخلت دار الرعاية		
مرة واحدة	139	73.2
مرتين	35	18.4
ثلاث مرات وأكثر	16	8.4
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد المرات التي ارتكبت فيها السلوك الجانح		
مرة واحدة	115	60.5
مرتين	50	26.3
ثلاث مرات أو أكثر	25	13.2
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد المرات التي تم الاعتداء عليك		
ولا مرة	137	72.1
مرة واحدة	28	14.7
مرتين	15	7.9
ثلاث مرات أو أكثر	10	5.3
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الشخص الذي أثر فيك لارتكاب الجنحة		
الوالدين أو أحدهما	21	11.1
أحد الأصدقاء	75	39.5
الأقارب	30	15.8
استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي	15	7.9
دوافع شخصية	49	25.8
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التهمة الموجهة للحدث		
هتك عرض	49	25.8
تحرش	14	7.4
سرقة	47	24.7
تعاطي مخدرات	21	11.1
سرقة ومخدرات	8	4.2
هتك عرض ومخدرات	3	1.6
مشاجرة	15	7.9
قتل	11	5.8
تحرش وهتك عرض	2	1.1
الشروع بالقتل	7	3.7
تعاطي وترويج مخدرات	12	6.3
شهادة الزور	1	.5
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مدة المكوث في دار الرعاية		
أقل من 6 أشهر	136	71.6
من 6 أشهر إلى سنة	31	16.3
أكثر من سنة إلى سنتين	23	12.1
المجموع	190	100.0

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
	هل سبق لأحد من عائلتك أن أدخل مركز إصلاح	
نعم	51	26.8
لا	139	73.2
المجموع	190	100.0

4.3 أداة الدراسة:

تم بناء أداة (مقياس) العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة (Olena, William, Feodor, 2015) و (Zhenhua, Yanyu, Pu, 2018) و (Arash, Sarhadi, Sajad, Behrang, 2012) هذا وقد تكون مقياس الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الاول: يتضمن المعلومات الديمغرافية، والمكونة من: الدولة، والنوع الاجتماعي، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وهل الأب على قيد الحياة، وهل الأم على قيد الحياة، والحالة الاجتماعية للأب، والحالة الاجتماعية للأم، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، وعمل الأب، وعمل الأم، ودخل الأسرة الشهري بالدينار، وقبل دخول الحدث للمركز مع من كان يسكن، وهل الحدث منتسب للمدرسة أم لا، وهل سبق وأن عمل الحدث، وعدد المرات التي دخل فيها الحدث لدار الرعاية، وعدد المرات التي ارتكب فيها الحدث السلوك الجانح، وعدد المرات التي تم الاعتداء فيها على الحدث، والشخص الذي أثار في الحدث لارتكاب الجنحة، والتهم الموجهة للحدث، ومدة مكوث الحدث في دار الرعاية، وهل سبق لأحد من العائلة أن دخل مركز إصلاح أم لا.

الجزء الثاني: والذي يتضمن اللامعيارية والمكونة من أربعة محاور، وجميعها يتعلق باللامعيارية، وهي كما يلي:

- المحور الأول ويتناول عدم الثقة، ويتضمن الفقرات من (1 - 15).
- المحور الثاني والمتعلق بفقدان القوة، ويتضمن الفقرات من (16 - 29).

- المحور الثالث والمتعلق باللامبالاة، ويتضمن الفقرات من (30 - 44).
 - المحور الرابع ويتضمن التشيؤ، ويتضمن الفقرات من (45 - 59).
- الجزء الثالث:** والذي يقيس مستوى السلوك المنحرف لدى الأحداث، ويتضمن هذا الجزء من مقياس الدراسة الفقرات من (60 - 87).

5.3 صدق أداة الدراسة:

1- صدق المحتوى:

تم عرض المقياس ملحق (أ) على عشرة محكمين من أعضاء هيئة تدريس في عدة جامعات عربية متخصصة في علم الجريمة وعلم الاجتماع وعلم النفس والإرشاد النفسي والتربوي، ملحق (ب)، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثم تم اقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم اعتماد معيار (80%) لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة لزيادة وضوحها، وتم حذف بعضها الآخر بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتم حذف بعض الفقرات لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للمحور الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من المتغيرات الديمغرافية و(87) فقرة موزعة على جزئين هما: اللامعيارية والسلوك المنحرف. واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراتها، وقد عبر المحكمين عن رغبتهم في التفاعل مع فقراتها، مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

2- صدق البناء:

تم حساب دلالات صدق البناء للمقياس من خلال حساب ارتباط درجة الفقرة بالمحور الذي تنتمي إليه، والجدول رقم (6) يوضح تلك النتائج:

الجدول (6)

معاملات الارتباط للفقرة مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه باستخدام اختبار Pearson Correlation للتعرف إلى صدق البناء لمقياس الدراسة

السلوك المنحرف		التشبيهُ		اللامبالاة		فقدان القوة		عدم الثقة			
معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم		
الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة		
مع البعد		مع البعد		مع البعد		مع البعد		مع البعد			
.419**	77	.471**	60	.331**	45	.472**	30	.261**	16	.275**	1
.545**	78	.286**	61	.505**	46	.431**	31	.351**	17	.246**	2
.323**	79	.483**	62	.458**	47	.398**	32	.266**	18	.344**	3
.359**	80	.565**	63	.380**	48	.381**	33	.171*	19	.236**	4
.666**	81	.372**	64	.434**	49	.500**	34	.436**	20	.354**	5
.682**	82	.454**	65	.272**	50	.315**	35	.475**	21	.274**	6
.526**	83	.451**	66	.501**	51	.424**	36	.331**	22	.413**	7
.410**	84	.556**	67	.502**	52	.479**	37	.261**	23	.381**	8
.329**	85	.571**	68	.625**	53	.480**	38	.625**	24	.390**	9
.404**	86	.628**	69	.610**	54	.532**	39	.347**	25	.472**	10
.420**	87	.526**	70	.405**	55	.364**	40	.349**	26	.490**	11
		.662**	71	.642**	56	.476**	41	.287**	27	.414**	12
		.543**	72	.591**	57	.238**	42	.232**	28	.394**	13
		.512**	73	.500**	58	.492**	43	.313**	29	.390**	14
		.215**	74	.369**	59	.450**	44			.210**	15

*: دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، **: دالة عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معاملات الارتباط بين فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01، 0.05)، مما يشير إلى أن جميع الفقرات تسهم في الدرجة الكلية للمقياس بشكل فعال، وأن جميع فقرات المقياس تقيس الخاصية نفسها، مما يؤكد صدق بناء المقياس.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

ولحساب ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بالتعرف إلى اتساق كل فقرة من المقياس مع البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، تم استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في المقياس عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) وبيين الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (7)

معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

معايير الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
عدم الثقة	15-1	0.490
فقدان القوة	29-16	0.404
اللامبالاة	44-30	0.683
التشويؤ	59-45	0.756
اللامعيارية ككل	59-1	0.791
السلوك المنحرف	87-60	0.871
الأداة ككل	87-1	0.878

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية الخاصة باللامعيارية تراوحت ما بين (0.404 - 0.756) وبدرجة كلية بلغت (0.791) وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا للسلوك المنحرف (0.871)، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا على الأداة ككل (0.878).

ويلاحظ أن قيم معاملات الثبات على (عدم الثقة، وفقدان القوة) كانت أقل من (0.60) وهو الحد الأدنى والمقبول في الدراسات الإنسانية، وتعزى هذه النتيجة إلى أن عدم الثقة وفقدان القوة تختلف باختلاف الصفات الشخصية للأحداث، والتي تختلف من شخص إلى آخر، إذ أن الثبات يفيد بمدى انسجام استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرة وعلى المحور، وهنا (عدم الثقة وفقدان القوة) تختلف اختلافاً كبيراً ما بين أفراد عينة

الدراسة، فكل فرد يختلف بصفاته عن الشخص الآخر، مما يؤدي إلى تدني مستوى معاملات الثبات على هذين المحورين.

مفتاح تصحيح المقياس

تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) المستخدم في الدراسة تبعاً لقواعد وخصائص المقاييس كما يلي:

بدائل الإجابة				
إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	2	3	4	5

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها على النحو الآتي وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا - القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3}$$

وبذلك يكون المستوى المنخفض من $2.33 = 1.33 + 1.00$

ويكون المستوى المتوسط من $3.67 = 1.33 + 2.34$

ويكون المستوى المرتفع من $5.00 - 3.68$

7.3 إجراءات الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة بالعلاقة بين اللامعيارية والجنوح للأحداث، وقد استفادت الباحثة من بعض الدراسات كدراسة السابقة (Olena, William, Feodor, 2015) و (Zhenhua, Yanyu, Pu, 2018) و (Arash, Sarhadi, Sajad, Behrang, 2012) وقد استفادت الباحثة أيضاً من أدوات قياس والمطبقة في بعض الدراسات السابقة.

1. بناء محاور وفقرات المقياس بحيث يتماشى وأسئلة الدراسة.
2. تحكيم المقياس من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.
3. الحصول على كتاب تسهيل مهمة من إدارة جامعة مؤتة موجه وزارة التنمية الاجتماعية في كل من الأردن وفلسطين، ومن ثم الحصول على كتاب منهم إلى دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، لتطبيق أداة الدراسة ملحق (ج).
4. توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة (الأحداث الموقوفين والمحكومين) في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وقد تم التطبيق من قبل الباحثة بتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة وشرح أهدافها وأهميتها والتأكيد على سرية المعلومات واستخدامها لغرض البحث العلمي فقط، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الجدية والدقة في التعامل مع أدوات القياس، كما تم اختيار الأماكن المناسبة للتطبيق، وبعد الانتهاء من التطبيق مباشرة تم جمع أداة الدراسة لأغراض التحليل الإحصائي.
5. بعد تحويل الاستجابات إلى درجات خام (1،2،3،4،5)، تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية لها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج ومناقشتها.
6. استغرق زمن التطبيق الفردي (30) دقيقة. أما عملية جمع البيانات الكلية فقد استغرقت (3) شهور، وذلك بسبب تداعيات أزمة الوباء "كوفيد 19"، مما اضطرت دار التأهيل والرعاية إلى التخفيف من أعداد النزلاء، وبهذا قد أصبحت عينة الدراسة بفلسطين قليلة، مما جعل الباحثة تنتظر إلى حين وصلت العينة إلى الحد المطلوب. كما هناك بعض الظروف الخاصة في بعض دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، فقد وقع حريق في دار رعاية الفتيات (بيت لحم).

8.3 متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على العديد من المتغيرات:

أولاً: المتغير المستقل: اللامعيارية، وتشمل المتغيرات المستقلة الفرعية الآتية:

- عدم الثقة.
- فقدان القوة.
- اللامبالاة
- التشيؤ.

ثانياً: المتغير التابع: السلوك المنحرف (جنوح الأحداث):

9.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، كالتالي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام معامل (كرونباخ ألفا) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- استخدام اختبار Pearson Correlation للتعرف إلى صدق البناء لمقياس الدراسة.
- للإجابة عن السؤال الرئيس تم استخراج معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون Pearson Correlation، للتعرف إلى العلاقة الارتباطية ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين.
- للإجابة عن السؤال الفرعي الأول تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد التدريجي، للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية في السلوك المنحرف للأحداث.
- للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني والثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، والكشف عن مستوى تشتت استجابات أفراد العينة.

- للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع والخامس تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، واستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج، ومناقشتها، والتوصيات

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن "العلاقة بين اللامعيارية وجنوح الأحداث، دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)"، وفيما يلي الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

1-4 عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: هل يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في كل من الأردن وفلسطين؟

للإجابة عن السؤال الرئيس، تم استخراج معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون Pearson Correlation، للتعرف إلى العلاقة الارتباطية ما بين اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التسيؤ) وجنوح الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

الجدول (8)

معاملات الارتباط للتعرف إلى العلاقة ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين

البُعد	جنوح الأحداث
عدم الثقة	معامل ارتباط بيرسون
	Pearson Correlation
	الدلالة الإحصائية
	Sig.
	العدد
	190
	.212**
	.003

.290**	معامل ارتباط بيرسون	فقدان القوة
	Pearson Correlation	
.000	الدلالة الإحصائية	
	Sig.	
190	العدد	
.423**	معامل ارتباط بيرسون	اللامبالاة
	Pearson Correlation	
.000	الدلالة الإحصائية	
	Sig.	
190	العدد	
.443**	معامل ارتباط بيرسون	التشويؤ
	Pearson Correlation	
.000	الدلالة الإحصائية	
	Sig.	
190	العدد	
.511**	معامل ارتباط بيرسون	اللامعيارية
	Pearson Correlation	
.000	الدلالة الإحصائية	
	Sig.	
190	العدد	

** : دالة عند مستوى (0.01) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (8) وجود علاقة ارتباطية إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ ما بين اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشويؤ) وجنوح الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (0.212، 0.290، 0.423، 0.443، 0.511) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، أي أنه كلما ارتفع مستوى اللامعيارية

المتمثلة في عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشيؤ؛ ارتفع معه مستوى جنوح الأحداث، وارتكابهم للسلوك المنحرف.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما القيمة التفسيرية لللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد التدريجي، للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية ككل وبمجالاتها (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكانت الإجابة حسب الآتي:

أولاً: القيمة التفسيرية لللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل:

للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل، تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

الجدول (9)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	درجات الحرية DF	التنبؤ B	R ² معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R معامل الارتباط
*0.000	66.349	189	0.911	0.261	0.511	0.511

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين (اللامعيارية والسلوك المنحرف) لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين هو (0.511) وباتجاه علاقة إيجابية (Beta) بلغ أيضاً (0.511) والعلاقة ما بين المتغيرين كانت إيجابية طردية، وقد بلغت قيمة الاحصائي (F) (66.349) بمستوى دلالة احصائية

أقل من (0.05) مما يشير إلى أن اللامعيارية (R^2) تُفسّر (26.1%) من قيمة التباين في السلوك المنحرف، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B) (0.911)، مما يشير إلى، أي أنه يوجد أثر دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين.

وفيما يلي القيمة التفسيرية للامعيارية في سلوك الأحداث المنحرفين في كل من الأردن وفلسطين كل على حده، وفيما يلي النتائج:

أ- القيمة التفسيرية للامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن: للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن، تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، والجدول رقم (10) يوضح ذلك:

الجدول (10)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	درجات الحرية DF	التنبؤ B	R^2 معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R معامل الارتباط
*0.000	22.301	130	0.813	0.147	0.384	0.384

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين (اللامعيارية والسلوك المنحرف) لدى عينة من الأحداث في الأردن هو (0.384) وباتجاه علاقة إيجابية (Beta) بلغ أيضاً (0.384) والعلاقة ما بين المتغيرين كانت إيجابية طردية، وقد بلغت قيمة الاحصائي (F) (22.301) بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05) مما يشير إلى أن اللامعيارية (R^2) تُفسّر (14.7%) من قيمة التباين في السلوك المنحرف، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B) (0.813)، مما يشير إلى،

أي أنه يوجد أثر دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن.

ب- القيمة التفسيرية للامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين:

للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين، تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، والجدول رقم (11) يوضح ذلك:

الجدول (11)

اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى القيمة التفسيرية للامعيارية (ككل) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	درجات الحرية DF	التنبؤ B	R ² معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R معامل الارتباط
*0.000	6.178	58	0.599	0.098	0.313	0.313

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين (اللامعيارية والسلوك المنحرف) لدى عينة من الأحداث في فلسطين (0.313) وباتجاه علاقة إيجابية (Beta) بلغ أيضاً (0.313) والعلاقة ما بين المتغيرين كانت إيجابية طردية، وقد بلغت قيمة الاحصائي (F) (6.178) بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05) مما يشير إلى أن اللامعيارية (R²) تُفسّر (9.8%) من قيمة التباين في السلوك المنحرف، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B) (0.599)، مما يشير إلى، أي أنه يوجد أثر دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين.

وفيما يلي النتائج للقيمة التفسيرية لكل مجال من مجالات اللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل، وللكشف عن ذلك؛ تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد التدريجي، والتي تظهر نتائجه في جدول رقم (12):

جدول (12)

تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين

الأبعاد	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
عدم الثقة	.113	.097	.076	1.165	.246
فقدان القوة	.139	.103	.093	1.348	.179
اللامبالاة	.288	.080	.256	3.574	*.000
التشيؤ	.281	.076	.273	3.700	*.000

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) قيمة (t) الجدولية = (1.96±)

يتضح من الجدول رقم (12)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة باللامعيارية (اللامبالاة، والتشيؤ) لهم أثر على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.700، 3.574) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وتبين من الجدول رقم (12) عدم وجود أثر لـ (عدم الثقة، وفقدان القوة) على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين ككل، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (1.165، 1.348) وهي قيم غير دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بالسلوك

المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في الأردن وفلسطين

Model	ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	قيمة (Beta) اتجاه العلاقة	قيمة (F) مستوى الدلالة
1	التشيؤ	0.443	0.196	0.317	45.870 *0.000
2+1	اللامبالاة	0.508	0.258	0.280	32.574 *0.000

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر اللامعيارية على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين. كما يتضح من الجدول رقم (13) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير التشيؤ جاء بالمرتبة الأولى وفسر ما مقداره (19.6%) من التباين في السلوك المنحرف، ودخل ثانياً متغير اللامبالاة، وفسر مع التشيؤ ما مقداره (25.8%) من التباين في المتغير التابع، (جنوح الأحداث).

وتبين من خلال النتائج خروج متغيري عدم الثقة وفقدان القوة من معادلة الانحدار باعتبارهما متغيرين غير مؤثرين وغير مهمين في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين.

وفيما يلي النتائج للقيمة التفسيرية لكل مجال من مجالات اللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين كل على حده، وللكشف عن ذلك؛ تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد التدريجي، والتي تظهر نتائجها فيما يلي:

أ- القيمة التفسيرية للامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression من أجل التعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في جنوح الأحداث لدى عينة من الأحداث في الأردن، والجدول رقم (14) يوضح ذلك.

جدول (14)

تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن

الأبعاد	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
عدم الثقة	.173	.116	.127	1.493	.138
فقدان القوة	.139	.131	.089	1.060	.291
اللامبالاة	.062	.111	.049	.560	.576
التشيؤ	.448	.118	.327	3.780	*.000

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) قيمة (t) الجدولية = $(1.96 \pm)$

يتضح من الجدول رقم (14)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغير الفرعي والمتعلق باللامعيارية (التشيؤ) له أثر على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.780)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وتبين من الجدول رقم (14) عدم وجود أثر لـ (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة) على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (1.493 و 1.060، 0.560) وهي قيم غير دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (15)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بالسلوك

المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في الأردن

Model	ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	قيمة (Beta) اتجاه العلاقة	قيمة (F) مستوى الدلالة
1	التشيؤ	0.385	0.148	0.385	22.405

* ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر اللامعيارية على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن، كما يتضح من الجدول رقم (15) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير التشيؤ جاء وحيداً مؤثراً في السلوك المنحرف؛ وفسر ما مقداره (14.8%) من التباين في ذلك السلوك.

وتبين من خلال النتائج خروج متغيرات عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، من معادلة الانحدار باعتبارهم متغيرات غير مؤثرة وغير مهمة في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن.

ب- القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression من أجل التعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

تحليل الانحدار المتعدد للتعرف إلى القيمة التفسيرية لللامعيارية بمجالاتها الأربعة (عدم الثقة، فقدان القوة، اللامبالاة، التشيؤ) في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين

الأبعاد	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
عدم الثقة	.116	.168	.081	.690	.493
فقدان القوة	.172	.141	.146	1.216	.229
اللامبالاة	.484	.107	.534	4.518	*.000
التشيؤ	-.228	.133	-.203	-1.708	.093

* ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ قيمة (t) الجدولية = $(1.96 \pm)$

يتضح من الجدول رقم (16)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغير الفرعي لللامعيارية (اللامبالاة) له أثر على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.518)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وتبين من الجدول رقم (16) عدم وجود أثر لـ (عدم الثقة، وفقدان القوة، التشيؤ) على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (0.690، 1.216، -1.708) وهي قيم غير دالة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الجدول (17)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ

بالسلوك المنحرف من خلال مجالات اللامعيارية في فلسطين

Model	ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R	R ² معامل الارتباط	قيمة (Beta) اتجاه العلاقة	قيمة (F) مستوى الدلالة
1	اللامبالاة	0.532	0.283	0.532	22.494

* ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر اللامعيارية على السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين، كما يتضح من الجدول رقم (17) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير اللامبالاة جاء وحيداً مؤثراً في السلوك المنحرف؛ وفسر ما مقداره (28.3%) من التباين في ذلك السلوك المنحرف.

وتبين من خلال النتائج خروج متغيرات (عدم الثقة، وفقدان القوة، والتشويؤ)، من معادلة الانحدار باعتبارهم متغيرات غير مؤثرة وغير مهمة في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في فلسطين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، والجدول رقم (18) يوضح ذلك:

الجدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين ككل" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	اللامعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	عدم الثقة	3.53	0.38	1	متوسطة
2	فقدان القوة	3.33	0.37	2	متوسطة
4	التشويؤ	3.22	0.54	3	متوسطة
3	اللامبالاة	3.20	0.50	4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.32	0.31		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (18) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث)، تراوحت ما بين (3.53 و 3.20)، حيث حازت اللامعيارية بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (3.32)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد جاء في المرتبة الأولى عدم الثقة، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (3.53) وبانحراف معياري (0.38) وهو من الدرجة المتوسطة، وثانياً جاء فقدان القوة، بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وانحراف معياري (0.37)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الثالثة جاء التشيؤ، والحاصل على متوسط حسابي (3.22) وبانحراف معياري (0.54)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت اللامبالاة بمتوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (0.50)، وهو من الدرجة المتوسطة.

وهذا يدل على أن اللامعيارية بأبعادها الأربعة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

وفيما يلي التعرف إلى درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث

في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن" (ن=131) مرتبة ترتيبياً تنازلياً

الرقم	اللامعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	عدم الثقة	3.57	0.39	1	متوسطة
4	التشيؤ	3.47	0.39	2	متوسطة
2	فقدان القوة	3.40	0.34	3	متوسطة
3	اللامبالاة	3.34	0.43	4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.45	0.25		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (19) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن)، تراوحت ما بين (3.57 و 3.34)، حيث حازت اللامعيارية بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (3.45)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد جاء في المرتبة الأولى عدم الثقة، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (3.57) وبانحراف معياري (0.39) وهو من الدرجة المتوسطة، وثانياً جاء التشيؤ، بمتوسط حسابي بلغ (3.47) وانحراف معياري (0.39)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الثالثة جاء فقدان القوة، والحاصل على متوسط حسابي (3.40) وبانحراف معياري (0.34)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت اللامبالاة بمتوسط حسابي (3.34) وبانحراف معياري (0.43)، وهو من الدرجة المتوسطة.

وهذا يدل على ان اللامعيارية بأبعادها الأربعة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت ذات درجة متوسطة.

ب- درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة "اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين" (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	اللامعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	عدم الثقة	3.43	0.32	1	متوسطة
2	فقدان القوة	3.16	0.39	2	متوسطة
3	اللامبالاة	2.88	0.50	3	متوسطة
4	التشيؤ	2.67	0.41	4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.03	0.24		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (20) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين)، تراوحت ما بين (3.43 و 2.67)، حيث حازت اللامعيارية بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (3.03)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد جاء في المرتبة الأولى عدم الثقة، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (3.43) وبانحراف معياري (0.32) وهو من الدرجة المتوسطة، وثانيًا جاء فقدان القوة، بمتوسط حسابي بلغ (3.16) وانحراف معياري (0.39)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الثالثة جاءت اللامبالاة، والحاصلة على متوسط حسابي (2.88) وبانحراف معياري (0.50)، وهو من الدرجة المتوسطة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء التشيؤ بمتوسط حسابي (2.67) وبانحراف معياري (0.41)، وهو من الدرجة المتوسطة. وهذا يدل على ان اللامعيارية بأبعادها الأربعة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

وللتعرف إلى درجة الفقرات الفرعية لكل محور من محاور اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

1- عدم الثقة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة عدم الثقة كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، والجدول رقم (21) يوضح ذلك:

الجدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ.	4.11	0.87	1	مرتفعة
2	غالباً ما أشعر أن حياتي لا معنى لها.	3.76	1.00	2	مرتفعة
5	يستضعف المجتمع الملتزمين بالقوانين.	3.74	1.07	3	مرتفعة
4	أعتقد أن القانون يتساهل مع الأغنياء.	3.65	1.06	4	متوسطة
13	إنجاب الأطفال على ضوء صعوبة توفير احتياجاتهم المادية يجعلهم ضحية المجتمع.	3.63	1.06	5	متوسطة
14	لن أنجح بالحياة لأنه ليس لدي من يدعمني.	3.61	1.10	6	متوسطة
7	تضيع الحقوق إذا لم يتم الحصول عليها بالقوة.	3.57	1.03	7	متوسطة
15	الناس يتعاملون معي بطريقة غير عادلة.	3.50	1.14	8	متوسطة
12	أشعر بالغيرة عندما أرى شخصاً يعيش بمنزل أفضل من منزل عائلتي.	3.49	1.00	9	متوسطة
8	الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية ليست ضمن أولوياتي.	3.42	1.16	10	متوسطة
11	أعتقد بأنني لا أستطيع إنجاز جميع الأعمال الموكلة إلي.	3.39	1.08	11	متوسطة
10	أشعر بأن هناك فرق بيني وبين أصدقائي.	3.38	0.95	12	متوسطة
9	أشعر بأن حياتي تحكمها قوانين عفا عليها الزمن.	3.33	1.19	13	متوسطة
3	أهدافي بالحياة مهزوزة	3.25	1.14	14	متوسطة
6	أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي.	3.07	1.20	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.53	0.38		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (21) أن المتوسطات الحسابية لـ (عدم الثقة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، تراوحت ما بين (4.11 و 3.07)، حيث حازت

عدم الثقة على متوسط حسابي إجمالي (3.53)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.11)، وبانحراف معياري (0.87)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.76) وبانحراف معياري (1.00) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (غالبًا ما أشعر أن حياتي لا معنى لها). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي (3.07) وبانحراف معياري (1.20)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي).

وهذا يدل على ان عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في معظم الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بعدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين.

وفيما يلي التعرف إلى درجة عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- درجة عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار

تربية وتأهيل الأحداث في الأردن" (ن=131) مرتبة ترتيبياً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ.	4.20	0.83	1	مرتفعة
2	غالبًا ما أشعر أن حياتي لا معنى لها.	3.84	0.98	2	مرتفعة
14	لن أنجح بالحياة لأنه ليس لدي من يدعمني	3.82	0.99	3	مرتفعة
9	أشعر بأن حياتي تحكمها قوانين عفا عليها الزمن.	3.73	1.03	4	مرتفعة
7	تضيق الحقوق إذا لم يتم الحصول عليها بالقوة.	3.69	1.01	5	مرتفعة
5	يستضعف المجتمع الملتزمين بالقوانين.	3.63	1.08	6	متوسطة
4	أعتقد أن القانون يتساهل مع الأغنياء.	3.60	1.08	7	متوسطة
13	إنجاب الأطفال على ضوء صعوبة توفير احتياجاتهم المادية يجعلهم ضحية المجتمع.	3.60	1.04	7	متوسطة
15	الناس يتعاملون معي بطريقة غير عادلة.	3.60	1.04	9	متوسطة
12	أشعر بالغيرة عندما أرى شخصًا يعيش بمنزل أفضل من منزل عائلتي.	3.44	1.04	10	متوسطة
10	أشعر بأن هناك فرق بيني وبين أصدقائي.	3.41	0.98	11	متوسطة
8	الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية ليست ضمن أولوياتي.	3.37	1.20	12	متوسطة
11	أعتقد بأنني لا أستطيع إنجاز جميع الأعمال الموكلة إلي.	3.32	1.04	13	متوسطة
3	أهدافي بالحياة مهزوزة.	3.21	1.13	14	متوسطة
6	أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي.	3.05	1.20	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.57	0.39		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (22) أن المتوسطات الحسابية لـ (عدم الثقة) لدى

الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، تراوحت ما بين (4.20 و 3.57)،

حيث حازت عدم الثقة على متوسط حسابي إجمالي (3.57)، وهو من الدرجة المتوسطة،

وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.20)، وبانحراف معياري (0.83)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وبانحراف معياري (0.98) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (غالبًا ما أشعر أن حياتي لا معنى لها).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي (3.05) وبانحراف معياري (1.20)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي).

وهذا يدل على ان عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في معظم الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بعدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين.

ب- درجة عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "عدم الثقة" لدى الأحداث في دار

تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين" (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
5	يستضعف المجتمع الملتزمين بالقوانين.	3.98	1.01	1	مرتفعة
1	أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ.	3.90	0.92	2	مرتفعة
4	أعتقد أن القانون يتساهل مع الأغنياء.	3.76	1.02	3	مرتفعة
13	إنجاب الأطفال على ضوء صعوبة توفير احتياجاتهم المادية يجعلهم ضحية المجتمع.	3.68	1.11	4	مرتفعة
12	أشعر بالغيرة عندما أرى شخصاً يعيش بمنزل أفضل من منزل عائلتي.	3.61	0.89	5	متوسطة
2	غالبًا ما أشعر أن حياتي لا معنى لها.	3.59	1.04	6	متوسطة
11	أعتقد بأنني لا أستطيع إنجاز جميع الأعمال الموكلة إلي.	3.56	1.16	7	متوسطة
8	الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية ليست ضمن أولوياتي.	3.51	1.06	8	متوسطة
3	أهدافي في الحياة مهزوزة	3.34	1.15	9	متوسطة
10	أشعر بأن هناك فرق بيني وبين أصدقائي.	3.32	0.88	10	متوسطة
7	تضيق الحقوق إذا لم يتم الحصول عليها بالقوة.	3.31	1.02	11	متوسطة
15	الناس يتعاملون معي بطريقة غير عادلة.	3.27	1.32	12	متوسطة
14	لن أنجح بالحياة لأنه ليس لدي من يدعمني	3.14	1.18	13	متوسطة
6	أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي.	3.10	1.21	14	متوسطة
9	أشعر بأن حياتي تحكمها قوانين عفا عليها الزمن.	2.44	1.02	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.43	0.32		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (23) أن المتوسطات الحسابية لـ (عدم الثقة) لدى

الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، تراوحت ما بين (2.44-3.98)،

حيث حازت عدم الثقة على متوسط حسابي إجمالي (3.43)، وهو من الدرجة المتوسطة،

وقد حازت الفقرة رقم (5) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.98)، وبانحراف معياري (1.01)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (يستضعف المجتمع الملتمزمين بالقوانين)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبانحراف معياري (0.92) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (2.44) وبانحراف معياري (1.02)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (اشعر بأن حياتي تحكمها قوانين عفا عليها الزمن).

وهذا يدل على ان عدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في

فلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في معظم الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بعدم الثقة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن.

2-فقدان القوة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة فقدان القوة كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، والجدول رقم (24) يوضح ذلك:

الجدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
27	يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين.	3.73	1.09	1	مرتفعة
19	أشعر بأن المستقبل مخيف.	3.72	1.02	2	مرتفعة
26	أعتقد أنه لا أحد يستطيع مساعدتي في حل مشكلاتي.	3.66	1.08	3	متوسطة
29	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات الكافية لأداء واجباتي المفروضة عليّ.	3.53	1.04	4	متوسطة
28	أهدافي بالحياة محدودة.	3.50	1.04	5	متوسطة
22	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات المطلوبة لإكمال تعليمي.	3.46	1.09	6	متوسطة
21	أشعر بفقدان الأمل.	3.41	1.09	7	متوسطة
24	أفتقد الشعور بالسيطرة على حياتي	3.40	1.19	8	متوسطة
25	على الرغم من الجهود التي أبذلها إلا أن الأمور لا تتحسن.	3.28	1.22	9	متوسطة
20	أشعر بالأمان عند مصاحبتي للأصدقاء الأقوياء.	3.24	1.18	10	متوسطة
18	أفتقد إلى الشعور بالسعادة عندما أنجز عملاً جيداً.	3.23	1.22	11	متوسطة
16	أشعر أن حياتي مليئة بالإحباطات.	3.14	1.03	12	متوسطة
17	أشعر بالخوف من الأشخاص الأقوياء جسدياً.	2.68	1.01	13	متوسطة
23	أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة.	2.61	1.17	14	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.33	0.37		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (24) أن المتوسطات الحسابية لـ (فقدان القوة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، تراوحت ما بين (3.73 و 2.61)، حيث حاز فقدان القوة على متوسط حسابي إجمالي (3.33)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (27) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.73)، وبانحراف معياري

(1.09)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (19) بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وبانحراف معياري (1.02) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بأن المستقبل مخيف).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (23) بمتوسط حسابي (2.61) وبانحراف معياري (1.17)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة).

وهذا يدل على ان فقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بفقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين. وفيما يلي التعرف إلى درجة فقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- درجة فقدان لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار

تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
27	يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين.	3.78	1.02	1	مرتفعة
26	أعتقد أنه لا أحد يستطيع مساعدتي في حل مشكلاتي.	3.75	1.08	2	مرتفعة
24	أفتقد الشعور بالسيطرة على حياتي	3.73	1.06	3	مرتفعة
19	أشعر بأن المستقبل مخيف.	3.68	1.02	4	مرتفعة
21	أشعر بفقدان الأمل.	3.57	1.05	5	متوسطة
22	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات المطلوبة لإكمال تعليمي.	3.54	1.09	6	متوسطة
28	أهدافي بالحياة محدودة.	3.54	1.05	7	متوسطة
29	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات الكافية لأداء واجباتي المفروضة عليّ.	3.54	1.03	7	متوسطة
25	على الرغم من الجهود التي أبذلها إلا أن الأمور لا تتحسن.	3.46	1.24	9	متوسطة
20	أشعر بالأمان عند مصاحبتي للأصدقاء الأقوياء.	3.32	1.18	10	متوسطة
16	أشعر أن حياتي مليئة بالإحباطات.	3.28	0.95	11	متوسطة
18	أفتقد إلى الشعور بالسعادة عندما أنجز عملاً جيداً	3.15	1.22	12	متوسطة
17	أشعر بالخوف من الأشخاص الأقوياء جسدياً.	2.72	0.99	13	متوسطة
23	أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة.	2.60	1.21	14	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.40	0.34		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (25) أن المتوسطات الحسابية لـ (فقدان القوة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، تراوحت ما بين (3.78 و 2.60)، حيث حاز فقدان القوة على متوسط حسابي إجمالي (3.40)، وهو من الدرجة المتوسطة،

وقد حازت الفقرة رقم (27) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.78)، وبانحراف معياري (1.02)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (26) بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وبانحراف معياري (1.08) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (أعتقد أنه لا أح استطيع مساعدتي في حل مشكلاتي). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (23) بمتوسط حسابي (2.60) وبانحراف معياري (1.21)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة).

وهذا يدل على ان فقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بفقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن.

ب- درجة فقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "فقدان القوة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
19	أشعر بأن المستقبل مخيف.	3.81	1.03	1	مرتفعة
27	يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين.	3.63	1.24	2	متوسطة
29	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات الكافية لأداء واجباتي المفروضة عليّ.	3.49	1.07	3	متوسطة
26	أعتقد أنه لا أحد يستطيع مساعدتي في حل مشكلاتي.	3.46	1.04	4	متوسطة
18	أفتقد إلى الشعور بالسعادة عندما أنجز عملاً جيداً	3.41	1.19	5	متوسطة
28	أهدافي بالحياة محدودة.	3.41	1.02	5	متوسطة
22	أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات المطلوبة لإكمال تعليمي.	3.27	1.06	7	متوسطة
20	أشعر بالأمان عند مصاحبتي للأصدقاء الأقوياء.	3.05	1.18	8	متوسطة
21	أشعر بفقدان الأمل.	3.03	1.10	9	متوسطة
25	على الرغم من الجهود التي أبذلها إلا أن الأمور لا تتحسن.	2.90	1.09	10	متوسطة
16	أشعر أن حياتي مليئة بالإحباطات.	2.83	1.13	11	متوسطة
24	أفتقد الشعور بالسيطرة على حياتي	2.66	1.12	12	متوسطة
23	أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة.	2.63	1.07	13	متوسطة
17	أشعر بالخوف من الأشخاص الأقوياء جسدياً.	2.59	1.04	14	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.15	0.39		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (26) أن المتوسطات الحسابية لـ (فقدان القوة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، تراوحت ما بين (3.81 و 2.59)، حيث حاز فقدان القوة على متوسط حسابي إجمالي (3.15)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (19) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.81)، وبانحراف معياري (1.03)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (أشعر بأن المستقبل مخيف)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (27) بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبانحراف معياري (1.24) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي (2.59) وبانحراف معياري (1.04)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالخوف من الأشخاص الأقوياء جسدياً).

وهذا يدل على ان فقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بفقدان القوة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين.

3-اللامبالاة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة اللامبالاة كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، والجدول رقم (27) يوضح ذلك:

الجدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "اللامبالاة" لدى

الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
31	أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً.	3.71	1.01	1	مرتفعة
30	ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوءها.	3.59	1.12	2	متوسطة
33	أعمل ما أريد دون الاكتراث بالنتائج.	3.57	1.06	3	متوسطة
34	أنزعج من تدخل والداي بأموري الشخصية.	3.52	1.04	4	متوسطة
38	ليس من السهل أن يؤثر أحدٌ على سلوكي	3.48	1.09	5	متوسطة
32	أشعر برغبة دائمة في الانتقام من الناس الظالمين	3.43	1.07	6	متوسطة
35	أشعر بعدم المسؤولية تجاه أفعالي.	3.39	1.07	7	متوسطة
40	العلاقات الاجتماعية قائمة على المصالح.	3.38	1.21	8	متوسطة
39	أهم شيء في الدنيا مصلحتي.	3.37	1.23	9	متوسطة
43	للحصول على المال ليس المهم أن تكون الطريقة صحيحة أو خاطئة بل يكفي أن تكون سهلة	3.15	1.22	10	متوسطة
37	التعليم الجيد لا يساعدي للنجاح في حياتي.	2.97	1.30	11	متوسطة
41	الناس تحترم فقط من يمتلك المال حتى لو امتلكه بطريقة غير شرعية	2.83	1.25	12	متوسطة
44	أتهرب من الأشخاص الذين يطلبون المساعدة مني.	2.81	1.22	13	متوسطة
36	أقوم بالتصرفات التي تجرح شعور الآخرين.	2.66	1.31	14	متوسطة
42	أفتقد الرغبة في مساعدة المظلومين.	2.09	1.14	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.20	0.50		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (27) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامبالاة) لدى الأحداث

في دار تربية وتأهيل الأحداث، تراوحت ما بين (3.71 و 2.09)، حيث حازت اللامبالاة

على متوسط حسابي إجمالي (3.20)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم

(31) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.71)، وبانحراف معياري (1.01)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبانحراف معياري (1.12) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوءها).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (42) بمتوسط حسابي (2.09) وبانحراف معياري (1.14)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أفتقد الرغبة في مساعدة المظلومين).

وهذا يدل على ان اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق باللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين.

وفيما يلي التعرف إلى درجة اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "اللامبالاة" لدى

الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
31	أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً.	3.85	0.99	1	مرتفعة
30	ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوئها.	3.79	1.04	2	مرتفعة
34	أنزعج من تدخل والداي بأموري الشخصية.	3.73	1.00	3	مرتفعة
38	ليس من السهل أن يؤثر أحدٌ على سلوكي	3.68	0.97	4	مرتفعة
33	أعمل ما أريد دون الاكتراث بالنتائج.	3.66	0.97	5	متوسطة
39	أهم شيء في الدنيا مصلحتي.	3.60	1.19	6	متوسطة
40	العلاقات الاجتماعية قائمة على المصالح.	3.51	1.13	7	متوسطة
32	أشعر برغبة دائمة في الانتقام من الناس الظالمين	3.50	1.05	8	متوسطة
35	أشعر بعدم المسؤولية تجاه أفعالي.	3.49	1.05	9	متوسطة
43	للحصول على المال ليس المهم أن تكون الطريقة صحيحة أو خاطئة بل يكفي أن تكون سهلة	3.21	1.17	10	متوسطة
37	التعليم الجيد لا يساعدني للنجاح في حياتي.	3.19	1.25	11	متوسطة
44	أتهرب من الأشخاص الذين يطلبون المساعدة مني.	2.98	1.12	12	متوسطة
41	الناس تحترم فقط من يمتلك المال حتى لو امتلكه بطريقة غير شرعية	2.95	1.28	13	متوسطة
36	أقوم بالتصرفات التي تجرح شعور الآخرين.	2.89	1.39	14	متوسطة

منخفضة	15	1.09	2.03	أفتقد الرغبة في مساعدة المظلومين.	42
متوسطة		0.43	3.34	المتوسط الحسابي العام	

يتضح من الجدول رقم (28) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامبالاة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، تراوحت ما بين (3.85 و 2.03)، حيث حازت اللامبالاة على متوسط حسابي إجمالي (3.34)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (31) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.85)، وبانحراف معياري (0.99)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وبانحراف معياري (1.04) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوءها).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (42) بمتوسط حسابي (2.03) وبانحراف معياري (1.09)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (أفتقد الرغبة في مساعدة المظلومين).

وهذا يدل على ان اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد أو تقترب من القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق باللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن.

ب- اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "اللامبالاة" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
31	أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً.	3.41	1.00	1	متوسطة
33	أعمل ما أريد دون الاكتراث بالنتائج.	3.37	1.23	2	متوسطة
32	أشعر برغبة دائمة في الانتقام من الناس	3.27	1.10	3	متوسطة
الظالمين					
35	أشعر بعدم المسؤولية تجاه أفعالي.	3.17	1.10	4	متوسطة
30	ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوئها.	3.14	1.17	5	متوسطة
40	العلاقات الاجتماعية قائمة على المصالح.	3.08	1.33	6	متوسطة
34	أنزعج من تدخل والداي بأموري الشخصية.	3.07	0.98	7	متوسطة
38	ليس من السهل أن يؤثر أحدٌ على سلوكي	3.03	1.20	8	متوسطة
43	للحصول على المال ليس المهم أن تكون الطريقة صحيحة أو خاطئة بل يكفي أن تكون سهلة	3.02	1.32	9	متوسطة
39	أهم شيء في الدنيا مصلحتي.	2.85	1.16	10	متوسطة
41	الناس تحترم فقط من يمتلك المال حتى لو امتلكه بطريقة غير شرعية	2.54	1.12	11	متوسطة
37	التعليم الجيد لا يساعدني للنجاح في حياتي.	2.47	1.29	12	متوسطة
44	أتهرب من الأشخاص الذين يطلبون المساعدة مني.	2.42	1.34	13	متوسطة
42	أفتقد الرغبة في مساعدة المظلومين.	2.22	1.23	14	منخفضة
36	أقوم بالتصرفات التي تجرح شعور الآخرين.	2.14	0.92	15	منخفضة
	المتوسط الحسابي العام	2.88	0.50		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (29) أن المتوسطات الحسابية لـ (اللامبالاة) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، تراوحت ما بين (3.41 و 2.14)، حيث حازت اللامبالاة على متوسط حسابي إجمالي (3.37)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (31) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.41)، وبانحراف معياري (1.00)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (33) بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وبانحراف معياري (1.23) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أعمل ما أريد دون الاكتراث بالنتائج).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (36) بمتوسط حسابي (2.14) وبانحراف معياري (0.92)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (أقوم بالتصرفات التي تجرح شعور الآخرين).

وهذا يدل على ان اللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كانت ذات درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد أو تقترب من القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق باللامبالاة لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين.

4-التشيو

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى درجة التشيو كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، والجدول رقم (30) يوضح ذلك:

الجدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث

في دار تربية وتأهيل الأحداث مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
51	المال يوفر كل شيء نريده.	3.64	1.12	1	متوسطة
50	العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته.	3.53	1.05	2	متوسطة
52	الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع.	3.49	1.18	3	متوسطة
59	المجتمع لا يكافئ الأفراد المخلصين.	3.46	1.27	4	متوسطة
49	أود أن أجمع ثروة كبيرة في حياتي.	3.44	1.05	5	متوسطة
54	يعتبر المال أهم شيء في الحياة.	3.33	1.22	6	متوسطة
47	يتعامل الناس معي بطريقة مادية.	3.22	1.11	7	متوسطة
56	أفتقد الشعور بأنني عنصر فعال في المجتمع	3.21	1.17	8	متوسطة
46	أعتقد أن وجودي غير مهم لأي أحد.	3.09	1.00	9	متوسطة
58	من الصعب تطبيق القيم الاجتماعية على أرض الواقع.	3.09	1.14	9	متوسطة
53	مهما عملت بجدّ، لن أحصل أبداً على نفس الفرص التي يحصل عليها أقراني.	3.07	1.17	11	متوسطة
45	أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي	3.05	1.09	12	متوسطة
57	ليس لدي أي طموحات أسعى إلى تحقيقها في المستقبل	2.99	1.18	13	متوسطة
48	أقوم بالأعمال التي تريدها عائلتي فقط مقابل مكافأة.	2.88	1.21	14	متوسطة
55	أفتقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي	2.82	1.15	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.22	0.54		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (30) أن المتوسطات الحسابية لـ (التشيؤ) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، تراوحت ما بين (3.64 و 2.82)، حيث حاز التشيؤ على متوسط حسابي إجمالي (3.22)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (51) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.64)، وبانحراف معياري (1.12)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (المال يوفر كل شيء نريده)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (50) بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبانحراف معياري (1.05) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (55) بمتوسط حسابي (2.82) وبانحراف معياري (1.15)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أفتقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي).

وهذا يدل على ان التشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كان ذو درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري تزيد عن القيمة (1.00) في جميع الفقرات، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بالتشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين.

وفيما يلي التعرف إلى درجة التشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- التشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث

في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
51	المال يوفر كل شيء نريده.	4.02	0.86	1	مرتفعة
52	الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع.	3.83	0.93	2	مرتفعة
54	يعتبر المال أهم شيء في الحياة.	3.76	1.02	3	مرتفعة
59	المجتمع لا يكافئ الأفراد المخلصين.	3.75	1.08	4	مرتفعة
49	أود أن أجمع ثروة كبيرة في حياتي.	3.63	0.90	5	متوسطة
56	أفقد الشعور بأنني عنصر فعال في المجتمع	3.61	0.99	6	متوسطة
53	مهما عملت بجد، لن أحصل أبداً على نفس الفرص التي يحصل عليها أقراني.	3.52	0.91	7	متوسطة
50	العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته.	3.51	1.00	8	متوسطة
47	يتعامل الناس معي بطريقة مادية.	3.44	1.02	9	متوسطة
58	من الصعب تطبيق القيم الاجتماعية على أرض الواقع.	3.38	1.03	10	متوسطة
57	ليس لدي أي طموحات أسعى إلى تحقيقها في المستقبل	3.37	1.00	11	متوسطة
46	أعتقد أن وجودي غير مهم لأي أحد.	3.24	0.97	12	متوسطة
45	أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي	3.05	1.08	13	متوسطة
48	أقوم بالأعمال التي تريدها عائلتي فقط مقابل مكافأة.	3.05	1.19	14	متوسطة
55	أفقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي	2.91	1.13	15	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.47	0.39		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (31) أن المتوسطات الحسابية لـ (التشيؤ) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، تراوحت ما بين (4.02 و 2.91)، حيث حاز التشيؤ على متوسط حسابي إجمالي (3.47)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (51) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.02)، وبانحراف معياري (0.86)، وهو من الدرجة المرتفعة، وقد نصت الفقرة على (المال يوفر كل شيء نريده)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (52) بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وبانحراف معياري (0.93) وهو من الدرجة المرتفعة، حيث نصت الفقرة على (الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (55) بمتوسط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (1.13)، وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أفتقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي).

وهذا يدل على ان التشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كان ذو درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري في معظم الفقرات تزيد عن القيمة (1.00)، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بالتشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن.

ب- التشيؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف لدرجة فقرات "التشيؤ" لدى الأحداث

في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
50	العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته.	3.58	1.16	1	متوسطة
45	أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي	3.05	1.14	2	متوسطة
49	أود أن أجمع ثروة كبيرة في حياتي.	3.00	1.22	3	متوسطة
51	المال يوفر كل شيء نريده.	2.81	1.18	4	متوسطة
59	المجتمع لا يكافئ الأفراد المخلصين.	2.81	1.43	4	متوسطة
46	أعتقد أن وجودي غير مهم لأي أحد.	2.76	0.99	6	متوسطة
52	الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع.	2.75	1.32	7	متوسطة
47	يتعامل الناس معي بطريقة مادية.	2.73	1.16	8	متوسطة
55	أفتقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي	2.63	1.19	9	متوسطة
48	أقوم بالأعمال التي تريدها عائلتي فقط مقابل مكافأة.	2.51	1.19	10	متوسطة
58	من الصعب تطبيق القيم الاجتماعية على أرض الواقع.	2.44	1.09	11	متوسطة
54	يعتبر المال أهم شيء في الحياة.	2.39	1.10	12	متوسطة
56	أفتقد الشعور بأنني عنصر فعال في المجتمع	2.32	1.04	13	منخفضة
57	ليس لدي أي طموحات أسعى إلى تحقيقها في المستقبل	2.14	1.09	14	منخفضة
53	مهما عملت بجدّ، لن أحصل أبداً على نفس الفرص التي يحصل عليها أقراني.	2.08	1.07	15	منخفضة
	المتوسط الحسابي العام	2.67	0.41		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (32) أن المتوسطات الحسابية لـ (التشويؤ) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، تراوحت ما بين (3.58 و 2.08)، حيث حاز التشويؤ على متوسط حسابي إجمالي (2.67)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (50) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.58)، وبانحراف معياري (1.16)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (45) بمتوسط حسابي بلغ (3.05) وبانحراف معياري (1.14) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (53) بمتوسط حسابي (2.08) وبانحراف معياري (1.07)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (مهما عملت بجدّ، لن أحصل أبداً على نفس الفرص التي يحصل عليها أقراني).

وهذا يدل على ان التشويؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان ذو درجة متوسطة.

ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري في جميع الفقرات تزيد عن القيمة (1.00)، مما يدل على اختلاف في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك قيم متطرفة فيما يتعلق بالتشويؤ لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين.

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية

وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، والجدول رقم (33) يوضح ذلك:

الجدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "السلوك المنحرف" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
74	أسب وأشتم وأذم الناس.	3.08	1.20	1	متوسطة
70	أشعر بالفخر عندما أخرج القانون.	2.77	1.24	2	متوسطة
75	حاولت معاكسة الفتيات.	2.68	1.38	3	متوسطة
63	مارست العنف مع كل من يخالفني الرأي.	2.67	1.29	4	متوسطة
60	أقبلت على تعاطي المخدرات. (أي نوع من أنواعه)	2.66	1.42	5	متوسطة
67	قمت بسرقة بعض الأشياء رخيصة الثمن.	2.66	1.29	5	متوسطة
61	قمت بتعاطي المسكرات.	2.61	1.24	7	متوسطة
71	أتعلم من المسلسلات والأفلام أساليب حديثة في (ابتزاز الناس، السرقة، معاكسة الفتيات، الضرب...)	2.58	1.45	8	متوسطة
64	تعديت بالضرب على شخص.	2.51	1.18	9	متوسطة
80	أستطيع السرقة دون أن أنكشف.	2.43	1.21	10	متوسطة
69	حاولت الاعتداء على الممتلكات العامة. (محطة باص، منتزه، مدرسة...)	2.38	1.25	11	متوسطة
68	قمت بسرقة بعض الأشياء باهظة الثمن.	2.26	1.26	12	منخفضة
73	أسب الذات الإلهية.	2.24	1.09	13	منخفضة
83	حملت الأدوات الحادة الممنوعة حتى تهابني الناس.	2.24	1.24	13	منخفضة
86	أفود السيارة دون حيازة رخصة.	2.24	1.23	13	منخفضة
84	أدافع عن نفسي باستخدام الأدوات الحادة الممنوعة.	2.21	1.13	16	منخفضة
81	عند ابتزاز الناس أستطيع أن أجنبي القدر الذي أريده من المال.	2.18	1.26	17	منخفضة

منخفضة	18	1.26	2.03	مارست الرذيلة مع الفتيات/ الشبان .	78
منخفضة	19	1.09	1.89	قمت بالاعتداء على أحد أفراد العائلة وإيذائه.	65
منخفضة	19	1.34	1.89	مارست التسول.	66
منخفضة	19	1.23	1.89	قمت بالترويج للمخدرات.	72
منخفضة	19	1.03	1.89	تاجرت بالممنوعات وحصلت على المال سريعاً.	82
منخفضة	23	1.05	1.82	قمت بابتزاز الأشخاص واستغلالهم مادياً.	62
منخفضة	24	0.99	1.69	قمت بإزعاج كبار السن.	85
منخفضة	25	0.90	1.63	قمت بابتزاز الفتيات/ الشبان من خلال الصور لهن/ لهم.	77
منخفضة	26	0.87	1.59	قمت بتشكيل العصابات وفرض الإتاوات على بعض الأفراد بهدف جمع المال.	87
منخفضة	27	0.87	1.54	حاولت اغتصاب الفتيات.	76
منخفضة	28	0.79	1.46	اعتديت على الأطفال جنسياً.	79
منخفضة		0.56	2.20	المتوسط الحسابي العام	

يتضح من الجدول رقم (33) أن المتوسطات الحسابية لـ (السلوك المنحرف) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث، تراوحت ما بين (3.08 و 1.46)، حيث حاز السلوك المنحرف على متوسط حسابي إجمالي (2.20)، وهو من الدرجة المنخفضة، وقد حازت الفقرة رقم (74) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.08)، وبانحراف معياري (1.20)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (أسب وأشتم وأذم الناس)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (70) بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وبانحراف معياري (1.24) وهو من الدرجة متوسطة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالفخر عندما أخرج القانون)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (75) بمتوسط حسابي (2.68) وبانحراف معياري (1.38) وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (حاولت معاكسة الفتيات).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (79) بمتوسط حسابي (1.46) وبانحراف معياري (0.79)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (اعتديت على

الأطفال جنسياً)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (76) بمتوسط حسابي (1.54) وبانحراف معياري (0.87) وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (حاولت اغتصاب الفتيات).

وهذا يدل على ان السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كان ذو درجة منخفضة.

وفيما يلي التعرف إلى درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين لأغراض المقارنة:

أ- السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

الجدول (34)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "السلوك المنحرف" لدى

الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن (ن=131) مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
74	أسب وأشتم وأذم الناس.	3.26	1.17	1	متوسطة
75	حاولت معاكسة الفتيات.	3.02	1.37	2	متوسطة
70	أشعر بالفخر عندما أخرج القانون.	2.98	1.22	3	متوسطة
60	أقبلت على تعاطي المخدرات. (أي نوع من أنواعه)	2.90	1.40	4	متوسطة
63	مارست العنف مع كل من يخالفني الرأي.	2.89	1.21	5	متوسطة
67	قمت بسرقة بعض الأشياء رخيصة الثمن.	2.83	1.31	6	متوسطة
71	أتعلم من المسلسلات والأفلام أساليب حديثة في (ابتزاز الناس، السرقة، معاكسة الفتيات، الضرب...).	2.79	1.52	7	متوسطة
61	قمت بتعاطي المسكرات.	2.78	1.18	8	متوسطة
64	تعديت بالضرب على شخص.	2.73	1.16	9	متوسطة
80	أستطيع السرقة دون أن أنكشف.	2.56	1.24	10	متوسطة
86	أقود السيارة دون حيازة رخصة.	2.48	1.24	11	متوسطة

متوسطة	12	1.23	2.47	69	حاولت الاعتداء على الممتلكات العامة. (محطة باص، منتزه، مدرسة...)
متوسطة	13	1.30	2.44	68	قمت بسرقة بعض الأشياء باهظة الثمن.
متوسطة	14	1.36	2.43	83	حملت الأدوات الحادة الممنوعة حتى تهابني الناس.
متوسطة	15	1.09	2.40	73	أسب الذات الإلهية.
متوسطة	16	1.20	2.37	84	أدافع عن نفسي باستخدام الأدوات الحادة الممنوعة.
متوسطة	17	1.33	2.36	81	عند ابتزاز الناس أستطيع أن أجنبي القدر الذي أريده من المال.
منخفضة	18	1.34	2.24	78	مارست الرذيلة مع الفتيات/ الشبان.
منخفضة	19	1.10	2.11	82	تاجرت بالممنوعات وحصلت على المال سريعاً.
منخفضة	20	1.29	2.01	72	قمت بالترويج للمخدرات.
منخفضة	21	1.46	1.98	66	مارست التسول.
منخفضة	22	1.08	1.95	62	قمت بابتزاز الأشخاص واستغلالهم مادياً.
منخفضة	23	1.04	1.89	65	قمت بالاعتداء على أحد أفراد العائلة وإيذائه.
منخفضة	24	0.98	1.79	77	قمت بابتزاز الفتيات/ الشبان من خلال الصور لهن/ لهم.
منخفضة	25	1.05	1.76	85	قمت بإزعاج كبار السن.
منخفضة	26	0.84	1.60	87	قمت بتشكيل العصابات وفرض الإتاوات على بعض الأفراد بهدف جمع المال.
منخفضة	27	0.86	1.53	76	حاولت اغتصاب الفتيات.
منخفضة	28	0.72	1.42	79	اعتديت على الأطفال جنسياً.
متوسطة		0.54	2.35		المتوسط الحسابي العام

يتضح من الجدول رقم (34) أن المتوسطات الحسابية لـ (السلوك المنحرف) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، تراوحت ما بين (3.26 و 1.42)، حيث حاز السلوك المنحرف على متوسط حسابي إجمالي (2.35)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد حازت الفقرة رقم (74) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.26)،

وبانحراف معياري (1.17)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (أسب وأشتم وأذم الناس)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (75) بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبانحراف معياري (1.37) وهو من الدرجة المتوسطة، حيث نصت الفقرة على (حاولت معاكسة الفتيات)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (70) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (1.22) وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (أشعر بالفخر عندما أخرق القانون).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (79) بمتوسط حسابي (1.42) وبانحراف معياري (0.72)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (اعتديت على الأطفال جنسيًا)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (76) بمتوسط حسابي (1.53) وبانحراف معياري (0.86) وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (حاولت اغتصاب الفتيات).

وهذا يدل على ان السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كان ذو درجة متوسطة.

ب- السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

الجدول (35)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف درجة فقرات "السلوك المنحرف" لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين (ن=59) مرتبة ترتيبًا تنازليًا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
74	أسب وأشتم وأذم الناس.	2.69	1.16	1	متوسطة
70	أشعر بالفخر عندما أخرق القانون.	2.31	1.18	2	منخفضة
67	قمت بسرقة بعض الأشياء رخيصة الثمن.	2.29	1.15	3	منخفضة
61	قمت بتعاطي المسكرات.	2.22	1.30	4	منخفضة
63	مارست العنف مع كل من يخالفني الرأي.	2.19	1.35	5	منخفضة
69	حاولت الاعتداء على الممتلكات العامة. (محطة	2.19	1.28	5	منخفضة

منخفضة	7	1.18	2.14	أتعلم من المسلسلات والأفلام أساليب حديثة في (ابتزاز الناس، السرقة، معاكسة الفتيات، الضرب...).	71
منخفضة	7	1.07	2.14	أستطيع السرقة دون أن أنكشف.	80
منخفضة	9	1.31	2.12	أقبلت على تعاطي المخدرات. (أي نوع من أنواعه)	60
منخفضة	10	1.06	2.02	تعديت بالضرب على شخص.	64
منخفضة	11	1.07	1.92	حاولت معاكسة الفتيات.	75
منخفضة	12	1.20	1.88	قمت بالاعتداء على أحد أفراد العائلة وإيذائه.	65
منخفضة	12	1.02	1.88	أسب الذات الإلهية.	73
منخفضة	14	1.11	1.86	قمت بسرقة بعض الأشياء باهظة الثمن.	68
منخفضة	15	0.85	1.85	أدافع عن نفسي باستخدام الأدوات الحادة الممنوعة.	84
منخفضة	16	0.81	1.83	حملت الأدوات الحادة الممنوعة حتى تهابني الناس.	83
منخفضة	17	1.00	1.80	عند ابتزاز الناس أستطيع أن أجنبي القدر الذي أريده من المال.	81
منخفضة	18	1.00	1.69	مارست التسول.	66
منخفضة	18	1.04	1.69	أقود السيارة دون حيازة رخصة.	86
منخفضة	20	1.03	1.63	قمت بالترويج للمخدرات.	72
منخفضة	21	0.95	1.58	قمت بتشكيل العصابات وفرض الإتاوات على بعض الأفراد بهدف جمع المال.	87
منخفضة	22	0.90	1.56	مارست الرذيلة مع الفتيات/ الشبان.	78
منخفضة	22	0.91	1.56	اعتديت على الأطفال جنسياً.	79
منخفضة	24	0.84	1.56	قمت بإزعاج كبار السن.	85
منخفضة	25	0.93	1.54	قمت بابتزاز الأشخاص واستغلالهم مادياً.	62
منخفضة	25	0.90	1.54	حاولت اغتصاب الفتيات.	76
منخفضة	27	0.62	1.42	تاجرت بالممنوعات وحصلت على المال سريعاً.	82
منخفضة	28	0.55	1.27	قمت بابتزاز الفتيات/ الشبان من خلال الصور لهن/ لهم.	77
منخفضة		0.45	1.87	المتوسط الحسابي العام	

يتضح من الجدول رقم (35) أن المتوسطات الحسابية لـ (السلوك المنحرف) لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين، تراوحت ما بين (2.69 و 1.27)، حيث حاز السلوك المنحرف على متوسط حسابي إجمالي (1.87)، وهو من الدرجة المنخفضة، وقد حازت الفقرة رقم (74) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.69)، وبانحراف معياري (1.16)، وهو من الدرجة المتوسطة، وقد نصت الفقرة على (أسب وأشتم وأذم الناس)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (70) بمتوسط حسابي بلغ (2.31) وبانحراف معياري (1.18) وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالفخر عندما أخرج القانون)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (67) بمتوسط حسابي (2.29) وبانحراف معياري (1.18) وهو من الدرجة المنخفضة، وقد نصت الفقرة على (قمت بسرقة بعض الأشياء رخيصة الثمن).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (77) بمتوسط حسابي (1.27) وبانحراف معياري (0.55)، وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (قمت بابتزاز الفتيات / الشبان من خلال الصور لهن / لهم)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (82) بمتوسط حسابي (1.42) وبانحراف معياري (0.62) وهو من الدرجة المنخفضة، حيث نصت الفقرة على (تاجرت بالمنتجات وحصلت على المال سريعاً).

وهذا يدل على ان السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان ذو درجة منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، واستخدام اختبار شيفيه للمقارنات

البعديّة، للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة، وفيما يلي النتائج:
أولاً: الدولة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة (الأردن، وفلسطين)، والجدول رقم (36) يوضح ذلك:

الجدول رقم (36)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة

الدلالة الإحصائية	قيمة (t)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدولة	مصدر التباين
*0.022	2.309	188	0.39	3.57	131	الأردن	عدم الثقة
			0.32	3.43	59	فلسطين	
*0.000	4.460	188	0.34	3.40	131	الأردن	فقدان القوة
			0.39	3.16	59	فلسطين	
*0.000	6.499	188	0.43	3.34	131	الأردن	اللامبالاة
			0.50	2.88	59	فلسطين	
*0.000	12.983	188	0.39	3.47	131	الأردن	التشويؤ
			0.41	2.67	59	فلسطين	
*0.000	10.583	188	0.25	3.45	131	الأردن	اللامعيارية ككل
			0.24	3.03	59	فلسطين	

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (36) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (عدم الثقة،

وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشويؤ) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (2.309، 4.460، 6.499، 12.983، 10.583) وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية والمحاور الفرعية كانت أعلى ولصالح الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث الأردنية، وذلك بارتفاع المتوسطات الحسابية الخاصة بهم عن قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بالأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث الفلسطينية.

ثانيًا: العمر:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر (12-15، 16-18 سنة)، والجدول رقم (37) يوضح ذلك:

الجدول رقم (37)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر

الدولة	مصدر التباين	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الأردن	عدم الثقة	15-12	41	3.51	0.36	129	-1.234	0.219
		18-16	90	3.60	0.41	129		
	فقدان القوة	15-12	41	3.31	0.23	129	-2.159	*0.033
		18-16	90	3.45	0.38	129		
	اللامبالاة	15-12	41	3.17	0.34	129	-3.095	*0.002
		18-16	90	3.41	0.44	129		
	التشويؤ	15-12	41	3.25	0.29	129	-4.750	*0.000
		18-16	90	3.57	0.39	129		
	اللامعيارية ككل	15-12	41	3.31	0.16	129	-4.449	*0.000

			0.26	3.51	90	18-16	
.709	-.375	57	0.31	3.41	16	15-12	عدم الثقة
			0.32	3.44	43	18-16	
.091	1.720	57	0.41	3.29	16	15-12	فقدان القوة
			0.37	3.10	43	18-16	
.350	-.942	57	0.39	2.78	16	15-12	اللامبالاة
			0.54	2.92	43	18-16	فلسطين
.812	.239	57	0.30	2.69	16	15-12	التشويؤ
			0.44	2.66	43	18-16	
.869	.166	57	0.19	3.04	16	15-12	اللامعيارية ككل
			0.25	3.03	43	18-16	

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (37) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (فقدان القوة، واللامبالاة، والتشويؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى للعمر، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (-2.159، -3.095، -4.750، -4.449) وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية والمحاور الفرعية كانت أعلى ولصالح الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث الأردنية من الفئة العمرية (16-18 سنة).

وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة عدم الثقة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى للعمر، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) (-1.234) وهي قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، واللامبالاة، التشويؤ) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين يعزى للعمر، حيث بلغت قيم الإحصائي (t)

(-0.375، 0.375، 1.720، -0.942، 0.239، 0.166) وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ثالثاً: مكان السكن:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن، والجدول رقم (38) يوضح ذلك:

الجدول (38)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	البعد	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	عدم الثقة	مدينة	76	3.56	0.37
		قرية	29	3.67	0.42
		بادية	10	3.39	0.24
		مخيم	16	3.53	0.50
		المجموع	131	3.57	0.39
فقدان القوة		مدينة	76	3.41	0.33
		قرية	29	3.39	0.39
		بادية	10	3.40	0.35
		مخيم	16	3.42	0.33
		المجموع	131	3.40	0.34
اللامبالاة		مدينة	76	3.36	0.44
		قرية	29	3.41	0.38
		بادية	10	3.21	0.34

0.45	3.20	16	مخيم		
0.43	3.34	131	المجموع		
0.40	3.47	76	مدينة	التشيؤ	
0.27	3.56	29	قرية		
0.54	3.31	10	بادية		
0.39	3.39	16	مخيم		
0.39	3.47	131	المجموع		
0.25	3.45	76	مدينة	اللامعيارية	
0.26	3.51	29	قرية		
0.20	3.33	10	بادية		
0.27	3.38	16	مخيم		
0.25	3.45	131	المجموع		
0.32	3.43	43	مدينة	عدم الثقة	فلسطين
0.30	3.63	7	قرية		
0.26	3.30	9	بادية		
0.32	3.43	59	المجموع		
0.35	3.16	43	مدينة	فقدان القوة	
0.34	3.41	7	قرية		
0.51	2.94	9	بادية		
0.39	3.16	59	المجموع		
0.52	2.90	43	مدينة	اللامبالاة	
0.41	2.88	7	قرية		
0.50	2.80	9	بادية		
0.50	2.88	59	المجموع		
0.38	2.65	43	مدينة	التشيؤ	
0.50	2.93	7	قرية		
0.38	2.52	9	بادية		
0.41	2.67	59	المجموع		

0.22	3.04	43	مدينة	اللامعيارية
0.27	3.21	7	قرية	
0.24	2.89	9	بادية	
0.24	3.03	59	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (38) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (39) الآتي:

الجدول (39)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة الاحصائية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات		
.257	1.362	.209	3	.628	بين المجموعات	عدم الثقة
		.154	127	19.517	داخل المجموعات	
			130	20.145	المجموع	
.989	.040	.005	3	.014	بين المجموعات	فقدان القوة
		.120	127	15.257	داخل المجموعات	
			130	15.272	المجموع	
.296	1.247	.224	3	.672	بين المجموعات	اللامبالاة
		.180	127	22.813	داخل المجموعات	
			130	23.485	المجموع	
.265	1.338	.203	3	.608	بين المجموعات	التشويؤ
		.151	127	19.234	داخل المجموعات	
			130	19.842	المجموع	

الأردن

.184	1.639	.103	3	.310	بين المجموعات		
		.063	127	8.007	داخل المجموعات	اللامعيارية	
			130	8.317	المجموع		
.113	2.265	.218	2	.436	بين المجموعات		
		.096	56	5.389	داخل المجموعات	عدم الثقة	
			58	5.826	المجموع		
.056	3.030	.424	2	.848	بين المجموعات		
		.140	56	7.837	داخل المجموعات	فقدان القوة	
			58	8.685	المجموع		
.872	.137	.036	2	.071	بين المجموعات		
		.260	56	14.540	داخل المجموعات	اللامبالاة	فلسطين
			58	14.611	المجموع		
.117	2.227	.351	2	.702	بين المجموعات		
		.158	56	8.827	داخل المجموعات	التشويؤ	
			58	9.529	المجموع		
*.024	3.997	.204	2	.408	بين المجموعات		
		.051	56	2.857	داخل المجموعات	اللامعيارية	
			58	3.265	المجموع		

*: دال إحصائي عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (39) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشويؤ والدرجة الكلية للامعيارية) (1.362، 0.040، 1.247، 1.338، 1.639) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (29) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشويؤ) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في فلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (2.265، 3.030، 0.137، 2.227) على

التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (39) وجود فروق دالة إحصائياً في درجة اللامعيارية ككل لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في فلسطين، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (3.997) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وللكشف عن مصدر الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتي تظهر نتائجها في الجدول رقم (40) الآتي:

الجدول (40)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية يعزى لمتغير مكان السكن لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين

الدلالة الإحصائية	الفرق بين المتوسطات	(I)السكن	(J)السكن
Sig.	(I-J)		
.169	-.17638	قرية	مدينة
.223	.14537	بادية	
.169	.17638	مدينة	قرية
.024	.32175	بادية	اللامعيارية
.223	-.14537	مدينة	بادية
.024	-.32175	قرية	

*: دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (40) أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان لصالح فئة الأحداث الذين يسكنون في القرية.

رابعاً: نوع السكن:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة

اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف نوع السكن (ملك وإيجار)، والجدول رقم (41) يوضح ذلك:

الجدول (41)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف نوع السكن

الدولة	مصدر التباين	نوع السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الأردن	عدم الثقة	ملك	82	3.56	0.42	129	-0.341	.734
		إيجار	49	3.58	0.35			
	فقدان القوة	ملك	82	3.39	0.32	129	-0.769	.444
		إيجار	49	3.43	0.38			
فلسطين	اللامبالاة	ملك	82	3.32	0.37	129	-0.562	.575
		إيجار	49	3.37	0.51			
	التشويؤ	ملك	82	3.43	0.36	129	-1.506	.135
		إيجار	49	3.54	0.43			
فلسطين	اللامعيارية	ملك	82	3.43	0.23	129	-1.211	.228
		إيجار	49	3.48	0.29			
	ككل	ملك	45	3.40	0.33	57	-1.421	.161
		إيجار	14	3.54	0.23			
فلسطين	عدم الثقة	ملك	45	3.18	0.35	57	.924	.360
		إيجار	14	3.07	0.50			
	فقدان القوة	ملك	45	2.88	0.48	57	.074	.941
		إيجار	14	2.87	0.58			
فلسطين	التشويؤ	ملك	45	2.69	0.39	57	.854	.397
		إيجار	14	2.59	0.46			
	اللامعيارية	ملك	45	3.04	0.21	57	.309	.758
		إيجار	14	3.02	0.32			

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (41) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية

(عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لنوع السكن، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (-3.41، -0.769، -0.562، -1.506، -1.211) على التوالي، وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وتظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (41) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين يعزى لنوع السكن، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (-1.421، 0.924، 0.074، 0.854، 0.309) على التوالي، وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

خامساً: عدد أفراد الأسرة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة، والجدول رقم (42) يوضح ذلك:

الجدول (42)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل

من الأردن وفلسطين

الدولة	البعد	عدد أفراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	عدم الثقة	أقل من 4	27	3.66	0.47
		4-8	61	3.59	0.38
		9 وأكثر	43	3.48	0.35
	فقدان القوة	المجموع	131	3.57	0.39
		أقل من 4	27	3.49	0.36
		4-8	61	3.44	0.37
		9 وأكثر	43	3.29	0.26
		المجموع	131	3.40	0.34
		أقل من 4	27	3.34	0.38
	اللامبالاة	4-8	61	3.34	0.47
		9 وأكثر	43	3.33	0.40
		المجموع	131	3.34	0.43
		أقل من 4	27	3.54	0.33
4-8		61	3.50	0.40	
9 وأكثر		43	3.38	0.41	
التشيز	المجموع	131	3.47	0.39	
	أقل من 4	27	3.51	0.24	
	4-8	61	3.47	0.29	
	9 وأكثر	43	3.37	0.18	
	المجموع	131	3.45	0.25	
	أقل من 4	27	3.44	0.13	
فلسطين	عدم الثقة	4 من أقل	6	3.44	0.13
		4-8	22	3.46	0.29
		9 وأكثر	31	3.41	0.36
	فقدان القوة	المجموع	59	3.43	0.32
		4 من أقل	6	3.55	0.07
		4-8	22	3.08	0.43

0.35	3.13	31	واكثر 9	
0.39	3.16	59	المجموع	
0.20	2.86	6	4 من اقل	اللامبالاة
0.61	2.91	22	4-8	
0.47	2.86	31	واكثر 9	
0.50	2.88	59	المجموع	
0.16	2.62	6	4 من اقل	التشويؤ
0.44	2.76	22	4-8	
0.41	2.61	31	واكثر 9	
0.41	2.67	59	المجموع	
0.07	3.12	6	4 من اقل	اللامعيارية
0.28	3.05	22	4-8	
0.22	3.00	31	واكثر 9	
0.24	3.03	59	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (42) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (43) الآتي:

الجدول (43)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة الاحصائية Sig.	F قيمة	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات		
.165	1.829	.280	2	.560	بين المجموعات	
		.153	128	19.586	داخل المجموعات	عدم الثقة
			130	20.145	المجموع	
*.028	3.660	.413	2	.826	بين المجموعات	
		.113	128	14.445	داخل المجموعات	فقدان القوة
			130	15.272	المجموع	
.991	.009	.002	2	.003	بين المجموعات	
		.183	128	23.481	داخل المجموعات	اللامبالاة
			130	23.485	المجموع	الأردن
.185	1.712	.258	2	.517	بين المجموعات	
		.151	128	19.325	داخل المجموعات	التشويؤ
			130	19.842	المجموع	
.059	2.897	.180	2	.360	بين المجموعات	
		.062	128	7.957	داخل المجموعات	اللامعيارية
			130	8.317	المجموع	
.865	.145	.015	2	.030	بين المجموعات	
		.103	56	5.796	داخل المجموعات	عدم الثقة
			58	5.826	المجموع	
*.026	3.901	.531	2	1.062	بين المجموعات	
		.136	56	7.623	داخل المجموعات	فقدان القوة
			58	8.685	المجموع	فلسطين
.945	.057	.015	2	.030	بين المجموعات	
		.260	56	14.582	داخل المجموعات	اللامبالاة
			58	14.611	المجموع	
.395	.943	.155	2	.311	بين المجموعات	التشويؤ

			56	9.218	داخل المجموعات
			58	9.529	المجموع
.513	.675	.038	2	.077	بين المجموعات
		.057	56	3.188	اللامعيارية داخل المجموعات
			58	3.265	المجموع

* : دال إحصائي عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة فقدان القوة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في الأردن، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (3.660) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (44) الآتي.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (1.829، 0.009، 1.712، 2.897) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ويتضح من الجدول رقم (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة فقدان القوة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في فلسطين، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (3.901) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (44) الآتي.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في فلسطين،

حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (0.145، 0.057، 0.943، 0.675) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

الجدول (44)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة فقدان القوة يعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	(I) عدد أفراد الأسرة	(J) عدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الإحصائية
الأردن	اقل من 4	4-8	.04827	.535
	اقل من 4	9 وأكثر	.19804*	.018
	4-8	اقل من 4	-.04827	.535
	4-8	9 وأكثر	.14977*	.027
	9 وأكثر	اقل من 4	-.19804*	.018
	9 وأكثر	4-8	-.14977*	.027
فلسطين	(I) عدد أفراد الأسرة	(J) عدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الإحصائية
	اقل من 4	4-8	.46645*	.008
	اقل من 4	9 وأكثر	.41628*	.014
	4-8	اقل من 4	-.46645*	.008
	4-8	9 وأكثر	-.05017	.628
	9 وأكثر	اقل من 4	-.41628*	.014
9 وأكثر	4-8	.05017	.628	

*: دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل

أظهرت نتائج اختبار شيفيه أن مصدر الفروق في فقدان القوة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كان لصالح فئة الأحداث الذين كان عدد أفراد أسرهم (أقل من 4 أفراد)، ومن ثم لصالح فئة الأحداث الذين كان عدد أفراد أسرهم (4-8 أفراد).

وتبين أن مصدر الفروق في فقدان القوة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان لصالح فئة الأحداث الذين كان عدد أفراد أسرهم (أقل من 4 أفراد).

سادساً: تصنيف الحدث:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test، للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف تصنيف الحدث (محكوم وموقوف)، والجدول رقم (31) يوضح ذلك:

الجدول (45)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف

تصنيف الحدث

الدولة	مصدر التباين	تصنيف الحدث	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الأردن	عدم الثقة	محكوم	24	3.60	0.44	129	.395	.694
		موقوف	107	3.56	0.38			
	فقدان القوة	محكوم	24	3.60	0.36	129	3.272	.001*
		موقوف	107	3.36	0.32			
	اللامبالاة	محكوم	24	3.44	0.38	129	1.242	.217
		موقوف	107	3.32	0.43			
	التشويؤ	محكوم	24	3.54	0.38	129	.977	.330
		موقوف	107	3.46	0.39			
	اللامعيارية ككل	محكوم	24	3.54	0.26	129	2.151	.033*
		موقوف	107	3.42	0.25			
	عدم الثقة	محكوم	23	3.35	0.33	57	-1.694	.096
		موقوف	36	3.49	0.30			
	فقدان القوة	محكوم	23	3.08	0.44	57	-1.182	.242
		موقوف	36	3.20	0.34			

.683	-.411	57	0.43	2.85	23	محكوم	اللامبالاة
			0.55	2.90	36	موقوف	
.515	.655	57	0.45	2.71	23	محكوم	التشويؤ
			0.38	2.64	36	موقوف	
.334	-.974	57	0.26	3.00	23	محكوم	اللامعيارية ككل
			0.22	3.06	36	موقوف	

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (45) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة فقدان القوة وفي درجة اللامعيارية ككل لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لتصنيف الحدث، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (3.272، 2.151) على التوالي، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وتبين أن مصدر الفروق كان لصالح فئة الأحداث المحكومين.

وتظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (45) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة (عدم الثقة، واللامبالاة، والتشويؤ) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لتصنيف الحدث، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (0.395، 1.242، 0.977) على التوالي، وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وأظهرت نتائج الدراسة المبينة في الجدول رقم (45) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة اللامعيارية ككل والمحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشويؤ) يعزى لمتغير تصنيف الحدث، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) (-1.694، -1.182، -0.411، -0.655، -0.974) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائية، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية في فلسطين إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

سابعًا: عمل الأب:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب، والجدول رقم (46) يوضح ذلك:

الجدول (46)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من

الأردن وفلسطين

الدولة	البعد	عمل الأب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	عدم الثقة	حكومة	39	3.51	0.36
		خاص	24	3.60	0.43
		حرة	39	3.56	0.30
		لا يعمل	13	3.77	0.59
		متقاعد	16	3.54	0.42
		المجموع	131	3.57	0.39
		حكومة	39	3.45	0.30
	فقدان القوة	خاص	24	3.54	0.41
		حرة	39	3.31	0.34
		لا يعمل	13	3.46	0.36
		متقاعد	16	3.28	0.26
		المجموع	131	3.40	0.34
		حكومة	39	3.17	0.40
		خاص	24	3.43	0.49
اللامبالاة	حرة	39	3.34	0.37	
	لا يعمل	13	3.46	0.38	
	متقاعد	16	3.51	0.43	
	المجموع	131	3.34	0.43	
	حكومة	39	3.39	0.37	
	التشويؤ				

0.44	3.60	24	خاص	
0.43	3.43	39	حرة	
0.31	3.47	13	لا يعمل	
0.26	3.58	16	متقاعد	
0.39	3.47	131	المجموع	
0.21	3.38	39	حكومة	
0.30	3.54	24	خاص	
0.23	3.41	39	حرة	اللامعيارية
0.29	3.54	13	لا يعمل	
0.26	3.48	16	متقاعد	
0.25	3.45	131	المجموع	
0.29	3.48	22	حكومة	
0.29	3.52	4	خاص	
0.29	3.36	20	حرة	عدم الثقة
0.46	3.42	9	لا يعمل	
0.36	3.48	4	متقاعد	
0.32	3.43	59	المجموع	
0.40	3.19	22	حكومة	
0.11	2.80	4	خاص	
0.33	3.24	20	حرة	فقدان القوة
0.50	3.11	9	لا يعمل	
0.43	3.00	4	متقاعد	فلسطين
0.39	3.16	59	المجموع	
0.50	3.01	22	حكومة	
0.73	2.78	4	خاص	
0.45	2.80	20	حرة	اللامبالاة
0.49	2.89	9	لا يعمل	
0.65	2.63	4	متقاعد	
0.50	2.88	59	المجموع	
0.42	2.55	22	حكومة	
0.49	2.62	4	خاص	التشويؤ
0.39	2.71	20	حرة	

0.43	2.77	9	لا يعمل	اللامعيارية
0.20	2.90	4	متقاعد	
0.41	2.67	59	المجموع	
0.21	3.06	22	حكومة	
0.22	2.93	4	خاص	
0.26	3.03	20	حرة	
0.30	3.05	9	لا يعمل	
0.26	3.00	4	متقاعد	
0.24	3.03	59	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (46) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (47) الآتي:

الجدول (47)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية Sig.
عدم الثقة	بين المجموعات	4	.178	1.155	.334
	داخل المجموعات	126	.154		
	المجموع	130			
الأردن	بين المجموعات	4	.304	2.723	.032*
	داخل المجموعات	126	.112		
	المجموع	130			
اللامبالاة	بين المجموعات	4	.498	2.920	.024*
	داخل المجموعات	126	.171		
	المجموع	130			

.206	1.501	.226	4	.902	بين المجموعات	
		.150	126	18.939	داخل المجموعات	التشبيؤ
			130	19.842	المجموع	
.055	2.383	.146	4	.585	بين المجموعات	
		.061	126	7.732	داخل المجموعات	اللامعيارية ككل
			130	8.317	المجموع	
.782	.436	.046	4	.182	بين المجموعات	
		.105	54	5.643	داخل المجموعات	عدم الثقة
			58	5.826	المجموع	
.279	1.308	.192	4	.767	بين المجموعات	
		.147	54	7.918	داخل المجموعات	فقدان القوة
			58	8.685	المجموع	
.546	.775	.198	4	.793	بين المجموعات	
		.256	54	13.818	داخل المجموعات	اللامبالاة فلسطين
			58	14.611	المجموع	
.419	.995	.163	4	.654	بين المجموعات	
		.164	54	8.875	داخل المجموعات	التشبيؤ
			58	9.529	المجموع	
.900	.264	.016	4	.063	بين المجموعات	
		.059	54	3.202	داخل المجموعات	اللامعيارية ككل
			58	3.265	المجموع	

* : دال إحصائي عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (47) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة فقدان القوة واللامبالاة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) (2.723، 2.920) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (48) الآتي.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (47) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، والتشبيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين

في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (1.155، 1.501، 2.383) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

كما تبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (47) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في فلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (0.436، 1.308، 0.775، 0.995، 0.264) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

الجدول (48)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة فقدان القوة واللامبالاة يعزى لمتغير عمل الأب لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن

الدلالة الاحصائية Sig.	الفرق بين المتوسطات (I-J)	عمل_الأب (J)	عمل_الأب (I)	Dependent Variable المتغيرات التابعة
.280	-.09409	خاص		
.061	.14286	حرة	حكومة	
.959	-.00549	لا يعمل		
.082	.17376	متقاعد		
.280	.09409	حكومة		
.007	.23695*	حرة	خاص	فقدان القوة
.443	.08860	لا يعمل		
.014	.26786*	متقاعد		
.061	-.14286	حكومة		
.007	-.23695*	خاص	حرة	
.168	-.14835	لا يعمل		

.756	.03091	متقاعد		
.959	.00549	حكومة		
.443	-.08860	خاص	لا يعمل	
.168	.14835	حرة		
.153	.17926	متقاعد		
.082	-.17376	حكومة		
.014	-.26786*	خاص	متقاعد	
.756	-.03091	حرة		
.153	-.17926	لا يعمل		
.016	-.26239*	خاص		
.079	-.16581	حرة	حكومة	
.030	-.29060*	لا يعمل		
.006	-.34156*	متقاعد		
.016	.26239*	حكومة		
.369	.09658	حرة	خاص	
.843	-.02821	لا يعمل		
.554	-.07917	متقاعد		
.079	.16581	حكومة		
.369	-.09658	خاص	حرة	اللامبالاة
.347	-.12479	لا يعمل		
.154	-.17575	متقاعد		
.030	.29060*	حكومة		
.843	.02821	خاص	لا يعمل	
.347	.12479	حرة		
.742	-.05096	متقاعد		
.006	.34156*	حكومة		
.554	.07917	خاص	متقاعد	
.154	.17575	حرة		
.742	.05096	لا يعمل		

أظهرت نتائج الدراسة أن مصدر الفروق في فقدان القوة كان لصالح فئة الاحداث الذين كان عمل آبائهم بالقطاع الخاص، وتبين أن مصدر الفروق في اللامبالاة لصالح

فئة الأحداث الذين كان آبائهم متقاعدين، ومن ثم لصالح فئة الأحداث من الذين كان آبائهم لا يعملون، ومن ثم لصالح فئة الأحداث الذين كان آبائهم يعملون في القطاع الخاص.

ثامناً: دخل الأسرة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة، والجدول رقم (49) يوضح ذلك:

الجدول رقم (49)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	البُعد مع الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اقل من 300	49	3.62	0.40
	300-500	48	3.55	0.41
	501-800	22	3.56	0.33
	أكثر من 800	12	3.44	0.43
	المجموع	131	3.57	0.39
	اقل من 300	49	3.42	0.32
	300-500	48	3.44	0.39
	501-800	22	3.29	0.34
	أكثر من 800	12	3.43	0.15
	المجموع	131	3.40	0.34
	اقل من 300	49	3.38	0.43
	300-500	48	3.39	0.45
	501-800	22	3.25	0.35
	أكثر من 800	12	3.12	0.36
	المجموع	131	3.34	0.43
	اقل من 300	49	3.53	0.34

0.40	3.51	48	300-500	
0.44	3.44	22	501-800	
0.30	3.14	12	أكثر من 800	
0.39	3.47	131	المجموع	
0.24	3.49	49	اقل من 300	
0.29	3.47	48	300-500	
0.20	3.39	22	501-800	اللامعيارية ككل
0.16	3.28	12	أكثر من 800	
0.25	3.45	131	المجموع	
0.38	3.45	26	اقل من 300	
0.27	3.46	24	300-500	
0.20	3.32	8	501-800	عدم الثقة
.	3.27	1	أكثر من 800	
0.32	3.43	59	المجموع	
0.44	3.12	26	اقل من 300	
0.37	3.22	24	300-500	
0.31	3.11	8	501-800	فقدان القوة
.	3.00	1	أكثر من 800	
0.39	3.16	59	المجموع	
0.44	2.74	26	اقل من 300	
0.54	2.96	24	300-500	فلسطين
0.49	2.98	8	501-800	اللامبالاة
.	3.67	1	أكثر من 800	
0.50	2.88	59	المجموع	
0.37	2.72	26	اقل من 300	
0.43	2.59	24	300-500	
0.48	2.72	8	501-800	التشويق
.	2.60	1	أكثر من 800	
0.41	2.67	59	المجموع	
0.24	3.01	26	اقل من 300	
0.26	3.06	24	300-500	اللامعيارية ككل
0.21	3.03	8	501-800	

.	3.13	1	أكثر من 800
0.24	3.03	59	المجموع

يتضح من الجدول رقم (49) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (50) الآتي:

الجدول (50)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية Sig.
الأردن	بين المجموعات	3	.123	.788	.503
	داخل المجموعات	127	.156		
	المجموع	130			
الأردن	بين المجموعات	3	.129	1.097	.353
	داخل المجموعات	127	.117		
	المجموع	130			
الأردن	بين المجموعات	3	.327	1.845	.142
	داخل المجموعات	127	.177		
	المجموع	130			
الأردن	بين المجموعات	3	.509	3.527	*.017
	داخل المجموعات	127	.144		
	المجموع	130			
الأردن	بين المجموعات	3	.171	2.789	*.043
	داخل المجموعات	127	.061		
	المجموع	130			

.664	.530	.055	3	.164	بين المجموعات		
		.103	55	5.662	داخل المجموعات	عدم الثقة	
			58	5.826	المجموع		
.754	.400	.062	3	.185	بين المجموعات		
		.155	55	8.500	داخل المجموعات	فقدان القوة	
			58	8.685	المجموع		
.148	1.857	.448	3	1.344	بين المجموعات		
		.241	55	13.268	داخل المجموعات	اللامبالاة	فلسطين
			58	14.611	المجموع		
.723	.443	.075	3	.225	بين المجموعات		
		.169	55	9.304	داخل المجموعات	التشويؤ	
			58	9.529	المجموع		
.860	.252	.015	3	.044	بين المجموعات		
		.059	55	3.221	داخل المجموعات	اللامعيارية	
			58	3.265	المجموع	ككل	

*: دال إحصائي عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (50) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التشويؤ واللامعيارية ككل لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) (3.527، 2.789) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (51) الآتي.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (50) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في الأردن، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (0.788، 1.097، 1.845) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

وتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (50) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة واللامبالاة، والتشويش والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في فلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) على المحاور الفرعية (0.530، 0.400، 1.857، 0.443، 0.252) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

الجدول (51)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة التشويش واللامعيارية يعزى لمتغير دخل الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن

الدلالة الاحصائية Sig.	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدخل(J)	الدخل(I)	Dependent Variable المتغيرات التابعة
.773	.02231	300-500		
.375	.08683	501-800	اقل من 300	
.002	.38481*	أكثر من 800		
.773	-.02231	اقل من 300		
.511	.06452	501-800	300-500	
.004	.36250*	أكثر من 800		
.375	-.08683	اقل من 300		التشويش
.511	-.06452	300-500	501-800	
.031	.29798*	أكثر من 800		
.002	-.38481*	اقل من 300		
.004	-.36250*	300-500	أكثر من 800	
.031	-.29798*	501-800		
.751	.01601	300-500		
.110	.10250	501-800	اقل من 300	
.012	.20393*	أكثر من 800		اللامعيارية ككل
.751	-.01601	اقل من 300	300-500	

.178	.08649	501-800	
.020	.18792*	أكثر من 800	
.110	-.10250	أقل من 300	
.178	-.08649	300-500	501-800
.256	.10143	أكثر من 800	
.012	-.20393*	أقل من 300	
.020	-.18792*	300-500	أكثر من 800
.256	-.10143	501-800	

* : دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

أظهرت نتائج اختبار شيفيه والمبينة في الجدول رقم (51) أن مصدر الفروق في درجة التشيؤ لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم (أقل من 300 دينار، ومن ثم لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم 300 - 500 دينار، ومن ثم 501 - 800 دينار).

وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية ككل كانت لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم (أقل من 300 دينار، ومن ثم لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم 300 - 500 دينار).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \leq \alpha)$ في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين - Independent Sample T-test واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA إضافة إلى استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة والعمر ومكان السكن

ونوع السكن وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة، وفيما يلي النتائج:

أولاً: الدولة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والجدول رقم (52) يوضح ذلك:

الجدول (52)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة

مصدر التباين	الدولة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية Sig.
السلوك المنحرف	الأردن	131	2.35	0.54	188	6.043	*0.000
	فلسطين	59	1.87	0.45			

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (52) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) (6.043) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وتبين أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف كانت أعلى ولصالح الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث الأردنية، وذلك بارتفاع المتوسط الحسابي الخاصة بهم عن قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث الفلسطينية.

ثانيًا: العمر:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر، والجدول رقم (53) يوضح ذلك:

الجدول (53)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف العمر

الدولة	مصدر التباين	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية Sig.
الأردن	السلوك	15-12	41	2.12	0.52	129	-3.589	*0.000
	المنحرف	18-16	90	2.46	0.51			
فلسطين	السلوك	15-12	16	1.80	0.29	57	-0.726	0.471
	المنحرف	18-16	43	1.90	0.50			

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (53) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن باختلاف العمر، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) -3.589 وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وتبين أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف كانت أعلى ولصالح الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث الأردنية من الفئة العمرية (16-18 سنة)، وذلك بارتفاع المتوسط الحسابي الخاصة بهم عن قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالأحداث من ذوي الأعمار (12-15 سنة).

وأظهرت نتائج الجدول رقم (53) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين باختلاف العمر، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) - (0.726) وهي قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ثالثاً: مكان السكن:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن، والجدول رقم (54) يوضح ذلك:

الجدول (54)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	مدينة	76	2.30	0.57
	قرية	29	2.40	0.38
	بادية	10	2.40	0.54
	مخيم	16	2.52	0.60
	المجموع	131	2.36	0.54
فلسطين	مدينة	43	1.87	0.46
	قرية	7	1.73	0.35
	بادية	9	1.96	0.50
	المجموع	59	1.87	0.45

يتضح من الجدول رقم (54) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (55) الآتي:

الجدول (55)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة الاحصائية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	
.466	.857	.247	3	.740	بين المجموعات
		.288	127	36.563	عدم الثقة داخل المجموعات
			130	37.303	المجموع
.598	.520	.109	2	.218	بين المجموعات
		.210	56	11.768	اللامعيارية داخل المجموعات
			58	11.987	المجموع

يتضح من الجدول رقم (55) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) (0.520، 0.857) وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

رابعاً: نوع السكن:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف نوع السكن، والجدول رقم (56) يوضح ذلك:

الجدول (56)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف

نوع السكن

الدلالة الاحصائية Sig.	قيمة (t)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع السكن	مصدر التباين
0.518	0.649	129	0.52	2.38	82	ملك	السلوك
			0.56	2.32	49	إيجار	المنحرف
0.329	0.985	57	0.49	1.90	45	ملك	السلوك
			0.31	1.77	14	إيجار	المنحرف

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (56) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين باختلاف نوع السكن، حيث بلغت قيم الإحصائي (t) (0.649، 0.985) على التوالي وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

خامساً: عدد أفراد الأسرة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى

الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة، والجدول رقم (57) يوضح ذلك:

الجدول (57)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدولة	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	أقل من 4	2.39	0.47
	4-8	2.37	0.54
	9 وأكثر	2.31	0.58
	المجموع	2.36	0.54
فلسطين	أقل من 4	2.01	0.53
	4-8	1.89	0.47
	9 وأكثر	1.82	0.44
	المجموع	1.87	0.45

يتضح من الجدول رقم (57) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (58) الآتي:

الجدول (58)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة الإحصائية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	السلوك المنحرف
.794	.232	.067	2	.134	بين المجموعات
		.290	128	37.168	الأردن داخل المجموعات
			130	37.303	المجموع
.629	.468	.099	2	.197	بين المجموعات
		.211	56	11.790	فلسطين داخل المجموعات
			58	11.987	المجموع

يتضح من الجدول رقم (58) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عدد أفراد الأسرة في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) (0.232)، (0.468) وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

سادساً: تصنيف الحدث

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف تصنيف الحدث، والجدول رقم (59) يوضح ذلك:

الجدول (59)

اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف

تصنيف الحدث

الدولة	مصدر التباين	تصنيف الحدث	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية Sig.
الأردن	السلوك	محكوم	24	2.73	0.54	129	4.053	*0.00
	المنحرف	موقوف	107	2.27	0.50			
فلسطين	السلوك	محكوم	23	1.82	0.45	57	-0.735	0.465
	المنحرف	موقوف	36	1.90	0.46			

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (59) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن باختلاف تصنيف الحدث، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) (4.053) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل وتبين أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف كان لصالح فئة الأحداث من المحكومين وذلك بارتفاع قيمة المتوسط الحسابي الخاص بهم عن الموقوفين.

وأظهرت النتائج في الجدول رقم (59) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين باختلاف تصنيف الحدث، حيث بلغت قيمة الإحصائي (t) (-0.735) وهي قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

سابعًا: عمل الأب:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب، والجدول رقم (60) يوضح ذلك:

الجدول (60)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في

كل من الأردن وفلسطين

الدولة	عمل الأب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	حكومة	39	2.26	0.50
	خاص	24	2.55	0.67
	حرة	39	2.30	0.49
	لا يعمل	13	2.60	0.50
	متقاعد	16	2.22	0.47
	المجموع	131	2.36	0.54
فلسطين	حكومة	22	2.07	0.56
	خاص	4	1.88	0.50
	حرة	20	1.72	0.39
	لا يعمل	9	1.79	0.17
	متقاعد	4	1.69	0.14
	المجموع	59	1.87	0.45

يتضح من الجدول رقم (60) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول رقم (61) الآتي:

الجدول (61)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة الإحصائية Sig.	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	السلوك المنحرف
.075	2.177	.603	4	2.411	بين المجموعات الأردن
		.277	126	34.892	داخل المجموعات الأردن
			130	37.303	المجموع
.110	1.984	.384	4	1.536	بين المجموعات فلسطين
		.194	54	10.450	داخل المجموعات فلسطين
			58	11.987	المجموع

*: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (61) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغت قيم الإحصائي (F) (2.177، 1.984) وهي قيم غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ثامناً: دخل الأسرة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة، والجدول رقم (62) يوضح ذلك:

الجدول (62)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في

كل من الأردن وفلسطين

الدولة	دخل الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	أقل من 300	49	2.50	0.52
	300-500	48	2.35	0.52
	501-800	22	2.35	0.46
	أكثر من 800	12	1.80	0.51
	المجموع	131	2.36	0.54
فلسطين	أقل من 300	26	1.74	0.40
	300-500	24	1.96	0.48
	501-800	8	1.98	0.53
	أكثر من 800	1	2.07	.
	المجموع	59	1.87	0.45

يتضح من الجدول رقم (62) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجها في الجدول رقم (63) الآتي:

الجدول (63)

اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في كل من الأردن وفلسطين

الدلالة	الاحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	السلوك المنحرف
Sig.						
*.001	6.061	1.557	3	4.672	بين المجموعات	الأردن
		.257	127	32.631	داخل المجموعات	
			130	37.303	المجموع	
.314	1.211	.248	3	.743	بين المجموعات	فلسطين
		.204	55	11.244	داخل المجموعات	
			58	11.987	المجموع	

*: دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (63) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في الأردن، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (6.061) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والمبينة في الجدول رقم (64) الآتي.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في فلسطين، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (1.211) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

الجدول (64)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للكشف عن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف يعزى لمتغير دخل الأسرة لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن

الدلالة الإحصائية Sig.	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدخل (J)	الدخل (I)
.543	.15106	300-500	
.722	.15025	501-800	اقل من 300
.001	.69570*	أكثر من 800	
.543	-.15106	اقل من 300	
1.000	-.00081	501-800	300-500
.014	.54464*	أكثر من 800	
.722	-.15025	اقل من 300	
1.000	.00081	300-500	501-800
.033	.54545*	أكثر من 800	
.001	-.69570*	اقل من 300	
.014	-.54464*	300-500	أكثر من 800
.033	-.54545*	501-800	

*: دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

أظهرت نتائج اختبار شيفيه والمبينة في الجدول رقم (64) أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانت لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم (أقل من 300 دينار، ومن ثم لصالح فئة الأحداث الذين دخل أسرهم 300 - 500 دينار، ومن ثم 501 - 800 دينار).

4-2 مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: هل يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ ما بين اللامعيارية وجنوح الأحداث في كل من الأردن وفلسطين؟

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ بين عدم الثقة كأحد أبعاد اللامعيارية والسلوك المنحرف في الأردن وفلسطين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث يرون بأن الأمور تتجه إلى الأسوأ نظرًا لما مرت وتمر به البلاد (الأردن وفلسطين) من أوضاع اقتصادية صعبة، مما زاد من نسبة ارتفاع البطالة والفقر لدى أفراد المجتمع بحيث لا يستطيعون توفير احتياجات عائلاتهم، الأمر الذي أدى بالأحداث وجعلهم يشعرون بأن حياتهم لا معنى لها، ومن الصعب تحقيق أهدافهم الحياتية والقيام بالأعمال التي توكل لهم. وأيضًا تبين بأن الأحداث ينفادون وراء بعض الأعمال غير المشروعة والتي تؤدي بهم إلى الجنوح، خاصة في حالة عدم غياب القدوة في حياتهم، والذين يمكن أن يرشدونهم نحو الالتزام بالمعايير والقواعد والقوانين لتحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الجهني والشرعة، 2019) والتي أظهرت أن مستوى فقدان المعنى جاء بمستوى مرتفع في تفسير السلوك المضاد للمجتمع لدى الأحداث الجانحين، وتتفق هذه النتيجة أيضًا مع نتائج دراسة (خصاونة والعجيلي، 2021) والتي أوضحت بوجود علاقة إيجابية بين الضغوط النفسية وتوكيد الذات والشخصية اللامعيارية لدى طلبة الصف الثاني الثانوي.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين فقدان القوة والسلوك المنحرف لدى الأحداث في كل من الأردن وفلسطين، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ضعف الأحداث أمام تحقيق أهدافهم وطموحاتهم من خلال الالتزام بالأنظمة والقواعد والقوانين، فيلجأ الأحداث المنحرفون إلى تحقيق أهدافهم بطرق غير مشروعة، لأنهم يرون بأن تطبيق هذه الأنظمة والقوانين غير مطبقة على جميع أفراد المجتمع مع غياب العدالة في التطبيق، فيصابون بالإحباط والخوف والقلق من المستقبل التي يمكن أن تعطل سيرهم في تحقيق أهدافهم.

مما يؤدي إلى الاضطرابات المتعددة الشخصية نتيجة لعجزهم عن تحقيق ذاتهم، وقد يصل بهم الحال إلى الابتعاد عن المجتمع، وفقدانهم للثقة في العديد من الأشخاص، حتى المقربون منهم، الأمر الذي يؤدي بهم إلى اللجوء لرفقاء السوء، فينجرفون في مساوئ الجريمة والانحراف. وتتفق هذه الدراسة مع إحدى نتائج دراسة (الربيعي، 2007) والتي كشفت عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين اللامعيارية واضطراب الشخصية الحصرية. وتتفق أيضاً هذه النتيجة مع نتائج دراسة زينها وآخريين (Su, et al, 2018) والتي بينت أن التنمية الاقتصادية وفقاً لقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمقاطعات في الصين أدت إلى نشوء ظاهرة (الأنوميا)، مما أدى إلى انخفاض الثقة الاجتماعية، وإن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي (الأنوميا) الناتج عن التنمية الاقتصادية يعتبر هو العامل الرئيس الذي قلل الثقة الاجتماعية، وأن التنمية الاقتصادية تعزز تكوين التعليم العام مما يزيد من مستوى الثقة الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة دليسيا وآخريين (Delcea et al, 2019) والتي أشارت إلى وجود علاقة بين العوامل النفسية للأحداث الجانحين وارتكابهم للسلوكيات المنحرفة والجنوح.

ويلاحظ من نتائج الدراسة وجود علاقة بين اللامبالاة والسلوك المنحرف في الأردن وفلسطين، وقد يعزى ذلك إلى أن الأحداث المنحرفين لا يراعون الآخريين فلا يبالون باحترام بالقواعد المعايير الاجتماعية، فهم يرون أن ما يقومون به هو الصواب، ولا يكثرثون بالنتائج التي من الممكن أن تنتج عن هذا العمل، ولا يرغبون في أن يتدخل ذويهم بتصرفاتهم باعتبارهم مستقلين عنهم، وأيضاً يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى سبب مهم في فلسطين، وهو تعرض الحدث لخسارة كبيرة، كأن يفقد أحد أفراد الأسرة نتيجة للاعتقال أو بالاستشهاد أو قد هُدم منزله، وهنا تبدأ اللامبالاة من قبل الحدث، ويمكن أن يندفع نحو بعض الأفعال دون تفكير مسبق، ودون توقع النتائج، نظراً للخسارة التي تعرض لها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الفريدي، 2013) والتي أظهرت إن قيمة احترام النظام من قيم المواطنة لدى الأحداث الجانحين وينتج ذلك على عدم احترام الأحداث الجانحين للقواعد والقوانين.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التشيؤ والسلوك المنحرف ويعزى ذلك إلى أن الأحداث فاقدين لهويتهم ولا يملكون مصيرهم أمام انتشار الصناعات الحديثة، إذ أصبحت السلع تتغلغل في عقولهم وأحلامهم، فقد أصبحت مصدرًا للهوية بدلًا من الأخلاق والمعايير الاجتماعية والدينية. فأصبح الأحداث يواجهون صعوبة في اجتياز أزمة في هويتهم، ويعتبرون علاقاتهم وتعاملهم مع الناس على أنها شيء من الأشياء. كما يواجهون صعوبة في مجارة الواقع الذي يعيشون فيه في ظل التغير الذي يصيب العالم خاصة في خضم التطور في أساليب الاتصال والتواصل والتطور التكنولوجي بشكل عام، وهذا ما يخلق لديهم دافعًا لاتباع الطرق غير المشروعة لتحقيق مستوى اقتصادي جيد، لاعتقادهم بأن امتلاكهم المال يحقق لهم وجودهم واحترام المجتمع لهم. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حلاسة، 2017) والتي أوضحت وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التشدد وأسلوب الإهمال وأسلوب التذبذب وظهور اللامعيارية في سلوك الشباب أفراد العينة البحثية، وقد تفسر هذه النتيجة بأن القيم الاجتماعية من الصعب تحقيقها في ظل وجود ظروف اجتماعية وثقافية تدفع بالأحداث المنحرفين نحو الجريمة والانحراف، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشيخي، 2003) والتي أظهرت وجود علاقة عكسية بين اللامعيارية ومفهوم الذات، فكلما كان مفهوم الذات إيجابيًا وواقعيًا انخفض مستوى اللامعيارية.

وتدعم هذه النتائج أطروحات نظرية دوركايم في اللامعيارية والتي وصفت حالة الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، والذي بدوره يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك الفردي، فاللامعيارية في سلوك الأحداث تنتج عن حالة اجتماعية تحدث عند فقدان البنية المؤسسية قدرتها على تنظيم احتياجاتهم سلوكهم، وبالتالي عدم مقدرتهم على تحقيق أهدافهم بطرق مشروعة، وهنا يلجؤون إلى استخدام أساليب وطرق احتيالية وغير مشروعة وبالتالي انحرافهم. كما دعمت نتائج هذه الدراسة أطروحات نظرية ميرتون في اللامعيارية

والتي جاء فيها بأن عدم قدرة الفرد على تحقيق الأهداف المادية المنشودة باستخدام الوسائل المشروعة يدفعه إلى الانحراف.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما القيمة التفسيرية لللامعيارية في السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث في الأردن وفلسطين؟

أظهرت النتائج أن اللامعيارية بكل أبعادها فسرت ما نسبته (26.1%) من التباين في السلوك المنحرف، أي أن العلاقة إيجابية طردية. وهذا يدل إلى إرساء قواعد اللامعيارية متوسطة المستوى لدى الأحداث المنحرفين، والذي يعتبر أساساً في تغيير سلوكياتهم القيمة إلى السلبية وانقيادهم وراء كل ما هو شائب وشاذ اجتماعياً نتيجة انهيار النسق القيمي وانعدام المعايير التي تنظم وتضبط سلوك الأحداث، فالأحداث المنحرفون ربما يشعرون بفقدان المعايير في أسرهم، أو قد لا يكون هناك إجماع على المعايير التي تنظم الحياة الأسرية، فيصبح لكل فرد في الأسرة له قيمة الخاصة به، فتنهار المعايير والقيم لعدم التمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ، لعدم التزامهم بالقيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية السائدة في البلدان التي تحكمها العادات والتقاليد.

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (اللامعيارية والسلوك المنحرف) لدى عينة من الأحداث في الأردن جاءت باتجاه وعلاقة إيجابية طردية، وهذا يشير إلى أن اللامعيارية تفسر ما قيمته (14.7%) من قيمة التباين في السلوك المنحرف، حيث كان التشيؤ هو المتغير الوحيد المفسر للسلوك المنحرف، مما يشير إلى أن الأمور المادية هي المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق ما يصبوا إليه الأحداث، ولكن يمكن أن يُحرم الحدث من المال وذلك من قبل الوالدين لشراء ما يحتاجه أو ما يرغب به مثل أقرانه باعتبار أنه ما زال صغيراً على أن يشتري ما يرغب دون تفكير، أو ربما قد يكون هناك مشاكل اقتصادية لدى الأسرة، الأمر الذي يولد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وغيرها. وهذا يشكل مناخاً وظروفاً تهيب سلوك الحدث العديد من الطرق غير المشروعة للحصول على المال لتحقيق أهدافه ورغباته.

أما النتائج المتعلقة باللامعيارية وأثرها على السلوك المنحرف لدى الأحداث في فلسطين جاءت باتجاه وعلاقة إيجابية طردية، مما يشير إلى أن اللامعيارية تفسر ما مقداره (9.8%) من قيمة التباين في السلوك المنحرف، حيث كان متغير اللامبالاة هو الوحيد والمؤثر في السلوك المنحرف. وقد تعزى هذه النتيجة إلى الظروف التي يعيشها الحدث الفلسطيني والمتمثلة ربما في فقدان أحد الأقارب من اعتقال أو استشهاده أو هدم منزل أو حصار أو إغلاق مصلحة تجارية يؤثر على سلوك الحدث بالإنحراف، ومن هنا يبدأ الحدث بشق طريقه بنفسه غير مبالياً لما يمكن أن يتعرض له في المستقبل في ضوء الخسارة التي مرّ بها سابقاً.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة شابل والثيمر (Schaible & Altheimer, 2015)، والتي بينت أن الأشكال والأنماط المجتمعية التي توصف بالمادية بمستوى عالٍ نسبياً أو انعدام التوعية الأخلاقية والرقابة المؤسسية، تعاني من انتشار جرائم القتل بمستويات عالية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حيدري وآخرون (Heydari et al, 2012)، والتي أظهرت أن الرغبة في البعد المادي لها تأثير أكبر على السلوك المخالف للقانون، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (خصاونة والعجيلي، 2021) والتي أوضحت بوجود علاقة إيجابية بين الضغوط النفسية وتوكيد الذات والشخصية اللامعيارية لدى طلبة الصف الثاني الثانوي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة هيلي (Healy, 2018) والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين الجريمة والظروف الاجتماعية الثقافية.

وتدعم هذه النتائج أطروحات نظرية الأنومي لدوركايم والتي أوضحت أن الأنومي تنتج من التعارض بين الطموحات الإنسانية ومقدرة الأفراد على تحقيق ذلك أو تلك الطموحات، حيث ترى نظرية الأنومي أن تناقضات المجتمع بين الأهداف التي يدفع إليها، وبين عدم توفر الوسائل المشروعة لبلوغ تلك الأهداف يؤدي إلى حالة صراع شديد لا سيما عند زيادة الضغوط في اتجاه الأهداف، وهذه الزيادة تؤدي إلى اختلال التوازن بين الغايات والوسائل، ومن ثم تُظهر غياب المعايير الاجتماعية وينعكس ذلك على السلوك المنحرف للأحداث. كما أن هذه النتائج دعمت أطروحات نظرية الأنومي لميرتون والتي

فسرت الانحراف بالتفاوت بين الأهداف المحددة والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيقها، مما يدفع الأحداث إلى انتهاك حرمة القوانين والقواعد والأنظمة وانتهاج السلوك المنحرف. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما درجة اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين؟

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى اللامعيارية لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين كانت ذات مستوى متوسط، وفي الأردن احتلت عدم الثقة المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء التشيؤ، وفي المرتبة الثالثة جاء فقدان القوة، وفي المرتبة الرابعة جاءت اللامبالاة.

أما في فلسطين، فقد كانت أبعاد اللامعيارية مرتبة بعدم الثقة في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء فقدان القوة فاللامبالاة، فالتشيؤ. وفيما يلي مناقشة نتائج الأبعاد الفرعية للامعيارية في كل من الأردن، وفلسطين:

أولاً: عدم الثقة:

عدم الثقة لدى الأحداث في الأردن:

أظهرت نتائج الدراسة أن بُعد عدم الثقة كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن جاء بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، وقد تركزت أعلى استجابات أفراد عينة الدراسة على أن "أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ"، وبدرجة مرتفعة وقد تعزى هذه النتيجة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأردن، وهنا قد يعاني الأحداث نوعاً من الإحباط والفشل، إذ يرى "الحدث" بأن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ في ضوء قلة الفرص التي يمكن أن تتاح له، الأمر الذي يشعره بالنقص وعدم القدرة على تحقيق الأحلام والأهداف التي يرغب في تحقيقها، وأيضاً كان الأحداث في الأردن غالباً ما يشعرون أن حياتهم لا معنى لها وبمستوى مرتفع، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث يشعرون بالوصمة الاجتماعية التي حدثت لهم وأن كل من يحيطون بهم لا يقدرهم ولا يحترمهم، ولا يشاركونهم جميع مناحي الحياة الاجتماعية، والنظر لهم على أنهم أشخاص منبوذون، وهم عالية على المجتمع، الأمر الذي يشعرهم

بعدم الرغبة في العيش، أو عدم ممارسة أي نوع من أنواع الحياة الاجتماعية، ومن هنا يتولد شعور اليأس والإحباط، وهذا ما يظهر في الفقرة التي تنص على "لن أنجح بالحياة لأنه ليس لدي من يدعمني"، فكل هذه الأمور تقود الحدث للجوء إلى بعض الأفراد الذين ربما يقومون بممارسة الاستغلال بشكل سلبي والتوجيه بشكل خاطئ، وربما لا يوجد قدوة أو داعم يوجه السلوك الخاص بالحدث، مما يدفع الحدث لارتكاب السلوك المنحرف والجنوح.

عدم الثقة لدى الأحداث في فلسطين:

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة اللامعيارية لُبعد عدم الثقة لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين جاء بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، فقد تركزت أعلى استجابات أفراد عينة الدراسة على أن **يستضعف المجتمع الملتزمين بالقوانين** وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث يرون الأقوياء يستطيعون حماية أنفسهم من المخاطر التي من الممكن أن تواجههم في حياتهم، ويأخذون ما يريدون دون اللجوء إلى القانون ولا يمنعهم أي شيء عن ممارسة أعمالهم دون حساب للقوانين، أما الضعفاء يحتمون بالقانون ظناً بأنه سوف يحميهم. وأيضاً تشابهت إجابات الأحداث في فلسطين مع أحداث الأردن في شعورهم بأن **أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ**، وقد تعزى هذه النتيجة إلى اصطدام الأحداث في فلسطين بالقيم المادية السائدة لدى الناس والتي تتعارض مع القيم الثورية النضالية التي نشأوا عليها، وهنا قد يعاني الأحداث خيبة الأمل، إذ يرى الحدث بأن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. أما الفقرة التي نصت على "**أعتقد أن القانون يتساهل مع الأغنياء**" فجاءت بدرجة مرتفعة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحياة على أرض الواقع مبنية على عدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة، للحصول على الخدمات التي هي من حق المجتمع كله، كما تدل على وجود المحسوبيات والنظام العشائري في تطبيق القانون أو غض النظر عن الفساد بشكل عام لتسيير المعاملات. فكل هذا الفساد قد يخلق لدى الأحداث نظرة سلبية تجاه المجتمع وشعورهم بأن الأغنياء أفضل منهم، ولا يمكن تحقيق الرغبات والاحتياجات، إلا إذا تم خرق القانون وارتكاب السلوك المنحرف.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة هيلي (Healy, 2018) والتي أشارت إلى وجود علاقة بين الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتمثلة بالركود الاقتصادي وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف. وتتفق مع نتائج دراسة زينها وأخريين (Su, et al, 2018) والتي أشارت إلى أن التنمية الاقتصادية من شأنها تعزيز الثقة الاجتماعية. وبالتالي تعزز القيم غير المادية. وأن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وحالة اللامعيارية للمجتمع تنتج عن عدم استقرار التنمية الاقتصادية. وتتفق مع نتائج دراسة أولينا وأخريين (Olena et al, 2015) والتي أشارت إلى أن ارتفاع مستوى الثقة بالحكومة يحد من مستوى اللامعيارية، وأن صغار السن يتأثرون بحالة اللامعيارية بشكل أكبر من كبار السن والمتزوجين والعاملين. وتتفق مع نتائج دراسة (الجهني والشرعة، 2019) التي أوضحت أن فقدان المعنى للأحداث الجانحين يفسر السلوك المضاد للمجتمع لديهم.

ثانياً: فقدان القوة:

فقدان القوة لدى الأحداث في الأردن:

أظهرت نتائج الدراسة أن فقدان القوة متوسط المستوى كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على أن الأحداث يشعرون بصعوبة في تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى إمكانية وجود خلل في تطبيق القوانين في ضوء عدم المساواة في المعاملة وممارسة المحسوبية والواسطة والعشائرية، مما يؤدي إلى تنمية مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام، وهنا قد يعاني الحدث من الفشل للوصول إلى ما يطمح إليه من نجاحات، إذ يرى الحدث صعوبة بالغة بالأمر التي يسعى إلى تحقيقها في ضوء عدم التطبيق العادل للقوانين، إذ أصبحت هذه الأهداف بعيدة عنه ومن الصعب تحقيقها. الأمر الذي يشعره بالنقص والقنوط والشعور بقلة الحيلة تجاه تحقيق النجاح. وهنا يلجأ الحدث إلى انتهاك القانون بارتكابه للسلوك المنحرف ليحقق نجاحه. كما يعتقد الحدث بأن لا أحد يستطيع مساعدته في حل مشكلاته، إلا باللجوء إلى الطرق المنحرفة، وهنا يشعر أن لا أحد يسانده ويقدم له الدعم ويوجهه لحل مشكلاته بالطرق

السليمة، مما يجعله يشعر بأنه فقد السيطرة على حياته، وهذا يدل على أنه ضعيف بحاجة إلى إرشاد وتوعية لتنظيم أمور حياته ووضع أولوياته حتى يستطيع ممارسة الحياة بالشكل السليم بعيداً عن المشاعر السلبية والانهازم.

فقدان القوة لدى الأحداث في فلسطين:

دلت نتائج الدراسة أن درجة اللامعيارية لبُعد فقدان القوة لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين جاء بالمرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على أن الأحداث يشعرون بأن المستقبل مخيف، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث يشعر بفقدان الأمن (الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي) نتيجة خصوصية الواقع الفلسطيني المتقلب جراء إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من حصار اقتصادي وحملات اعتقال دائمة وتضييق على الحياة اليومية، الأمر الذي يجعل الحدث قلق على مستقبله. كما تشابه شعور الأحداث في فلسطين مع الأحداث في الأردن بصعوبة تحقيقهم للنجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى إمكانية وجود خلل في تطبيق القوانين في ظل عدم التساوي في المعاملة والمحسوبيات والواسطة والعشائرية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام، وهنا قد يعاني الحدث من الفشل للوصول إلى ما يطمح إليه من نجاحات، إذ يرى الحدث بأن الأمور التي يسعى إلى تحقيقها في ضوء عدم التطبيق العادل للقوانين قد أصبحت بعيدة عنه ومن الصعب تحقيقها. الأمر الذي يشعره بالنقص والقنوط وقلة الحيلة تجاه تحقيق نجاحاته. وهنا يمكن أن يلجأ الحدث إلى خرق القانون بارتكابه للسلوك المنحرف ليحقق أهداف في هذه الحياة. كما يعتقد الأحداث بأنهم لا يتمتعون بالقدرات الكافية لأداء واجباتهم المفروضة عليهم وذلك نتيجة إلى ما مروا به من تجارب فاشلة وشعورهم بالنقص والعجز أمام تأدية واجباتهم، وهنا يتوجه الأحداث إلى ارتكاب السلوك المنحرف حتى يشعرون بتعويض النقص الذي بداخلهم.

وقد انفتحت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة حيدري وآخرين (Heydari et al, 2012) والتي اشارت في نتائجها إلى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بحالة

الأنوميا والسلوك غير القانوني، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة لاجز وآخرين (Legaz et al, 2019) والتي اشارت إلى ان اسلوب التنشئة الاجتماعية السلطوي لدى الاباء يبرز كعامل في جنوح الاحداث. وتتفق مع نتائج دراسة (الرشيجي، 2014) والتي اشارت إلى دور النمط التسلطي الذي يستخدمه الاباء في تنشئتهم لأبنائهم في انحرافهم.

ثالثاً: اللامبالاة:

اللامبالاة لدى الأحداث في الأردن:

أظهرت نتائج الدراسة أن اللامبالاة كأحد أبعاد اللامعيارية لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الاحداث في الأردن جاءت بالمرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على أن الأحداث يتبعون فقط القواعد التي تعجبهم، وقد تعزى هذه النتيجة إلى الحدث متمرد بطبعه وليس لديه المسؤولية للانضباط بالقواعد التي يجب أن يسير عليها كما لا توجد قواعد محددة يعيشون على ضوئها وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث يشعر بعدم الاكتراث بالمؤسسات التعليمية والتربوية والأسرية... لذا يتولد لديه قناعة بأن كل شخص يتصرف حسب قناعته وأن المجتمع يسير وفق أهوائه والضوابط والقوانين الذي يراها مناسبة له. وأيضاً ينزعج الحدث من تدخل والده بأموره الشخصية، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث لا يدرك خوف وحرص والده عليه، وربما يرجع ذلك إلى ضعف العلاقة والروابط الأسرية بين الأب وابنه، أو ربما يرجع ذلك إلى صراع الأجيال، فالآباء بعيدون عن تفهم احتياجات أبنائهم ومن الصعب احتواء سلوكهم. ومن ناحية أخرى فإن الحدث يشعر بتدخل والده في حياته خصوصاً أنه في سن مندفع إلى الحياة دون الشعور بالمسؤولية أو الأخطار التي يمكن أن تواجهه وبذلك يظن بأنه يبحث عن استقلاليته، فمن السهل أن ينحرف وراء السلوك المنحرف والجنوح. وهنا يأتي دور الأب في احتواء وتوجيه ابنه.

اللامبالاة لدى الأحداث في فلسطين:

أظهرت نتائج الدراسة أن اللامبالاة كانت بمستوى متوسط لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين وجاءت بالمرتبة الثالثة، وقد تركزت استجابات أفراد

عينة الدراسة من أحداث فلسطين على أنهم يتبعون فقط القواعد التي تعجبهم وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث متمرّد على القواعد الاجتماعية وأنه يتبع ما يناسب أهوائه دون مراعاة للمجتمع وللقوانين الاجتماعية يليها فقرة "أشعر برغبة دائمة في الانتقام من الناس الظالمين" وتعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث يعتبر نفسه ضحية نتيجة التهميش الذي يتعرض له، لا سيما شعوره بالوصمة ونظرة المجتمع له، بسبب ارتكابه للجنحة، ولهذا يتولد لدى الحدث أفكار انتقامية متمرّدة. وأيضًا يعمل الحدث ما يريد دون الاكتراث بالنتائج، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث لا يعطي اعتبار لوالديه أو لمدرسته أو لأي مؤسسة من مؤسسات الضبط الاجتماعي، أو ربما يكون الحدث غير مسؤول اتجاه تصرفاته أو أنه شخص لا يراعي المسؤولية القانونية والاجتماعية ولا مشاعر الأفراد من حوله.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حلاسة، 2017) والتي أظهرت وجود علاقة بين أساليب تربية الأبناء وجنوحهم وظهور حالة اللامعيارية لديهم، فالتدخل في الأمور الشخصية يتجه بهم إلى الانحراف.

رابعًا: التشيؤ

التشيؤ لدى الأحداث في الأردن

أشارت النتائج إلى أن التشيؤ لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن جاء بالمرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على أن "المال يوفر كل شيء نريده" وعبارة "الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع" وعبارة "يعتبر المال أهم شيء في الحياة" وقد تعزى هذه النتيجة إلى أننا نعيش في عالم تحكمه المادة، وأصبح من يملك المال يستطيع الحصول على كل شيء بالإضافة إلى نظرة الناس تجاه من يملك المال بأن له مكانة اجتماعية مرموقة وأعلى من الذين لا يملكون المال. وهنا يتولد لدى الحدث شعور بالنقص والحرمان بسبب صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية فيرغب في جمع المال حتى ولو كانت بطرق غير شرعية.

التشيؤ لدى الأحداث في فلسطين:

ودلت نتائج الدراسة أن التشيؤ لدى الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين جاء بالمرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة، وتركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على أن "العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته" وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث غير قادرين على التكيف مع تطورات الحياة لأنهم يعيشون في تطورات سريعة جدًا يصعب السيطرة عليها أو التحكم بها، فيجد نفسه مجبورًا لقبولها دون استعداد للموائمة بين التطورات والسياق الاجتماعي والثقافي، مما يجعل الأحداث منحرفين عن الضوابط الاجتماعية والأخلاقية التقليدية. يليها فقرة "أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي" وتعزى هذه النتيجة إلى شعور الحدث بنقص في العاطفة وبالتهميش وكأنه غير مرغوب فيه، ويشعر بأن وجوده غير مهم لأبويه أو أخوته، مما يتسبب بمعاناة الحدث مستقبلاً من حالات الانطواء أو التراجع الدراسي، أو الخجل غير المبرر، أو يتسبب في تتمر الحدث واستنوائه وارتكابه للسلوكيات المنحرفة. وأيضًا تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على "أود أن أجمع ثروة كبيرة في حياتي"، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحدث يشعر بالتهميش والنقص ويرى أن الثروة والمال سيفتح له الآفاق للحصول على المكانة الاجتماعية، ويكون مفتاح سعادتهما والذي يجعله حريصًا على جمع المال دون الاكتراث بكيفية الحصول عليه.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة فرات وآخرين (Firat et al, 2016) والتي أشارت إلى دور الدخل المتدني في انحراف الأحداث مما يدل على دور العوامل الاقتصادية في ذلك، وتتفق مع نتائج دراسة جيناسا وآخرين (Gyansah et al, 2018) والتي أشارت إلى أهمية وجود الآباء في حياة أبنائهم وإلى دور الأسرة في الاهتمام بالأبناء وحمايتهم من الانحراف فالأبوة الوحيدة عاملاً يساعدهم على الانحراف، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سامي الله ويونس (Sami Ullah & Younas, 2018) التي أشارت إلى دور العوامل الاقتصادية مثل دخل الأسرة ومستوى الإنفاق ونقص الموارد على مستوى الأسرة عوامل مسؤولة عن تعزيز انحراف الأحداث.

وتدعم هذه النتائج ما جاءت به نظرية الأنومي لدوركايم والتي بينت أن عدم مقدرة الأشخاص على تحقيق الأهداف والطموحات قد تؤدي بهم إلى الإحباط، وتوضح النظرية أن الأنومي نتاج التعارض بين الطموحات التي يسعى الأفراد إليها، ومقدار الأفراد على تحقيقها. حيث ترى النظرية أن تناقضات المجتمع بين الأهداف التي يدفع إليها، وبين عدم توفر الوسائل المشروعة لبلوغ تلك الأهداف يؤدي إلى حالة صراع شديد لا سيما عند زيادة الضغوط في اتجاه الأهداف، وهذه الزيادة تؤدي إلى اختلال التوازن بين الغايات والوسائل، ومن ثم تظهر غياب المعايير الاجتماعية ويكون من نتيجة ظهور السلوك المنحرف للأحداث. فالانحراف وهو ناتج عن إظهار العدوان أو التنفيس عنه، بسبب عدم مقدرة الشخص على تحقيق أهدافه، فالاستجابات التي تثار في موقف الإحباط هو الانحراف والعدوان، وهذا يشكل دافع لدى الأبناء للانحراف وارتكاب الأفعال الإجرامية والسلوكيات المنحرفة.

كما تدعم هذه النتائج ما جاءت به نظرية ميرتون في اللامعيارية والتي فسرت الانحراف بالتفاوت بين الأهداف المحددة والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيقها، الأمر الذي يدفع الأحداث إلى انتهاك حرمة القوانين والقواعد والأنظمة وانتهاج السلوك المنحرف. فحالة عدم التكامل الثقافي وما يقدمه البناء الاجتماعي لتحقيق الأهداف لدى الأفراد يعمل ويزيد تكرار السلوك المضاد للمجتمع.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وفلسطين؟

أظهرت نتائج الدراسة أن السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كان ذو مستوى متوسط، أما السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين فكان ذو مستوى منخفض، وفيما يلي مناقشة الفقرات الخاصة بالسلوك المنحرف لدى الأحداث في كل من الأردن وفلسطين:

أولاً: درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن:

أظهرت نتائج الدراسة أن السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كان ذو مستوى متوسط، ولوحظ من خلال النتائج تنوع وتعدد السلوكيات المنحرفة لدى الأحداث في الأردن، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على السلوك المنحرف المتعلق بـ "أسب وأشتم وأذم الناس"، والحاصل على مستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد تُعزى هذه النتيجة بأن الأحداث المنحرفين يلجؤون إلى سب الآخرين وشتيمهم للناس ويتقوهون بالكلام البذيء بسبب المحيط العائلي الذي نشأ فيه الحدث، فربما الوالدان أو الإخوة قد اعتادوا على التقوه بالكلام النابي والبذيء أمام الآخرين وإطلاق الشتائم على الأبناء، فيقوم الأحداث بتقليد الآباء أو الإخوة وهم النموذج القدوة لهم في المنزل، وهو ما قد أصبح لغواً معتاداً لدى الأحداث المنحرفين، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى إبراز قوة الشخصية، فيعتقد الحدث بأنه إذا سب أو شتم الآخرين يتسبب لهم بالخوف والذعر، وأنهم غير قادرين على الرد، والخضوع والاستسلام له، ومن هنا يبدأ العراك وصولاً إلى ربما الضرب أو الإيذاء بشتى أشكاله، ومن ثم تدخل الجهات الأمنية التي تحول بين الأطراف المتمثلة ربما بين الأحداث، أو الأحداث وكبار السن، مما يؤدي إلى زج الحدث في دار التربية والتأهيل للحد من هذه التصرفات أو الاعتداءات.

ويلاحظ من خلال النتائج أن السلوك المنحرف لدى الأحداث يتمثل في "معاكسة الفتيات"، وهذه التصرفات يمكن أن تحدث نتيجة تنشئة أسرية خاطئة، أو ارتفاع مستوى الذكورية في المجتمع الأردني، إذ يرى الحدث بأنه الشخص ذو السلطة، وأن الفتاة مستضعفة، يمكن أن يتم معاكستها كونها أنثى أو كونها لا تملك القوة على الضرب والأذى، ومن هنا يأتي ذلك التصرف من خلال الأحداث.

وقد لوحظ من خلال النتائج الخاصة بالأردن بأن الأحداث **يفخرون عندما يخرقون القوانين والأنظمة**، ويعتبر الحدث ذلك مزيداً من الرجولة، وأن لا أحد يمكن أن يضع له الحدود، وربما يكون ذلك مصدرًا للتباهي أمام أقرانهم وأمام الناس لتحقيق رغباتهم بأنهم

أقوياء ويمتلكون الشجاعة في ذلك، للحصول على الشعبية بين إقرانهم وإثارة إعجابهم، ولفت الانتباه.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة حيدري وآخرين (Heydari et al, 2012) والتي جاء فيها أن الوضع الاقتصادي له ارتباط ضعيف مع السلوك غير القانوني، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المدادحة، 2020) والتي أوضحت أن مجال تحقيق الإثارة لدى الأحداث المنحرفين جاء في الترتيب الأول، حيث يلجأ الأحداث إلى اختراق القانون رغبة منهم في تحقيق الإثارة والإعجاب لدى الآخرين.

ثانياً: درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين:

أظهرت نتائج الدراسة أن السلوك المنحرف لدى الأحداث في دار تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان ذو مستوى منخفض، ولوحظ من خلال النتائج تنوع وتعدد السلوكيات المنحرفة لدى الأحداث في فلسطين، وقد تركزت استجابات أفراد عينة الدراسة على السلوك المنحرف المتعلق بـ "أسب وأشتم وأذم الناس، والحاصل على مستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويلاحظ احتلال هذا السلوك المرتبة الأولى لدى الأحداث في الأردن وفلسطين وقد تُعزى هذه النتيجة إلى اعتبار السب والشتم عادة تنتج عند التعرض لأي ضغط من ضغوط الحياة، أو كما ظهر في النتائج سابقاً أن أصبح السب والشتم عادة نتيجة سماع ذلك من قبل أفراد الأسرة واستخدامها لغواً مستمراً يمكن من خلاله إخافة الآخرين والتغطرس والسيطرة عليهم، وهنا يمكن للأحداث أن يمارسوا هذه الأساليب عند التعرض لموقف ضاغط، الأمر الذي يثير المشكلات نتيجة السب والشتم بلغة بذيئة تحتوي مصطلحات لا يرضها الشخص المقابل، وهنا يبدأ العراك والضرب والإيذاء بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي بارتكاب السلوكيات المنحرفة مثل الجرح، وهو ما يعاقب عليها القانون، ويضع الحدث أمام موقف لا يحسد عليه، وذلك بالحبس أو الحجز "التوقيف"، وصولاً إلى الأحكام.

وقد لوحظ من خلال النتائج أن الأحداث "يفخرون عندما يخرقون القوانين"، وقد تعزى هذه النتيجة إلى الظروف السيئة التي يعيشها الأحداث الفلسطينيين، والذين يشعرون

بأنهم مضطهدين جراء تطبيق بعض الأنظمة والقوانين المجحفة بحقهم، كعدم الخروج من المنطقة التي يسكن بها الحدث متوجهاً إلى مناطق أخرى لا يمكن السماح له بدخولها، أو عدم السماح بالخروج من المنزل في أوقات معينة، فكل ذلك يدفع الحدث الفلسطيني إلى اختراق القوانين والأنظمة بحثاً عن الحرية وعمل ما يريده للفت الأنظار والشعور بالرجولة المتقدمة.

وأثبتت النتائج أن الأحداث المنحرفين في فلسطين "يلجؤون" إلى السرقة كدافع منهم لتحقيق مكسب مادي، فربما انحدر هؤلاء الأحداث من أسر تعاني من عوز مادي، أو لتحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم المادية، فالأحوال الاقتصادية السيئة للأحداث المنحرفين، تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل السلوك المنحرف لديهم، كما أن الحرمان دافع أساسي للسرقة لدى الأسر الفقيرة مادياً في فلسطين. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الهشلمون، 2019) والتي بينت أن البيئة الاقتصادية تؤثر في انحراف الأحداث وارتكابهم للسلوكيات المنحرفة، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (رمضان، 2013) والتي أوضحت في نتائجها ازدياد جناح الأحداث بانخفاض متوسط دخل الأسرة، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ديلسيا وآخرين (Delcea et al, 2019) والتي أوضحت دور الأوضاع المادية المتدنية وتأثيرها على جنوح الأحداث، كما اتفقت مع نتائج دراسة سامي الله ويونس (Sami Ullah & Younas, 2018) والتي بينت في نتائجها أن العوامل الاقتصادية مثل دخل الأسرة ومستوى الإنفاق ونقص الموارد على مستوى الأسرة عوامل مسؤولة عن تعزيز انحراف الأحداث.

وتتفق هذه النتائج مع ما طرحته نظرية روبرت ميرتون في اللامعيارية بأن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية"، وهكذا نجد بأن ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة فلا بد لهم من التكيف أو الاستجابة بشكل مختلف، وأن التأكيد على النجاح لمعنى بلوغ الأهداف وتحقيقها يستجيب له الناس بطرق مختلفة لضغوط البناء الاجتماعي، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم القيم الثقافية

في البناء الاجتماعي فهو سلوك منحرف، فتظهر مرحله الأنومي عندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وعدم تحقيق الأهداف.

وتعكس هذه النتائج ما ذهب إليه نظرية دوركايم في اللامعيارية والتي أوضحت أن عدم مقدرة الأشخاص على تحقيق الأهداف والطموحات قد تؤدي بهم إلى الانحراف، وأن حالة الأنومي لدى الأحداث المنحرفين تنتج من التناقضات بين طموحاتهم وأهدافهم الإنسانية في الحياة وبين قدراتهم في تحقيقها، فتناقضات المجتمع بين الأهداف التي يدفع إليها، وبين عدم توفر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة يؤدي إلى حالة من الصراع الشديد لا سيما عند زيادة الضغوط في اتجاه الأهداف، وهذه الزيادة تؤدي إلى اختلال التوازن بين الغايات والوسائل، ومن ثم تظهر غياب المعايير الاجتماعية ويكون من نتيجة لذلك ظهور السلوك المنحرف للأحداث المنحرفين.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة شابل والثيمر (Schaible & Altheimer, 2015) أن الأشكال والأنماط المجتمعية التي توصف بالمادية بمستوى عالي نسبياً أو انعدام التوعية الأخلاقية والرقابة المؤسسية، تعاني من انتشار جرائم القتل بمستويات عالية، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة حيدري وآخرين (Heydari et al, 2012) بأن الرغبة نحو البعد المادي لها تأثير أكبر على السلوك المخالف للقانون، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (رمضان، 2013) والتي أظهرت ازدياد جناح الأحداث بانخفاض متوسط دخل الأسرة وتأثير العوامل الاقتصادية على جنوح الأحداث، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (الفريدي، 2013) والتي أظهرت إن قيمة احترام النظام حلت في المرتبة الأخيرة من قيم المواطنة لدى الأحداث الجانحين ويجدل ذلك على عدم احترام الأحداث الجانحين للقواعد والقوانين، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (خصاونة والعجيلي، 2021) والتي أوضحت بوجود علاقة ايجابية بين الضغوط النفسية وتوكيد الذات والشخصية اللامعيارية لدى طلبة الصف الثاني الثانوي، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة هيلي (Healy, 2018) والتي بينت أنه يوجد علاقة طردية بين الجريمة والظروف الاجتماعية الثقافية. واتفقت هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة لاجز

وآخرين (Legaz et al, 2019) والتي بينت أن عوامل التنشئة الاجتماعية للأحداث ذات علاقة في جنوحهم بارتباطها بالمناخ الأسري وأسلوب التربية، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حلاسة، 2017) والتي أوضحت وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التشدد وأسلوب الإهمال وأسلوب التذبذب وظهور اللامعيارية في سلوك الشباب أفراد العينة البحثية.

وتدعم هذه النتائج أطروحات نظرية الأنومي لدوركايم والتي ترى أن هناك اختلالاً في التوازن بين غايات وأهداف المجتمع مع الوسائل المتاحة للمجتمع، مما يعمل على غياب المعايير الاجتماعية ويكون من نتيجة ظهور السلوك المنحرف للأحداث. كما ان هذه النتائج دعمت أطروحات نظرية ميرتون في اللامعيارية والتي فسرت الانحراف بالتفاوت بين الأهداف المحددة والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيقها، فالتوتر الناتج بين الهدف والوسيلة يدفع الأحداث إلى انتهاك حرمة القوانين والقواعد والأنظمة وانتهاج السلوك المنحرف.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(0.05 \leq \alpha)$ في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟

لمناقشة هذا السؤال، تم التعرف إلى الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة، وقد تعددت الأساليب الإحصائية المستخدمة لاستخراج النتائج، فكان لاختبار (t) دوره في استخراج النتائج، وأيضاً كان لاختبار التباين الأحادي الدور البارز في إظهار النتائج، فضلاً عن استخدام الاختبارات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق، وفيما يلي مناقشة النتائج حسب كل متغير ديموغرافي:

متغير الدولة:

أظهرت النتائج وجود فروق في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشيؤ) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف متغير (الدولة)، وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية والمحاور الفرعية كان لصالح الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث الأردنية، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث المنحرفين في الأردن يتميزون عن غيرهم من الأحداث المنحرفين في فلسطين في صفات وسمات جعلتهم أكثر ميلاً للانحراف والجريمة، إضافة إلى العوامل الدافعة إلى انحراف الأحداث سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، فالمجتمع الأردني في السنوات الأخيرة واجه كثيرًا من الصعوبات التي خلفت وراءها كثيرًا من المشكلات والتي انعكس أثرها بشكل مباشر على تمسك المجتمع بشكل عام في المعايير الاجتماعية، والأسر بشكل خاص، فالأردن تعرّض إلى موجات من الهجرة الخارجية، الأمر الذي سبب ازديادًا واضحًا في معدلات البطالة. كما ولدت أزمة الربيع العربي مشاكل اجتماعية واقتصادية إثر لجوء أعداد كبيرة إلى الأردن، مما غير في التركيبة السكانية للمجتمع الأردني، وقد ترتب على ذلك قصورًا في المجتمع والأسرة على السواء في توجيه الأحداث التوجيه السليم لإبعادهم عن مخاطر الانحراف. فعملية التطور التكنولوجي والنمو الحضاري والثقافي خلال الآونة الأخيرة جعل المجتمع الأردني يعاني من التفكك الاجتماعي والابتعاد عن القيم الاجتماعية نتيجة هذه التغييرات والتي أثرت بدورها على دور المجتمع والأسرة في تربية الجيل الناشئ. وقد لاحظت الباحثة وعلى حد علمها أن نتائج هذه الدراسة لم تتفق أو تختلف مع نتائج أي من الدراسات السابقة، كونها من الدراسات القليلة والتي قارنت بين بلدين.

كما تُعزى هذه النتيجة إلى أن المجتمع الفلسطيني يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي ونتيجة لحالة الصراع التي يعيشها يجعل هناك عاملاً مشتركاً يلفت أنظار الشباب وهو مقاومة الاحتلال ومواجهته. بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع الفلسطيني يُعد

من المجتمعات غير المختلطة، وبقي محافظاً على التركيبة السكانية والنمط الاجتماعي وبقي مستقرًا متماسكًا.

متغير العمر:

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (فقدان القوة، واللامبالاة، والتشويُّ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لمتغير العمر، وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية والمحاور الفرعية كانت أعلى ولصالح الفئة العمرية (16-18) سنة. ويمكن أن تُفسّر هذه النتيجة بوجود الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دور تربية الأحداث في الأردن لخصوصية المجتمع الأردني في الآونة الأخيرة نتيجة ما أحاطه من تحديات على المستوى المحلي والعربي. وتُفسّر هذه النتيجة بأن الأحداث من ذوي الأعمار (16-18) سنة هم الأكثر تعرضاً لمخاطر الانحراف، حيث تمثل هذه الفئة فترة اكتمال النضوج وشعور الأحداث بالاستقلالية، فيرفضون الرقابة الأسرية عليهم، وينخرطون أكثر برفقاء السوء في الشارع والحي والمدرسة، وهذا يؤدي بهم إلى انجرارهم نحو بعض المعتقدات والأفكار التي تبعدهم كل البعد عن العادات والتقاليد والثقافات الموروثة عن آبائهم وأجدادهم. وتُفسّر هذه النتيجة بأن هذه المرحلة هي مرحلة المراهقة والتي يكون فيها الحدث بوضع نفسي غير مستقر وتفكير غير متوازن، إضافة إلى أن الأردن بلد منفتح ويسكنه جنسيات متعددة مما يجعل هذه الفئة العمرية يتعرفون ويتعلمون قيم جديدة عن قيمهم التقليدية.

وأيضاً أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة عدم الثقة لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى للعمر. وهذا يدل على أن الفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية إذ تعد متساوية. وقد تُفسّر هذه النتيجة إلى أن الأحداث المنحرفين في الأردن تتشابه لديهم الظروف المعيشية وتتشابه البنى الاجتماعية والثقافية لديهم على اختلاف أعمارهم.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة اللامعيارية بأبعادها (عدم الثقة، فقدان القوة، واللامبالاة، التشيؤ) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين يعزى لمتغير العمر، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث الجانحين في فلسطين وعلى اختلاف أعمارهم يميلون إلى ارتكاب السلوكيات المنحرفة نتيجة لشعورهم بأن مستقبلهم غامض وغير آمن مما يجعلهم غير مباليين تجاه مسؤولية الأفعال التي يقومون بها، فالظروف المعيشية التي يعيشونها تجعلهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم التي يسعون إليها بطرق مشروعة. فاختلاف العمر للأحداث المنحرفين لم يشكل لديهم فروقاً في ارتكابهم للسلوكيات المنحرفة لأن اهتمامات الشباب مشتركة بسبب ظروف حياتهم متشابهة في بيئة اجتماعية مغلقة، فهناك قلة في طرح البرامج والأدوات والمشاريع الترفيهية والارشادية التي تختص في توجه كل فئة عمرية بسبب تضيق الاحتلال على فئة الشباب والمؤسسات العاملة على تطوير الشباب.

متغير مكان السكن:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين. وقد تُفسّر هذه النتيجة بأن الأحياء المهشمة والفقيرة التي تكون مزدحمة بالسكان لها علاقة وطيدة بجنوح الأحداث، وهذا يعد عاملاً مهماً في انتشارها بكل من المجتمع الأردني والفلسطيني، كما نلاحظ وجود عصابات في الأحياء التي تتنوع فيها التركيبة السكانية. فالعلاقة بين مكان السكن وجنوح الأحداث تبرز من خلال حصيلة تأثير الأفراد والتفاعل الدائر بينهم وبين المؤثرات الخارجية والفرص والظروف التي يهيئها مكان سكن الأحداث في ضوء غياب المبادئ والقواعد، والعادات والتقاليد الأصيلة والتي باتت غريبة عن مجتمع أحداث اليوم، والذين يعانون من مستوى لا بأس به من اللامعيارية، وعدم الثقة، وفقدان القوة واللامبالاة والتشيؤ، والتي تتيح لهم عوامل الوقوع في الانحراف والجريمة، وقد تُفسّر هذه النتيجة بأن الأحداث الذين يعيشون في مجتمع المدينة والمخيمات هم الأكثر ميلاً للانحراف منهم في البادية أو القرية وذلك لتمسك هاتين الفئتين

من سكان البادية والقرية ببعض المبادئ والعادات والتقاليد الأصيلة والتي تزيد من التمسك بالمعايير الاجتماعية والابتعاد عن اللامعيارية، فمجتمعات المدينة والمخيمات تتزايد لديهم فرص الاحتكاك بين الأفراد ويشكل ذلك عاملاً لانحراف الأحداث، ولكن هذه الفروقات لم تشكل فروقاً دالة إحصائياً.

كما كشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً في درجة اللامعيارية ككل لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في فلسطين، وتبين أن مصدر الفروق في درجة اللامعيارية لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين كان لصالح فئة الأحداث الذين يسكنون في القرية، وتفسر هذه النتيجة بأن غالبية الأحداث المنحرفين كانوا من القرية بسبب الهجرات إلى المدينة والبحث عن فرص عمل لتحسين المستويات المعيشية لآسر الأحداث، إذ ساهم ذلك بالتغير في القيم الاجتماعية والثقافية للأحداث، فإن انخراطهم في ثقافة جديدة في المجتمع المدني عزز لديهم سلوك الانحراف لإشباع رغباتهم في تحقيق أهدافهم بطرق غير مشروعة.

متغير نوع السكن:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة اللامعيارية ككل وعلى المحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشوي) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن فلسطين يعزى لنوع السكن (ملك أو إيجار)، وقد تُعزى هذه النتائج إلى أن المجتمعين الأردني والفلسطيني يعيشان في بيئة اقتصادية واجتماعية متشابهة، لكن بظروف مختلفة، ولكن نوع السكن أكان ملكاً أم إيجاراً لا يلعب دوراً مهماً في ممارسة التنشئة الأسرية الملائمة من قبل الوالدين تجاه أبنائهم خاصة في سن المراهقة أي ما بين (12 - 18) سنة، ونوع السكن أيضاً لا يلعب دوراً في إكساب الأحداث المبادئ والعادات والتقاليد، وإنما المعايير تأتي من خلال تعامل الآباء مع الأبناء وتعاملهم مع الأفراد المحيطين بهم، ومدى اكتساب الأحداث للعادات والتقاليد الصحيحة، ومدى غرس القيم الأخلاقية لدى الأحداث، وخاصة في مرحلة

المراهقة، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الشيخي، 2003)، والتي أظهرت وجود فروق في اللامعيارية ومفهوم الذات يعزى لنوع السكن.

متغير عدد أفراد الأسرة:

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط في مستوى فقدان القوة يعزى لعدد أفراد الأسرة في الأردن وفلسطين، ولصالح عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أنه كلما قل عدد أفراد الأسرة زاد مستوى اللامعيارية، وزاد مستوى الحرية لدى هؤلاء الأفراد، من خلال إعطائهم المساحة الزائدة في التصرف بحرية، وعمل ما يبدو لهم، واتخاذ قراراتهم بأنفسهم، ومنحهم النقود التي يريدونها ولا حاجة لها، وهنا يمكن أن تخفي ملامح بعض أساليب التنشئة الأسرية الناجحة، ومدى التمسك بالمعايير والعادات والتقاليد، الأمر الذي يدفع بالأحداث إلى ممارسة بعض العادات السيئة مثل التدخين، وتعاطي المخدرات، والسرقة، والتعامل مع رفقاء السوء على أنهم قدوة، الأمر الذي يزيد من مستوى اللامعيارية والاتجاه نحو الانحراف بسهولة ويسر.

متغير تصنيف الحدث:

أظهرت النتائج وجود فروق في درجة فقدان القوة وفي درجة اللامعيارية ككل لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لتصنيف الحدث ولصالح المحكومين، وقد يعزى ذلك إلى أن الأحداث المحكومين يجدون صعوبة تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين، إضافة إلى شعورهم بأن المستقبل هو مستقبل مخيف لا يحتوي العديد من التنبؤات الجيدة والأهداف التي يمكن تحقيقها، فضلاً عن عدم وجود الأشخاص ممن يقدمون المساعدة لهم، الأمر الذي يزيد من مستوى اللامعيارية لديهم وعدم القدرة على أداء الواجبات المفروضة، في ضوء الأهداف والأحلام المحدودة.

وأيضاً أظهرت النتائج عن عدم وجود فروق في درجة (عدم الثقة، واللامبالاة، والتشويش) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لتصنيف الحدث، وهذا يدل على أن الفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى

الدلالة الإحصائية، والاتفاق العام في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة على هذه الأبعاد.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات في درجة اللامعيارية ككل والمحاور الفرعية (عدم الثقة، وفقدان القوة، واللامبالاة، والتشوي) يعزى لمتغير تصنيف الحدث في فلسطين أكان محكومًا أم موقوفًا، وهذا يدل على الاتفاق الكبير في وجهات النظر حول صعوبة تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين، إضافة إلى شعور الأحداث بأن المستقبل هو مستقبل مخيف لا يحتوي العديد من التنبؤات الجيدة والأهداف التي يمكن تحقيقها، فضلًا عن عدم وجود الأشخاص ممن يقدمون المساعدة لهم، وبحسب علم الباحثة لم تتفق أو تختلف نتائج هذه الدراسة مع أي من نتائج الدراسات السابقة:

متغير عمل الأب:

بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى (فقدان القوة واللامبالاة) يعزى لمتغير عمل الأب في الأردن، وكان مصدر الفروق في مستوى فقدان القوة لصالح عمل الأب الخاص، فعندما يعمل الأب في القطاع الخاص، ربما يمضي الوقت الطويل وعدم رؤية الأولاد لفترات طويلة، الأمر الذي يؤثر على مستوى اللامعيارية لديهم وخاصة فيما يتعلق بفقدان القوة والذي يتمثل أهمها في عدم اعتقاد الحدث بأن أحد يستطيع مساعدته في حل مشكلاته، والشعور بفقدان الأمل نتيجة عدم مشاركة الأب في مساعدة ابنه الحدث، إضافة إلى عدم قدرة الابن الحدث على تمتعه بالقدرات الكافية لأداء الواجبات المفروضة عليه، وذلك أيضًا نتيجة غياب الأب عن الابن وعدم التواصل والتعامل معه لساعات طويلة، وربما لأيام أو أشهر.

وجاء مصدر الفروق في مستوى اللامبالاة لصالح الأحداث الذين كان آبائهم متقاعدين، ومن ثم لصالح الأحداث الذين كان آبائهم لا يعملون، وهنا يمكن تعليل هذه النتيجة إلى عدة أسباب منها أن الأب المتقاعد كبير بالسن نوعًا ولديه نوع من الملل في التواصل مع الأبناء الأحداث والأب الذي لا يعمل لديه العديد من المشكلات التي تحجبه عن أبنائه بسبب الالتزامات المادية والتي لا يستطيع تغطيتها في ضوء البطالة، وهنا يتولد

لدى الحدث ارتفاع في مستوى اللامبالاة، فيبدأ بعمل ما يريد دون الاكتراث للنتائج، ولا يتبع أي قواعد أو أسس يعيش على ضوئها، إضافة إلى الشعور بالانزعاج حال تدل أي شخص بخصوصياتها، علماً بأنه أصبح من الأحداث المستقلين ويمارس حياته بنفسه.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في فلسطين، وهذا يدل على أن الفروق بين المتوسط الحسابية إن وجدت، فلم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية إذ تعد متساوية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث لديهم اتفاق كبير في وجهات النظر حول عناصر اللامعيارية بغض النظر عن عمل الأب، لأن الظروف هي ظروف مشتركة، لا يمكن فصلها ضمن مجتمع أصبح مشترك بالعادات والتقاليد والهموم أيضاً.

متغير دخل الأسرة:

بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التشيؤ واللامعيارية ككل يعزى لمتغير دخل الأسرة في الأردن فقط، وكان مصدر الفروق لصالح الدخل المتدني (أقل من 300 دينار)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى إهمال الأحداث لأية مبادئ أو تقاليد أو عادات جيدة تذكر، والتركيز على النواحي المادية بالدرجة الأولى وأنها أهم شيء لهم في هذه الحياة، وأن الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع، إضافة إلى شعورهم بأن المجتمع لا يكافئ الأفراد المخلصين، ويتولد هنا لديهم الرغبة في جمع الثروة والمال في الحياة للوصول إلى مستوى عالٍ من المكانة الاجتماعية والظهور أما أفراد المجتمع بأبهي حالة وأبهي صورة، وأيضاً يلاحظ أن جميع أبعاد اللامعيارية كانت ذات مستوى أعلى لدى هذه الفئة من الدخل الشهري، فهذا يقلل من المبادئ واتباع الأخلاق الحميدة والقيم الأخلاقية، وصولاً إلى المال والسلطة. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الشيخي، 2003).

أما في فلسطين فقد بيّنت النتائج عدم وجود فروق في درجة (عدم الثقة، وفقدان القوة واللامبالاة، والتشيؤ والدرجة الكلية للامعيارية) لدى الأحداث الجانحين في دور تربية

وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة، وهذا يدل اتفاق كبير بين وجهات النظر ما بين الأحداث حول أبعاد اللامعيارية ومستواها، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الشيخي، 2003)

مناقشة النتائج المتبعة بالسؤال الفرعي الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة؟
متغير الدولة:

لمناقشة هذا السؤال، تم التعرف إلى الفروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، والعمر، ومكان السكن، ونوع السكن، وعدد أفراد الأسرة، وتصنيف الحدث، وعمل الأب، ودخل الأسرة، وقد تعددت الأساليب الإحصائية المستخدمة لاستخراج النتائج، فكان لاختبار (t) دوره في استخراج النتائج، وأيضاً كان لاختبار التباين الأحادي الدور البارز في إظهار النتائج، فضلاً عن استخدام الاختبارات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق، وفيما يلي مناقشة النتائج حسب كل متغير ديموغرافي:

متغير الدولة:

أظهرت نتائج الدراسة النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث باختلاف الدولة، وتبين أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف كان أعلى ولصالح الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث الأردنية، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث في الأردن هم الأكثر عرضة للانحراف، في ضوء الانفتاح على العديد من الثقافات والعادات والتقاليد الجديدة المكتسبة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والتي باتت عاملاً مهماً في التغيير والتأثير في فئة الأحداث، إذ كانت هذه

المواقع تبت أشكالاً متعددة من صور الانحراف، كتسويق المخدرات، أو أشكال السرقة، كمغامرات يمكن للحدث القيام بها، مع الترتيب للقاءات ما بين فئة الأحداث لممارسة هذه الأشكال من الانحراف، وأيضاً للتواصل مع العديد من الجنسيات الأخرى عبر مواقع التواصل الاجتماعي العديد من التأثيرات على هذه الفئة التي يمكن أن يستقبلها الحدث ويتشبع منها بشكل سلبي قد يؤثر على سلوكه، إضافة إلى دخول العديد من الجنسيات العديدة إلى الأردن بفعل ثورات الربيع العربي، والهجرة القسرية للعديد من الجنسيات التي أثرت على فئة الأحداث مما زاد من مستوى الانفتاح والتعرف إلى العديد من السلوكيات الغربية والدخيلة على أفراد المجتمع الأردني، وهذا ما يتفق ما ذكره (البناء، 2010)، وقد يلاحظ أن هنالك رغبة من الأحداث في التخلص من السلطة الأبوية داخل المجتمع الأردني بفعل الانفتاح الزائد الذي وصل إليه الأردن، وقد وافق ذلك أيضاً مع ما ذكر في (حمودة وزين الدين، 2007)، بعكس ذلك لم يتعرض المجتمع الفلسطيني إلى ذلك، إذ يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً غير مختلط بجنسيات أخرى، فكل من يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من فلسطين، وأيضاً لدى الأحداث أهدافاً محددة تتلخص في التخلص من الاحتلال، إضافة إلى عدم الرغبة من الأحداث بالاستقلال عن عائلاتهم بفعل ما يمرون به من ظروف احتلال سيئة تفرض عليهم التلاصق بعائلاتهم والتعاقد والتعاون معها. وهنا يتوزع اهتمام الأحداث عن بعض الأمور المخلة والتي تؤثر على سلوك الأحداث.

متغير العمر:

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دار تربية وتأهيل الأحداث في الأردن باختلاف العمر، وتبين أن مصدر الفروق في درجة السلوك المنحرف كانت أعلى ولصالح الأحداث من الفئة العمرية (16-18 سنة)، وقد تُعزى هذه النتيجة أن هذه الفئة العمرية أكثر تطلعاً للمستقبل في ضوء الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب والنضج والرشد، وهنا يمكن خطر تعرض هذه الفئة إلى رفقاء السوء الذي يبنون مستقبلاً

واهمًا من خلال طرح الأفكار السيئة، أو الأفعال المخلة والجانحة للوصول إلى الهدف بأسرع وقت وأقل تكلفة، وأيضًا هنا يمكن للحدث في هذا العمر أن يرغب بالاستقلالية وشق طريق المستقبل بوحده والاعتماد على ذاته، لإثبات ذلك لأفراد عائلته، والتخلص من السلطة الأبوية وهذا ما أشار إليه المدادحة (2020)، وعادة ما يقع الحدث بالعديد من المشكلات التي تؤدي به إلى الهاوية، وما يجد الحدث نفسه إلى ملقى في زوايا دور الرعاية والتأهيل والإصلاح، وهذا يتفق مع ما ذكره (Bartol & Bartol, 2008)، فقد لاحظنا أن الجنوح يزداد عندما يزيد مستوى العمر.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين باختلاف العمر، وربما يعزى ذلك إلى تشابه ظروف الفئة العمرية أكانت كبيرة أم صغيرة، والفرص أمام هاتين الفئتين محدودة، في ضوء تشابه الطموح والموارد المتوفرة للشباب في فلسطين، وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة رمضان (2013)، والتي بينت أن معظم مرتكبي جنح الأحداث من فئة المراهقين التي تنحصر أعمارهم بين 13 - 18 سنة.

متغير مكان السكن:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ظاهرية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف مكان السكن في كل من الأردن وفلسطين، وتُعزى هذه النتيجة أن الأحداث المنحرفين في المدن يختلفون عنهم في الأرياف والمخيمات فأساليب التنشئة الاجتماعية التي ينشئون عليها تعد فارقًا في تنشئة الأحداث المنحرفين في البادية أو المخيمات أو غيرها، فالأحداث المنحرفون في المدينة يكونون منفتحين أكثر من غيرهم في المناطق الأخرى وينعمون بمستويات مختلفة من الرفاه والمستويات الترفيهية والثقافية التي تميزهم عن غيرهم، فالبينة السكنية تلعب دورًا في توجيه سلوكهم ومعتقداتهم بخلاف الأحداث في القرى والتي تتميز بعلاقات أسرية قوية تشكل عاملاً للضبط لدى أفرادها.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين يعزى لمكان السكن، فدرجة السلوك المنحرف لا يحكمها مكان السكن، أكان مدينة أم قرية أم بادية ومخيم، إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات متوفرة في كل مكان، والأمر مفتوح أمام الأحداث باختلاف التنشئة الوالدية والتي تلعب دورًا هامًا، في مدى الرقابة والتواصل مع الأحداث، الأمر الذي يجعل من الجنوح أمرًا ممكنًا أم لا، إضافة إلى أن الانحراف محكوم بالمستوى الاقتصادي للعائلات، فهو من الأمور المهمة والتي تدفع الأحداث إلى الانحراف وجني الأموال بأية طريقة كانت لتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه (الهشلمون، 2019) بأن أكثر عوامل الانحراف تأثيرًا في الأحداث هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

نوع السكن:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \leq \alpha$) في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين يعزى لنوع السكن، حيث يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن طبيعة السكان ونوعه أكان ملك أم إيجار لا يلعب دورًا هامًا في انحراف الأحداث، وإنما للبيئة الخارجية الدور الهام في ذلك، وقد يمكن للأحداث أن يلتقوا مع أصدقائهم (رفقاء السوء) خارج المنزل، والذي يعتبر بيئة غير آمنة للأحداث، وأيضًا تناول المخدرات أو المسكرات وغيره من السلوكيات الشاذة، كعكاسة الفتيات والتحرش بهن، أو ممارسة الرذيلة، وهنا أكان الحدث يسكن في منزل ملك أو إيجار، لا يمكنه ممارسة هذه السلوكيات من خلاله، ولكن يمكن أن يكون العامل الاقتصادي هو الدافع وراء الانحراف، كأن تترتب الالتزامات المادية الكثيرة على عاتق رب المنزل الذي يسكن بالإيجار أكثر من ذلك الذي يسكن بالملك، وأيضًا العكس من ذلك صحيح، فالراحة المادية أو توفر منزل ملك، فهذا يقلل من مستوى الالتزامات، ويدفع أفراد الأسرة وخاصة الأحداث لممارسة

بعض السلوكيات المنحرفة نتيجة توفر بعض المال الزائد لهم، وهذا ما أكدته (الهشلمون، 2019)، ولكن كما ورد في نتائج هذه الدراسة لم تشر النتائج إلى أية فروق تذكر في مستوى السلوك المنحرف يعزى لنوع السكن، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Firat et al., 2016).

متغير عدد أفراد الأسرة:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من الأردن وفلسطين يعزى لعدد أفراد الأسرة، فالفرق في ارتكاب الأحداث المنحرفين للسلوكيات المنحرفة لا يرجع سببها لكبر حجم الأسرة أم صغرها، فربما أن هناك مسببات وتأثيرات أخرى شكلت هذا الانحراف لدى الأحداث في كل من الأردن وفلسطين كالعوامل الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات لأرباب الأسر أو لرفقاء السوء أو فساد البيئة المحيطة أو سوء التنشئة الأسرية، أو للعوامل الاقتصادية كال فقر والبطالة التي اتضح تأثيرها على انحراف الأحداث. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الهشلمون، 2019) والتي جاء في نتائجها وجود فروق فيما يتصل بتأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

متغير تصنيف الحدث:

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لتصنيف الحدث، وتبين أن مصدر الفرق في درجة السلوك المنحرف كان لصالح فئة الأحداث من المحكومين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث المحكومين كان لديهم أسباب ودوافع تجاه تحقيق أهدافهم ورغباتهم واحتياجاتهم أكثر من الأحداث الموقوفين، فالأحداث المحكومون هم عرضة أكثر للاختلاط بغيرهم داخل دور الرعاية، لطول فترة إقامتهم عن غيرهم من الأحداث الموقوفين، ومن المحتمل تعرض هؤلاء الأحداث للاحتكاك المباشر مع غيرهم داخل دار الرعاية واكتسابهم سلوكيات جديدة، مع

احتمال نشوء علاقات صداقة وتبادل للمصالح، والتي يمكن أن تستمر هذه المصالح بعد الخروج من دار الرعاية، الأمر الذي يسمح بوجود فرص كثيرة ومتعددة للعودة إلى الانحراف وارتكاب الجرح والسلوكيات المخلة.

ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في فلسطين باختلاف تصنيف الحدث، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى تفعيل القانون العشائري في دولة فلسطين وتقديم التعهدات من قبل أولياء الأمور بعدم عودة الأحداث لفعل السلوكيات المنحرفة في ضوء ظروف الاحتلال.

متغير عمل الأب:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف عمل الأب في كل من الأردن وفلسطين، وكما ذكر سابقاً ربما يعود السبب في السلوك المنحرف لدى الأحداث إلى عوامل أخرى متمثلة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فالعمل الحر أو العمل في القطاع الخاص أو العام ليس سبباً مباشرة في اتجاه الأحداث للانحراف، وهذا ما أشارت إليه دراسة الهشلمون (2019).

متغير دخل الأسرة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \alpha)$ في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يعزى لدخل الأسرة، حيث كان مصدر الفروق لصالح فئة الأحداث من ذوي الدخل المنخفض، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث المنحرفين في الأردن من ذوي الدخل المنخفض شكل فارقاً في انحراف الأحداث عنه للفئات الأخرى من الدخل، فالعوامل المادية السيئة تلعب دوراً في انحراف الأحداث وتشكل عاملاً مهماً في ارتكابهم للسلوكيات المنحرفة، فيلجأ الأحداث المنحرفون إلى تلبية مطالبهم واحتياجاتهم بالطرق غير المشروعة لقصور أسرهم عن تحقيقها. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة

(الهشلمون، 2019)، والتي جاء في نتائجها وجود فروق فيما يتصل بتأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث تعزى لمتغير دخل الأسرة، وتتفق نتائج هذه الدراسة أيضاً مع نتائج دراسة (رمضان، 2013)، ودراسة (Sami Ullah & Uounas, 2018).

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث باختلاف دخل الأسرة في فلسطين، ويُعزى ذلك إلى أن أغلب الفئات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني دخلها الاقتصادي والنمط المعيشي متقارب، وبالتالي لا يوجد فروق طبقية واضحة داخل المجتمع.

3-4 التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة التوصيات الآتية:

1. رفع مستوى الثقة والقوة لدى الأحداث وإرشادهم بتكوين علاقات جيدة إيجابية مع أفراد المجتمع والمؤسسات الرسمية ورفع مستوى وعيهم بتنقيف أنفسهم من خلال برامج ارشادية في دور تربية وتأهيل الأحداث.
2. توعية الأحداث بالأخطار التي ربما تحدث لهم نتيجة اللامبالاة وعدم المسؤولية في السلوكيات المنحرفة، ورفع مستوى الوعي للسلوكيات المقبولة اجتماعياً، وتعريفهم بالقوانين والأنظمة التي تحمي مصالحهم مستقبلاً.
3. الحرص على تعزيز وغرس القيم الأخلاقية والدينية والعادات الاجتماعية الحسنة في سن مبكر للأطفال داخل الأسرة والمدارس ودور رعاية وتأهيل الأحداث والبيئات الأخرى التي يعيش فيها الحدث.
4. ضرورة تضمين المناهج الدراسية للدروس التي تُعرف الطلاب بمخاطر الانحراف والجريمة، وذلك ليكون طلاب المدارس على اطلاع بما يترتب عليه من مساوئ الانحراف لتجنبيهم ذلك مستقبلاً.

5. ضرورة متابعة واطلاع الأهل لما يتابعه أبنائهم من خلال الأجهزة والبرامج الإلكترونية لتجنب أبنائهم الجوانب السلبية للتكنولوجيا والتي من الممكن أن تساعد في انحرافهم.
6. معرفة الأهل على الأدوات والبرامج التي يستخدمها أبنائهم والموضوعات التي تشغل تفكيرهم حتى يحدد الأهل المناسب لأبنائهم من هذه الاستخدامات.
7. ضرورة تركيز جهود المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية على توجيه وتوعية الأحداث بمخاطر الانحراف وآثاره الوخيمة عليهم والتي من الممكن أن يتعرضوا إليها في المستقبل لتجنب انحرافهم.
8. حث الباحثين وذوي الاختصاص بعلم الاجتماع وعلم الجريمة والانحراف على إجراء مزيداً من الدراسات المقارنة حول جنوح الأحداث في ضوء متغيرات أخرى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (2010). **لسان العرب**. مج. (15)، دار صادر: بيروت.

استيتية، دلال (2004). **التغير الاجتماعي والثقافي**، عمان: دار وائل للنشر.

أسريفي، بدر (2018). **انحراف الأحداث ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة**.

مجلة القانون المغربي، دار السلام للطباعة والنشر، ع. (37).

أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف الله (2004).

المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4،

القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

إيمان، نوى (2013). **استخدام الإنترنت وعلاقته باللامعيارية عند الطلبة الجامعيين:**

دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد

خيضر بسكرة، الجزائر، مج. (30)، ع. (31)، تاريخ النشر: مايو 2013، ص

113-126.

بالحاج، مفتاح علي (2015). **قواعد ومعايير التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، مجلة**

كلية الآداب، جامعة مصراتة، ليبيا، ع. (3).

البشير، خالد (2003). **مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة**

الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

بقال، اسمي، بطاهر، بشير (2015). **أنماط المعاملة الوالدية الخاطئة كما يدركها**

الإحداث الجانحون: دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بنون- وهران الجزائر. مجلة

العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، ع. (21).

بلاش، شذى نجاح (2015). **العولمة والتغير الاجتماعي والثقافي: مجتمع الديوانية**

أ نموذجًا: دراسة انثروبولوجية. جامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، ع.

(85)، ص 650-625.

بن عمارة، محمد، موساوي، سمية (2017). أثر الطلاق على جنوح الأحداث. الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، البليدة2، ع. (4)، ص 271-283.

البناء، خليل (2010). إنحراف الأحداث بين القانون والمجتمع، عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ص16.

بوخميس، بوفولة (2010). الانحراف - مقارنة نفسية واجتماعية، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

بوغرزة، رضا (2017). شبكة الانترنت وعلاقتها باكتساب السلوك الانحرافي لدى الشباب المراهق- دراسة ميدانية بثانوية مدينة جيجل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تربية، جامعة سطيف 2، الجزائر.

الترسالي، محمد (2017). ديناميات التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصحراوي من البداوة إلى التمدن: دراسة سوسولوجية لمنطقة الساقية الحمراء. مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، المغرب، ع. (29)، ص 155-163.

الترسالي، محمد (2015). نظرية العوامل ودورها في تفسير مقولة التغير الاجتماعي والثقافي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، المغرب، ع. (8)، ص 179-192.

التير، مصطفى عمر (2008). التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في المجتمع العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2016. رام الله، فلسطين.

جونز، فيليب (2010). النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة. ط1، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

الحسن، إحسان محمد (2005). علم اجتماع الأسرة، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحسن، إحسان محمد (2015). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن.

حلاسة، فايزة (2017). **علاقة أساليب التنشئة الاجتماعية بظهور اللامعيارية في السلوك الاجتماعي للشباب**. **مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية**. ع. (4). ص 184-216. تاريخ النشر مارس 2017.

حمزة، أحلام، هبيته، صبرين (2020). **مقاربة مفاهيمية لجنوح الأحداث**، **مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية**، جامعة عاشور زيان الجلفة، مج. (3) ع. (4)، ص 11-20 تاريخ النشر سبتمبر 2020.

حمودة، منتصر وزين الدين، بلال (2007). **انحراف الأحداث - دراسة فقهية في ضوء علم الاجرام والعقاب والشريعة الإسلامية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

حميميد، فاطمة (2018). **شخصية الحدث الجانح: دراسة نفسية انثربولوجية بمركز الحماية للذكور بمدينة تلمسان**. **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع. (12).

حميميد، فاطمة (2018). **شخصية الحدث الجانح: دراسة نفسية انثربولوجية بمركز الحماية للذكور بمدينة تلمسان**. **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ع (12).

خصاونة، قيس، العجيلي، شذى (2021). **الشخصية اللامعيارية "الأنومي" وعلاقتها بالضغوط النفسية وتوكيد الذات لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن**. **دراسات-العلوم التربوية**. مج. (48)، ع. (1)، ص 63-81.

دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية (2014). **جنوح الأحداث في المجتمع العماني**. وزارة التنمية الاجتماعية، المديرية العامة للتخطيط والدراسات، عُمان.

الذئب، امباركة (2017). **التفكك الأسري وأثره على الأبناء**. **المجلة الليبية للدراسات**، ع. (13)، دار الزاوية للكتاب.

الرفوع، ساجدة إبراهيم (2019). مؤشرات اللامعيارية وعلاقتها بالإقدام على الانتحار في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص علم الجريمة/قسم علم الاجتماع. جامعة مؤتة، الأردن.

الرياني، علي محمد (2016). التخلخل القيمي وعلاقته بانتشار بعض المظاهر والسلوكيات السلبية لدى الشباب الليبي. مجلة كلية الآداب. جامعة مصراتة. ليبيا. ع. 7. ص 91-113. أكتوبر 2016.

الزين، صالح علي، زهري، زينب محمد (1996). قضايا في علم الاجتماع والانثروبولوجيا: أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية، بنيغازي: جامعة قار يونس.

السعدي، خالد حربي، (2012م). المعاملة الجنائية للأحداث الجانحين في القانون الكويتي، دراسة مقارنة، ط1، القاهرة: دار النهضة.

سعيدة، اعراب (2013). التكنولوجيا وتحديات تغيير قيم الموارد البشرية -دراسة ميدانية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، ع. (17)، ص 83-123.

السالموطي، نبيل، (1403هـ)، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، ط1، دار الشروق: جدة.

السمري، عدلي محمود (2011). علم الاجتماع الجنائي. ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الشاذلي، فتوح عبد الله (2006). المسؤولية الجنائية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الشبيلي، أحمد جاسم، العبيدي، سلوان فوزي (2012). البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة: دراسة نظرية تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج. (1)، ع. (10).

شفلوت، جعفر (2016). الأبعاد الاجتماعية للجريمة المعاصرة وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع السعودي. مجلة آداب، جامعة الخرطوم، ع. (36).

الشيخ، نور الدين (2017). جنوح الأحداث العوامل وسبل الوقاية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، ع. (11).

شينار، سامية، آية، بولحبال (2020). دور وسائل الإعلام والاتصال في إكساب السلوك الجانح للأحداث. مجلة الإحياء، مج. 20، ع. (27)، ص. 825-838.
صبري، لبنى (2021). العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال وعلاقتها بالانحراف الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المدارس، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر، ع. (191).

الضعيف، صلاح (2017). أهمية برامج الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث. مجلة البحوث العلمية، جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج. (2)، ع. (3).

عبد الجواد، مصطفى خلف (2009). نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط1، الأردن: دار المسيرة.

عثمان، أحمد سلطان (2002). المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين دراسة مقارنة، القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر.

العزة، رغدا (2014). علاقة الرعاية المؤسسية للأحداث في دور الرعاية والحماية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وجنوح الأحداث. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

العكايلة، محمد (2006). اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث. ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العكايلة، محمد سند (2006). اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العلوان، ميسر (2016). فاعلية برنامج إرشادي جمعي يستند إلى العلاج المعرفي السلوكي في خفض السلوك العدواني وتحسين تقدير الذات لدى عينة من

- الأحداث الجانحين في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- علي، إيهاب عبد الخالق (2013). التوافق الاجتماعي لأطفال الشوارع، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- علي، سالم (2013). قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث: دراسة ميدانية على عينة من الأحداث في مدينة طرابلس. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مج. (3) ع. (2).
- عماد، عبد الغني (2006). سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمر، مختار أحمد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، مج. (1)، ط1، القاهرة: عالم الكتب.
- عوض، السيد (2018). التطور التكنولوجي والجريمة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، مصر، ع. (16)، 226-249.
- غدنز، أنتوني (2005). علم الاجتماع مع مدخلات عربية. (ترجمة: فايز صياغ). بيروت: المنظمة العربية للترجمة (سنة النشر الأصلية 2001).
- الغزوي، فهمي، الخزاعلة، عبد العزيز، عمر، معن، البنوي، نايف، الطاهر، جنان (1994). المدخل إلى علم الاجتماع، ط2، عمان: دار الشروق.
- الفرايدي، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد (2001). كتاب العين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص 176.
- الفيافي، زينب علي (2020). أثر عوامل التغيير الثقافي في إحداث الاغتراب الاجتماعي: دراسة ميدانية على بعض الأسر السعودية في مكة المكرمة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السعودية.
- قانون الأحداث الأردني (2014). رقم (32)، لعام 2014.
- قانون حماية الأحداث الفلسطيني (2016). رقم (4)، لعام 2016.

القرشي، غني ناصر (2011). علم الجريمة، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
قطيشات، وائل حكم، (2017م). العدالة الجنائية للأحداث في التشريع الأردني، مجلة
دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج. (44)، ع. 4، ص
383-367.

كركوش، فتحية (2011). ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات
الجامعية: الجزائر.

ليمان، جينيفر (2013). تفكيك دوركايم نقد ما بعد بعد بنيوي. (ترجمة: محمود أحمد
عبد الله). القاهرة: المركز القومي للترجمة. (سنة النشر الأصلية 1993).

مخامرة، فتحي أحمد (2017). العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث في
فلسطين من وجهة نظر شرطة الأحداث ومراقبي السلوك والاحداث أنفسهم.

رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
المدادحة، بسام (2020). اهتمامات ميللر البؤرية وعلاقتها بانحراف الأحداث في
المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في دور تربية ورعاية الأحداث، رسالة
ماجستير غير منشورة في تخصص علم الجريمة/قسم علم الاجتماع. جامعة مؤتة،
الأردن.

معتوق، علاء ذيب (2013). العدالة الإصلاحية للأحداث في التشريعات الأردنية ومدى
موائمتها مع المعايير والمبادئ الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان
العربية، الأردن.

منظمة الأمم المتحدة (1989). اتفاقية حقوق الطفل، المادة الأولى، نيويورك.

نبيل، رمزي (2019). النظرية السوسيولوجية المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها
المحدثة، قراءة وبحوث. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

والاس، رث وولف، ألسون (2011). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق
النظرية الكلاسيكية. (ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني). الأردن: دار المجدلوي

للنشر (سنة النشر الأصلية 2006).

الوريكات، عايد عواد (2013). نظريات علم الجريمة، ط2، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

وليامز، فرانك ومكشان، ماريلين (2013). نظرية علم الجريمة. (ترجمة: ذياب البداينة وعارف الخطار وخولة الحسن ورافع الخريشة). الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع. (سنة النشر الأصلية 2010).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Agnew, Robert. (1992). **Foundation for a general strain theory of crime and delinquency**. *Criminology*, 30, 47-87.
- Agnew, Robert (1953). **Juvenile Delinquency Causes and Control**, Los Angeles, California: Roxbury Publishing Company, p13-15.
- Antonaccio, Olena & Smith, William R & Gostjev, Feodor A. (2015). Anomic Strain and External Constraints: A Reassessment of Merton's Anomie/Strain Theory Using Data from Ukraine. *International Journal Offender Therapy and Comparative Criminology*, Vol. 59 (10): P 1079-1103.
- Arash Heydari, Behrang Mohamadi, Ali Teymoori, Sajad Sarhadi (2012). The effect of Socioeconomic Status and Anomie on Illegal Behavior, *Asian Social Science*, **Published by Canadian Center of Science and Education**, Vol.9 No. 2, 2012
- Baba, Maznah, & Ahmad, Sa'odah, & Jaafar, Juliana. (2007). **Juvenile Delinquency: Definitions, Trend and Governmental Efforts to Curb the Problem**. University Putra Malaysia, Conference: Round Table Discussion on Youth - Ministry of Youth Culture and Sport, 2007.
- Bernard, j. Thomas. (1987). Testing Structural Strain Theories. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, Vol. 24 (4), P 262-280.
- Bronner, Ethan. (2011). **Virtual bridge allows strangers in Mideast to seem less strange**, **New York Times**, 9 July 2011. Website:<http://www.abrahamicalliance.org/aai/news/virtual-bridge-allows-strangers-mideast-seem-less-strange?page=1>
- Bartol, Curt R. Bartol, Anne M. (2008). **Criminal Behavior, A Psychosocial Approach**, 8th Edition: Pearson Education International.
- Cao. Liqun. (2004). Is American Society More Anomic? A Test of Merton's Theory with Cross-National Data. *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice*, Vol. 28 (1): P 15-32.
- Case, Steve & Johnson, Phil & Manlow, David & Smith, Roger & Williams, Kate (2017). **Criminology**: Oxford University Press.
- Cullen, Francis T. & Agnew, Robert. (2015). **Criminological Theory: Past to Present**. Roxbury Publishing Company.
- Deflem, Mathieu (2015). **Anomie: History of the concept**, *International Encyclopedia of Social and Behavioral Sciences*, Second Edition. Pages 718-721.

- Durkheim, Emile (1952). **Suicide. A Study in Sociology**. 2nd Edition, Translated by John A. Spaulding and George Simpson, Published 2002 by Routledge.
- Durkheim, Emile (1994). **The Division of Labour in Society**. London, Macmillan Press. Translated by George Simpson. P 61.
- Gibbons, Don C (1977). **Society, Crime, and criminal careers**: Prentice-Hall Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, p 199, 226, 247.
- Hale, Sylvia M. (1990). **Controversies in Sociology a Canadian Introduction**. Copp Clark Pitman Ltd., Canada.
- Healy, Deirdre (2018). **From Celtic Tiger to Celtic Phoenix: Exploring the Relationship Between Anomie and Crime in Ireland**. Journal Deviant Behavior.
- Heidensohn, Frances (1989). **Crime and Society**, England: Macmillan. P 39.
- Irmak, Fatih & Cam, Taner (2014). An overview of Durkheim and Merton's social anomie. *International Journal of Human Sciences*. Vol: 11 issues: 2, pages: 1297-1305.
- Lonnie M. Schaible¹ and Irshad Altheimer². (2015). **Social Structure, Anomie, and National Levels of Homicide**. International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology.
- McConnell, Julie Ellen. (2012). *Five Devastating Collateral Consequences of Juvenile Delinquency Adjudications You Should Know Before You Represent a Child*. University of Richmond, Va. Law., Dec. 2012, at 34.
- Merton, Robert (1938). **Social Structure and Anomie**. American Sociological Review 3(5): 672-682.
- Merton, Robert (1968). **The Social Theory of Social Structure**. New York, The Free Press.
- Muncie, John and McLaughlin, Eugene eds. (2012). **The Sage Dictionary of Criminology** (3rd ed.). London: Sage
- Murphy, Daniel S. & Robinson, Mathew B. (2008). The Maximizer: clarifying Merton's theories of anomie and strain. *Theoretical Criminology*, Vol. 12 (4): P 501-521.
- Siegel, Larry (2003). *Criminology*: Thomson Learning, Wadsworth.
- Rathinabalan, Indiran, & Naaraayan, Sridevi (2017). Effect of Family Factors on Juvenile Delinquency. *International Journal of Contemporary Pediatrics*, 4 (6), 2079-2082.
- Ritzer, George (2015). **Introduction to Sociology**, Sage Publications.
- Santrock, John W. (2012). **A topical approach to lifespan development (6th Ed.)**. New York: McGraw-Hill.

- Su, Zhenhua & Ye, Yanyu & Wang, Pu (2018). Social change and generalized anomie: Why economic development has reduced social trust in China, *International Sociology*, Vol: 34 issue: 1, pages: 58-82. Website:<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01639625.2018.1519137>
- Van der Put, Claudia, & De Ruiter, Corine. (2016). Child maltreatment victimization by type in relation to criminal recidivism in juvenile offenders. *BMC Psychiatry*, 16(1).
- Zhao. Ruohui, & Cao. Liqun. (2010). Social Change and Anomie: A Cross-National Study, *Social Forces*, *Oxford University Press*, Vol. 88, No. 3, p 1209-1229.

الملاحق

الملحق (أ)
الاستبانة بصيغتها النهائية



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

عزيزي الشاب المحترم / عزيزتي الشابة المحترمة تحية طيبة وبعد..
تقوم الطالبة بإجراء دراسة علمية بعنوان

العلاقة بين اللامعيارية والجنوح الأحداث

دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

The Relationship Between the Anomie and Juvenile Delinquency
A comparative study between Jordan and Palestine (West Bank and Gaza Strip)

وذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع - تخصص علم الجريمة أرجو التكرم بقراءة فقرات الاستبانة، ثم إبداء رأيكم في الحقل المناسب أمام كل فقرة، بكل دقة وموضوعية. علماً بأن الإجابات الواردة في هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وفي سرية تامة. فأنتم محل اهتمام كون لكم دور أساس في المجتمع والأمل الذي يبني عليه المستقبل.
شكراً لكم تعاونكم واهتمامكم، وفقكم الله..

المشرف:

الاستاذ الدكتور قبلان المجالي

الطالبة:

لبنى صبري

ضع إشارة داخل المربع الذي تريد الإجابة عن السؤال

					اسم دار الرعاية:	
فلسطين					الأردن	الدولة:
أنثى					ذكر	النوع الاجتماعي:
من 16 إلى 18					من 12 إلى 15	العمر:
مخيم		بادية	قرية		مدينة	مكان السكن:
اجار					ملك	نوع السكن:
أكثر من 8 أشخاص			4 أشخاص-7	أقل من 4 أشخاص		عدد أفراد الأسرة:
موقوف					محكوم	تصنيف الحدث:
لا					نعم	هل الأب على قيد الحياة؟
لا					نعم	هل الأم على قيد الحياة؟
منفصل		أرمل	مطلق	متزوج أكثر من زوجة	متزوج من والدتك	الحالة الاجتماعية للأب
منفصلة		أرملة	مطلقة	متزوجة من غير والدك	متزوجة من والدك	الحالة الاجتماعية للأم
لا أعلم		دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	ثانوية عامة وأقل	مستوى تعليم الأب
لا أعلم		دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	ثانوية عامة وأقل	مستوى تعليم الأم
متقاعد		لا يعمل	أعمال حرة	قطاع خاص	قطاع حكومية	عمل الأب
متقاعدة		لا تعمل	أعمال حرة	قطاع خاص	قطاع حكومية	عمل الأم
لا أعلم		أكثر من 800	800 - 501	500 - 300	أقل من 300	دخل الأسرة الشهري (بالدينار)
غير ذلك		أحد الأقارب	الأم	الأب	الأب والأم	قبل دخولك المركز كنت تسكن مع:
				لا	نعم	هل أنت منتسب إلى المدرسة؟
				لا	نعم	هل سبق أن عملت؟
			ثلاث مرات أو أكثر	مرتين	مرة واحدة	عدد المرات دخولك دار الرعاية

			ثلاث مرات أو أكثر	مرتين	مرة واحدة	عدد المرات التي ارتكبت فيها السلوك الجانح
		ثلاث مرات أو أكثر	مرتين	مرة واحدة	ولا مرة	عدد المرات التي تم الاعتداء عليك
دوافع شخصية	استخدام الانترنت وبرنامج التواصل الاجتماعي	الأقارب	أحد الأصدقاء	الوالدين أو أحدهما		الشخص الذي أثر فيك لارتكاب الجنحة
						التهمة الموجهة إليك
	أكثر من سنتين	أكثر من سنة إلى سنتين	من 6 أشهر إلى سنة	أقل من 6 أشهر		المدة مكوثك في دار الرعاية
			لا	نعم		هل دخل أحد عائلتك مركز إصلاح؟

ضع إشارة داخل المربع الذي تريد الإجابة عن السؤال

الرقم	الفقرات	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	إطلاقًا
1.	أوضاع الناس تتجه إلى الأسوأ.					
2.	غالبًا ما أشعر أن حياتي لا معنى لها.					
3.	أهدافي بالحياة مهزوزة					
4.	أعتقد أن القانون يتساهل مع الأغنياء.					
5.	يستضعف المجتمع الملتزمين بالقوانين.					
6.	أشعر بأنني منبوذ داخل أسرتي.					
7.	تضيق الحقوق إذا لم يتم الحصول عليها بالقوة.					
8.	الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية ليست ضمن أولوياتي					
9.	أشعر بأن حياتي تحكمها قوانين عفا عليها الزمن.					
10.	أشعر بأن هناك فرق بيني وبين أصدقائي.					
11.	أعتقد بأنني لا أستطيع إنجاز جميع الأعمال الموكلة إلي.					
12.	أشعر بالغيرة عندما أرى شخصًا يعيش بمنزل أفضل من منزل عائلتي.					
13.	الأطفال ضحية المجتمع.					
14.	لن أنجح بالحياة لأنه ليس لدي من يدعمني					
15.	الناس يتعاملون معي بطريقة غير عادلة.					
16.	أشعر أن حياتي مليئة بالإحباطات.					
17.	أشعر بالخوف من الأشخاص الأقوياء جسديًا.					
18.	أفتقد إلى الشعور بالسعادة عندما أنجز عملاً جيدًا					
19.	أشعر بأن المستقبل مخيف.					
20.	أشعر بالأمان عند مصاحبتي للأصدقاء الأقوياء.					
21.	أشعر بفقدان الأمل.					
22.	أشعر بدنو مستواي الفكري لإكمال تعليمي.					
23.	أشعر برغبة في الانسحاب من الحياة.					
24.	أفتقد الشعور بالسيطرة على حياتي					

					25. على الرغم من الجهود التي أبدلها إلا أن الأمور لا تتحسن.
					26. أعتقد أنه لا أحد يستطيع مساعدتي في حل مشكلاتي.
					27. يصعب عليّ تحقيق النجاح في ظل عدم التطبيق العادل للقواعد والقوانين.
					28. أهدافي بالحياة محدودة.
					29. أعتقد أنني لا أتمتع بالقدرات الكافية لأداء واجباتي المفروضة عليّ.
					30. ليس هناك قواعد محددة أعيش على ضوئها.
					31. أتبع فقط القواعد التي تعجبني شخصياً.
					32. أشعر برغبة دائمة في الانتقام من الناس الظالمين.
					33. أعمل ما أريد دون الاكتراث بالنتائج.
					34. أنزعج من تدخل والداي بأموري الشخصية.
					35. أشعر بعدم المسؤولية تجاه أفعالي.
					36. أقوم بالتصرفات التي تجرح شعور الآخرين.
					37. التعليم الجيد لا يساعدني للنجاح في حياتي.
					38. ليس من السهل أن يؤثر أحدٌ على سلوكي.
					39. أهم شيء في الدنيا مصلحتي.
					40. العلاقات الاجتماعية قائمة على المصالح.
					41. الناس تحترم فقط من يمتلك المال حتى لو امتلكه بطريقة غير شرعية.
					42. أفقد الرغبة في مساعدة المظلومين.
					43. للحصول على المال ليس المهم أن تكون الطريقة صحيحة أو خاطئة بل يكفي أن تكون سهلة.
					44. أتهرب من الأشخاص الذين يطلبون المساعدة مني.
					45. أشعر بعدم الاهتمام من أسرتي.
					46. أعتقد أن وجودي غير مهم لأي أحد.
					47. يتعامل الناس معي بطريقة مادية.

					48. أقوم بالأعمال التي تريدها عائلتي فقط مقابل مكافأة.
					49. أود أن أجمع ثروة كبيرة في حياتي.
					50. العالم يتغير بسرعة وهذا يشكل صعوبة في مواكبته.
					51. المال يوفر كل شيء نريده.
					52. الوضع الاقتصادي للأفراد يحدد مكانتهم في المجتمع.
					53. مهما عملت بجدّ، لن أحصل أبداً على نفس الفرص التي يحصل عليها أقراني.
					54. يعتبر المال أهم شيء في الحياة.
					55. أفقد الشعور بالانتماء إلى أسرتي
					56. أفقد الشعور بأنني عنصر فعّال في المجتمع
					57. ليس لدي أي طموحات أسعى إلى تحقيقها في المستقبل
					58. من الصعب تطبيق القيم الاجتماعية على أرض الواقع.
					59. المجتمع لا يكافئ الأفراد المخلصين.

قياس السلوك المنحرف:

الرقم	الفقرات	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	إطلاقًا
60.	أقبلت على تعاطي المخدرات. (أي نوع من أنواعه)					
61.	قمت بتعاطي المسكرات.					
62.	قمت بابتزاز الأشخاص واستغلالهم ماديًا.					
63.	مارست العنف مع كل من يخالفني الرأي.					
64.	تعديت بالضرب على شخص.					
65.	قمت بالاعتداء على أحد أفراد العائلة وإيذائه.					
66.	مارست التسول.					
67.	قمت بسرقة بعض الأشياء رخيصة الثمن.					
68.	قمت بسرقة بعض الأشياء باهظة الثمن.					
69.	حاولت الاعتداء على الممتلكات العامة. (محطة باص، منزله، مدرسة...)					
70.	أشعر بالفخر عندما أخرق القانون.					
71.	أتعلم من المسلسلات والأفلام أساليب حديثة في (ابتزاز الناس، السرقة، معاكسة الفتيات، الضرب...).					
72.	قمت بالترويج للمخدرات.					
73.	أسب الذات الإلهية.					
74.	أسب وأشتم وأذم الناس.					
75.	حاولت معاكسة الفتيات.					
76.	حاولت اغتصاب الفتيات.					
77.	قمت بابتزاز الفتيات/ الشبان من خلال الصور لهن/ لهم.					
78.	مارست الرذيلة مع الفتيات/ الشبان.					
79.	اعتديت على الأطفال جنسيًا.					
80.	أستطيع السرقة دون أن أنكشف.					
81.	عند ابتزاز الناس أستطيع أن أجنبي القدر الذي أريده					

					من المال.	
					تاجرت بال ممنوعات وحصلت على المال سريعاً.	82.
					حملت الأدوات الحادة الممنوعة حتى تهابني الناس.	83.
					أدافع عن نفسي باستخدام الأدوات الحادة الممنوعة.	84.
					قمت بإزعاج كبار السن.	85.
					أقود السيارة دون حيازة رخصة.	86.
					قمت بتشكيل العصابات وفرض الإتاوات على بعض الأفراد بهدف جمع المال.	87.

الملحق (ب)

أسماء السادة أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	الاسم	مكان العمل
1.	الأستاذ الدكتور ذياب البداينة	أستاذ في قسم علم الاجتماع/ تخصص علم النفس الاجتماعي الجنائي/ جامعة قطر/ قطر
2.	الأستاذ الدكتور راجي الصرايرة	أستاذ في قسم علم النفس/ كلية العلوم التربوية/ جامعة مؤتة/ الأردن.
3.	الأستاذ الدكتور رافع الخريشا	أستاذ في قسم علم الاجتماع/ كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤتة/ الأردن.
4.	الأستاذ الدكتور سليم القيسي	أستاذ في قسم علم الاجتماع/ كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤتة/ الأردن.
5.	الأستاذ الدكتور عايد وريكات	أستاذ في قسم علم الاجتماع/ تخصص علم إجرام/ كلية العلوم الاجتماعية/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
6.	الأستاذة الدكتورة فهمية كريم رزيح المشهداني	أستاذة في قسم علم الاجتماع/ تخصص علم الاجتماع الجنائي/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ العراق.
7.	الأستاذة الدكتورة ماجدة شاكر مهدي	أستاذة في قسم علم الاجتماع/ تخصص مشكلات اجتماعية/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ العراق.
8.	الدكتورة ماريان عزمي فهمي	مدرسة في قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة طنطا/ مصر.
9.	الأستاذ الدكتور محمد سعيد إبراهيم	أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة طنطا/ مصر.
10.	الأستاذ الدكتور محمد شاهين	أستاذ في الإرشاد النفسي والتربوي/ عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

الملحق (ج)
كتب تسهيل المهمة



Re.....

Date:.....

الرقم: ك.د.ع/ل/ ٥٥٧٤٥

التاريخ:

الموافق:

السادة وزارة التنمية الاجتماعية/فلسطين المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

فارجو التكرم بمخاطبة من يلزم لتسهيل مهمة الطالبه لبنى عكرمة صبري والتي تدرس في جامعة مؤتة دكتوراه /علم جريمة الرقم الجامعي(820171611073) ، وذلك من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد دراستها والموسومة بـ 'العلاقة بين اللامعيارية والسلوك المنحرف لدى الاحداث المحكومين-دراسة ميدانية مقارنة بين الاردن وفلسطين/الضفة الغربية' استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه. شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة ، لتحقيق أهدافها في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمر نواف المعايطة



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

FEL :03/2372380-99

Ext. 6131-4050

FAX:03/ 2375694

dean_dgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo

ط ب / تسهيل مهمة

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

التفون: 03/2372380-99

فاكس: 6131-4050

03/2 375694

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني <http://www.mutah.edu.jo/gradest/derajat.htm>



وزارة التنمية الاجتماعية

الرقم س / 1 / 7366
التاريخ 1441 / /
الموافق 2020 م / 6 / 16

الاستاذ الدكتور عمر نواف المعاينة
عميد كلية الدراسات العليا / جامعة مؤتة

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة لبنى عكرمة صبري

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ك.د.ع/3071/95/107 تاريخ 2019/12/15، والمتضمن تسهيل مهمة الطالبة لبنى عكرمة صبري الرقم الجامعي(820171611073) والتي تدرّس في جامعة مؤتة دكتوراه علم جريمة وذلك من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بعنوان "العلاقة بين اللامعيارية والسلوك المنحرف لدى الأحداث المحكومين- دراسة ميدانية مقارنة بين الاردن وفلسطين/ الضفة الغربية"، إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

ارجو العلم بعدم ممانعة الوزارة من تسهيل مهمة الطالبة المذكورة بإعلاءه، وتعبئة الإستمارة المرفقة، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين في الدور والمراكز الخاصة بالفئة المستهدفة، شريطة الإلتزام بالأنظمة والتعليمات المعمول بها، وعلى أن يتم تزويد الوزارة بنسخة من الدراسة المذكورة حال اعتمادها.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

/ وزير التنمية الاجتماعية

بسمه موسى اسحاق

الأمين العام
د. براق صالح الضمور

لستاف عطوفة الأمين العام
لستاف مدير السياسات والإستراتيجيات
لستاف رئيس قسم السياسات الاجتماعية
م 2020/6/16

الملصقة الأردنية الهاشمية

هاتف: 5679927 و 5679961 و 982+ ص.ب 6720 عمان 11118 الأردن للموقع الإلكتروني WWW.MOSD.GOV.JO

اسم الطاق العربي: موقع وزارة التنمية الاجتماعية. الأردن



التاريخ : 2020/10/13

حضرة الاخ مالك ابو خليل المحترم
مدير مؤسسة دار الامل للملاحظة والرعاية الاجتماعية
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الباحثة لبنى عكرمة صبري

تهديكم الادارة العامة لشؤون الاسرة أطيب تحياتها، وبالإشارة الى الموضوع اعلاه، وبناء على توجيهات معالي الوزير بالتعاون مع الباحثة المذكورة، والتي تقوم باعداد دراسة دكتوراة حول الاحداث، نأمل من حضرتكم التعاون معها في تعبئة الاستبيان الخاص بالاحداث، علماً انه سيتم تعبئة الاستبيان من قبل الحدث نفسه او العاملين في المؤسسة وليس الباحثة وذلك حفاظاً على اجراءات التباعد والوقاية من فيروس كورونا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،،

عاصم خميس

مدير عام شؤون الاسرة والطفولة

نسخة :

-الوكيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية والرعاية حفظه الله
- مدير مديرية تنمية رام الله المحترم



التاريخ : 2020/10/13

حضرة الاخـت نهى ابو عيشة المحترمة
مدير مؤسسة دار رعاية الفتيات
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الباحثة لبنى عكرمة صبري

تهديكم الادارة العامة لشؤون الاسرة أطيب تحياتها، وبالإشارة الى الموضوع اعلاه، وبناء على توجيهات معالي الوزير بالتعاون مع الباحثة المذكورة، والتي تقوم باعداد دراسة نكتورة حول الاحداث، نأمل من حضرتكم التعاون معها في تعبئة الاستبيان الخاص بالاحداث ، علماً انه سيتم تعبئة الاستبيان من قبل الحدث نفسه او العاملات في المؤسسة وليس الباحثة وذلك حفاظا على اجراءات التباعد والوقاية من فيروس كورونا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

عاصم خميس

E. A. H.

مدير عام شؤون الاسرة والطفولة

نسخة :

-الوكيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية والرعاية حفظه الله
-مدير مديرية تنمية بيت لحم المحترم



التاريخ : 2020/12/8

حضرة الاخ محمود موافي المحترم
نائب مدير الادارة العامة للأسرة والطفولة / قطاع غزة
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : تسهيل مهمة الباحثة لبنى عكرمة صبري

تهديكم الادارة العامة لشؤون الاسرة أطيب تحياتها، وبالإشارة الى الموضوع اعلاه، وبناء على توجيهات معالي الوزير بالتعاون مع الباحثة المذكورة، والتي تقوم باعداد دراسة نكتورة حول الاحداث، نأمل من حضرتكم التعاون معها في تعبئة الاستبيان الخاص بالاحداث، علماً انه سيتم تعبئة الاستبيان من قبل الحدث نفسه او العاملين في المؤسسة (مؤسسة الربيع) وليس الباحثة وذلك حفاظا على اجراءات التباعد والوقاية من فيروس كورونا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،،

عاصم خميس

مدير عام شؤون الاسرة والطفولة

نسخة :

- الوكيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية والرعاية حفظه الله
- الوكيل المساعد لشؤون المديریات / المحافظات الجنوبية



Re.....

Date:.....

الرقم: ك.د.ع.ل.ن. / ٢٥ / ٢٠١٤

التاريخ:

الموافق: ١٥ / ١٢ / ٢٠١٤ م.

السادة وزارة التنمية الاجتماعية/الاردن المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

فارجو التكرم بمخاطبة من يلزم لتسهيل مهمة الطالبه لبنى عكرمة صبري والتي تدرس في جامعة مؤتة دكتوراه /علم جريمة الرقم الجامعي(820171611073) ، وذلك من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد دراستها والموسومة بـ" العلاقة بين اللامعيارية والسلوك المنحرف لدى الاحداث المحكومين-دراسة ميدانية مقارنة بين الاردن وفلسطين/الضفة الغربية" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه. شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة ، لتحقيق أهدافها في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمر نواف المعايطه

٢٠١٤ / ١٢ / ١٥

٢٠١٤ / ١٢ / ١٥



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 6131-4050

FAX:03/ 2375694

dcan_dgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo

ط ب / تسهيل مهمه

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

براعي: 6131-4050

فاكس: 03/2 375694

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

<http://www.mutah.edu.jo/gradesi/derasat.htm>

الملحق (د)

الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث حسب نوعها

إحصائيات الأردن

انجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي للأعوام (2017، 2018، 2019، 2020)

الإنجازات				مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	
1901	2722	2588	2347	عدد الأحداث الداخليين في دور تربية وتأهيل الأحداث.
454	476	629	542	عدد الأحداث المكررين الداخليين في دور تربية وتأهيل الأحداث
593	636	523	655	عدد الأحداث المنتفعين من دور تربية وتأهيل الأحداث الذين تم تدريبهم مهنيًا لسوق العمل.
1633	2422	2180	2101	عدد الأحداث الموقوفين في دور تربية الأحداث.
268	300	408	246	عدد الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث.
1950	2741	2531	2309	عدد الأحداث الخارجين من دور الأحداث ويعيشون مع أسرهم
2146	4425	3223	1245	عدد الأحداث الذين لم يتم حجز حريتهم وتم إنتهاء قضاياهم بالتسوية في مكاتب الخدمة الاجتماعية/ شرطة الأحداث.
4000	4292	5511	3496	عدد قضايا الأحداث المحولين إلى المحاكم.
200	198	87	96	عدد الأحداث الموضوعين تحت إشراف مراقب السلوك بموجب قرار قضائي.
6099	6335	5139	4142	عدد الحالات التي تعاملت معها مكاتب الخدمة الاجتماعية في شرطة الأحداث.
4337	5363	5640	4936	عدد الأحداث المودعين في نظارات الأحداث.
10375	10720	6708	5617	عدد دراسات الحالة الاجتماعية المقدمة لحالات العنف الأسري من مكاتب الخدمات الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة وأقسامه.
373	344	542	345	عدد النساء المعنفات اللواتي تم إيداعهن في دور الوفاق الأسري.

تراكمي		عدد الداخلين لدور تربية وتأهيل الاحداث حسب نوع التهم				
عام 2018	نوفمبر-19	عام 2017	عام 2016	عام 2015	عام 2014	التهمه
813	724	737	724	759	812	المسرقة
26	18	26	34	38	42	القتل
29	15	15	26	24	36	الشروع بالقتل
45	12	40	22	28	13	اتلاف اموال الغير
478	515	530	548	587	747	الايداء البسيط / المشاجرة
68	74	87	83	0	0	الايداء البليغ
245	263	255	218	184	185	القضايا الجنسية
49	35	28	70	86	116	القضايا المسلكيه
2	4	0	4	9	0	تجمهر غير مشروع
3	5	6	3	10	10	الخطف
8	5	2	3	0	0	السلب
8	6	17	10	6	6	التسبب بالوفاه
3	1	1	5	0	0	اقتلاق جرائم
0	0	0	3	0	0	اقتساد رابطه زوجية
9	3	8	7	0	0	نم وقدح وتحقير
46	38	50	42	27	21	الاقتراء / شهادة الزور
14	30	10	21	17	0	حيازة سلاح بدون ترخيص
17	1	11	6	7	25	اعمال ارهابية
629	631	432	389	195	158	قضايا المخدرات
15	1	19	29	21	50	مخالفات عامة
4	1	16	68	13	2	مخالفات السير
16	24	14	20	31	27	اضرام حرانق
7	1	0	6	2	9	فرار من الحفظ القانوني
4	3	3	6	0	0	انتحال شخصية
8	4	8	1	2	0	التزوير
26	38	13	15	8	0	مقاومة ، اعتداء على رجال امن او الموظفين
0	0	2	4	0	0	امانة لثغور لبيني
3	14	9	18	5	0	جرائم الكترونية
0	0	0	1	0	0	ايواء قاصر
1	0	1	3	2	5	سوء امانة
10	5	7	4	1	0	احتيال
2	1	0	8	0	0	التهديد
0	0	0	0	0	2	الاتفاق الجنائي
0	0	0	0	0	4	تجارة اسلحة
0	0	2347	2401	2062	2270	المجموع

0	0
2472	2588

إحصائيات فلسطين (الضفة الغربية)

Ministry of Social Affairs



وزارة الشؤون الاجتماعية

إحصائية الأحداث السنوية

لعام (2015)

جدول رقم (1) توزيع الأحداث حسب المخالفة والفئة العمرية

المخالفة// والفئة العمرية	12-15	16-18	المجموع
السرقه	12	37	49
السطو	----	----	--
القتل والشروع بالقتل	4	1	5
هتك العرض	6	7	13
الاعتداء والمشاجرة	3	17	20
الإيذاء	18	28	46
حادث سير	1	----	1
حيازة أموال مسروقة	----	----	----
حيازة أموال مزورة	----	----	----
التهديد	----	1	1
الحرق	1	5	6
حجز الحرية	----	----	----
الذم و التحقير	----	3	3
فعل منافي للحياء	----	1	1
قيادة غير قانونية	----	2	2
إطلاق نار	----	----	----
اعتداء جنسي	----	----	----
مقاومة موظف	----	4	4
حيازة مخدرات	----	----	----
قضايا أخرى	----	9	9
الإجمالي	45	115	160



إحصائية الأحداث السنوية لعام (٢٠١٦)
جدول رقم (1) توزيع الأحداث حسب المخالفة والفئة العمرية

المجموع	16-18	12 -15	المخالفة// والفئة العمرية
٤٥	٣١	١٤	السرقه
٢	١	١	القتل والشروع بالقتل
١١	٨	٣	هتك العرض
٢١	١٦	٥	الاعتداء والمشاجرة
٤٨	٣٣	١٥	الإيذاء
٦	٥	١	حيازة أموال مسروقة
٩	٥	٤	التهديد
٥	٤	١	الحرق
٣	٣	-----	قيادة غير قانونية
٣	٣	-----	مقاومة موظف
٤	٣	١	حيازة مخدرات
١٣	٩	٤	قضايا أخرى
١٧٠	١٢١	٤٩	الإجمالي

إحصائية الأحداث السنوية لعام 2017

جدول رقم (1) توزيع الأحداث حسب المخالفة والفئة العمرية

المجموع	16-18	12 -15	المخالفة// والفئة العمرية
38	30	8	السرقه
11	10	1	القتل والشروع بالقتل
15	6	9	هتك العرض
19	17	2	الاعتداء والمشاجرة
54	47	7	الإيذاء
2	2	----	حادث سير
2	1	1	الذم والتحقير
1	----	1	حيازة أموال مزورة
3	3	----	التهديد
5	4	1	الحرق
1	1	----	فعل منافي للحياء
16	13	3	قيادة غير قانونية
1	1	----	اعتداء جنسي
8	7	1	مقاومة موظف
1	1	----	حيازة مخدرات/وتعاطي/و زراعة
25	20	5	قضايا أخرى
202	163	39	الإجمالي



التاريخ : 2019/1/6

إحصائية الأطفال السنوية لعام 2018

جدول رقم (1) توزيع الأطفال حسب المخالفة والفئة العمرية

المجموع	16-18	12 -15	المخالفة// والفئة العمرية
67	54	13	السرقه
4	4	----	القتل والشروع بالقتل
19	9	10	هتك العرض
30	24	6	الاعتداء والمشاجرة
58	51	7	الإيذاء
4	2	2	حادث سير
3	3	----	حيازة أموال مزورة
2	1	1	التهديد
3	3	----	الحرق
1	1	----	حجز الحرية
5	3	2	الذم والتحقير
1	1	----	فعل منافي للحياء
6	5	1	قيادة غير قانونية
8	6	2	مقاومة موظف
1	1	----	اطلاق نار
11	11	----	حيازة مخدرات/وتعاطي/و زراعة
12	8	4	قضايا أخرى
235	187	48	الإجمالي



إحصائية الاطفال السنوية

لعام (2019)

جدول رقم (1) توزيع الأحداث حسب المخالفة والفئة العمرية

المجموع	16-18	12 - 15	المخالفة// والفئة العمرية
53	36	17	السرقه
7	6	1	القتل والشروع بالقتل
11	3	8	هتك العرض
80	54	26	الاعتداء والمشاجرة والإيذاء
14	13	1	حادث سير
4	3	1	حيازة أموال مزورة
6	5	1	التهديد
3	2	1	الحرق
2	1	1	حجز الحرية
2	1	1	الذم و التحقير
1	1	----	فعل منافي للحياة
9	6	3	قيادة غير قانونية
5	2	3	مقاومة موظف
7	7	----	حيازة مخدرات/وتعاطي/أو زراعة
2	----	2	إبتهزاز
4	3	1	حيازة سلاح وتصنيع متفجرات
1	----	1	إتلاف مال الغير
4	2	2	تسول
2	2	----	إفلاق الراحة الأهلية
4	2	2	حماية
17	11	6	فضايا أخرى
238	160	78	الإجمالي



إحصائية الأطفال السنوية

لعام (2020)

جدول رقم (1) توزيع الأحداث حسب المخالفة والفئة العمرية

المخالفة// والفئة العمرية	12 - 15	16-18	المجموع
السرقه	١٤	١٦	٣٠
القتل والشروع بالقتل	١	١	٢
هتك العرض	٣	٤	٧
الاعتداء والمشاجرة والإيذاء	١١	٣٣	٤٤
حادث سير	----	٨	٨
الحماية	١٦	٧	٢٣
حيازة والتهديد بالسلاح	١	١	٢
مقاومة موظف	٤	٥	٩
قيادة غير قانونية	----	٧	٧
حيازة مخدرات/وتعاطي/و زراعة	١	٥	٦
إفلاق الراحة الأهلية	١	١٢	١٣
إتلاف مال الغير	----	٣	٣
ابتزاز /تحقير/ذم	١	٣	٤
أعمال شغب /تجمهر/اشتباہ	٣	٣	٦
إزعاج سلطات	١	----	١
مخالفة أمر حظر	----	١	١
الإجمالي	٥٧	١٠٩	١٦٦

إحصائيات فلسطين (قطاع غزة) (2015)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



السلطة الوطنية الفلسطينية

Ministry of Social Affairs

وزارة الشؤون الاجتماعية

Institution of Juvenile

مؤسسة الربيع للرعاية
الاجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	رهن التحقيق
48	6	3	6	3	4	7	4	5	5	3	1	1	1	مخدرات
52	5	3	5	4	2	1	3	5	5	7	5	7	7	حيازة سلاح ناري
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إهانة الشعور الديني
6	1	1	2	1	-	-	1	-	-	-	-	-	-	مخالفات مرور
4	-	1	1	-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	الإعتداء
196	12	19	22	19	26	23	19	14	9	14	11	8	8	المسوفة
320	32	42	36	31	25	14	17	24	25	24	24	26	26	المسطو
111	14	13	14	13	9	7	7	10	7	7	7	3	3	قضايا أخلاقية
139	15	15	17	16	17	15	11	8	7	4	5	9	9	القتل
21	2	2	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	محاولة القتل
3	-	-	-	1	1	1	-	-	-	-	-	-	-	الهروب من الحفظ القانوني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قضايا أخرى
-	1	2	1	-	-	-1	-1	1	-	-1	-1	-1	-1	المجموع العام
900	88	101	105	89	85	69	63	69	60	61	55	55	55	

(2016)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



Ministry of Social Affairs

Institution of Juvenile

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة الربيع للرعاية
الاجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
11	1	1	-	1	2	-	1	1	-	2	1	1	1	رهن التحقيق
53	5	6	2	4	5	5	4	4	5	4	4	5	5	مخدرات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حيازة سلاح ناري
3	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	إهانة الشعور الديني
5	-	-	1	1	1	1	-	-	-	-	-	-	1	مخالفات مرور
213	11	15	19	22	20	17	18	17	15	30	22	7	7	الإعتداء
287	25	17	22	21	22	25	32	21	19	22	25	36	36	السرقه
98	4	4	5	6	10	11	8	8	13	10	9	10	10	السطو
88	3	2	5	10	8	8	6	7	7	9	8	15	15	قضايا أخلاقية
26	3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	محاولة القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الهروب من الحفظ القانوني
15	6	6	-	-	-	-1	-1	-	-	1	2	2	2	قضايا اخرى
799	59	54	56	67	70	68	70	60	61	80	74	80	80	المجموع العام

(2017)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



Ministry of Social Affairs

Institution of Juvenile

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة الربيع للرعاية
الإجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
57	8	10	11	6	2	6	4	5	1	-	2	2		رهن التحقيق
107	7	8	7	7	11	12	8	13	11	10	7	6		مخدرات
9	1	1	1	1	1	1	1	1	1	-	-	-		حيازة سلاح ناري
58	3	4	4	4	6	12	6	6	7	4	1	1		إهانة الشعور الديني
8	1	1	1	2	1	1	1	-	-	-	-	-		مخالفات مرور
222	20	18	30	22	17	24	19	14	13	22	14	9		الإعتداء
478	42	42	56	44	40	46	39	36	34	34	32	33		السرقه
149	17	17	19	12	12	13	11	10	8	9	9	12		السطو
86	11	12	13	10	7	4	4	4	4	5	6	6		قضايا أخلاقية
34	2	2	2	3	4	3	3	3	3	3	3	3		القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		محاولة القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الهروب من الحفظ القانوني
45	2	4	3	-	5	6	3	3	3	6	6	4		قضايا اخرى
1253	114	119	147	111	106	128	99	95	85	93	80	76		المجموع العام

(2018)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



Ministry of Social Affairs

Institution of Juvenile

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة الربيع للرعاية
الاجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم
1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	
140	8	10	15	22	20	13	13	6	7	8	7	11	رهن التحقيق
112	9	11	10	10	11	11	9	9	8	8	8	8	مخدرات
9	-	-	-	-	1	1	1	1	1	1	2	1	حيازة سلاح ناري
25	2	2	1	1	1	2	2	2	2	4	3	3	إهانة الشعور الديني
19	2	2	1	1	1	2	3	1	3	1	1	1	مخالفات مرور
261	15	16	24	19	21	28	31	22	24	20	20	21	الإعتداء
504	40	35	41	46	42	43	44	48	38	50	38	39	السرقه
206	12	16	16	17	16	15	15	21	20	20	18	20	السطو
83	4	6	5	9	10	9	8	5	6	6	7	8	قضايا أخلاقية
29	3	3	3	2	2	2	2	2	2	3	3	2	القتل
6	-	-	-	-	1	2	2	1	-	-	-	-	محاولة القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الهروب من الحفظ القانوني
80	10	12	12	10	8	4	6	5	5	2	3	3	قضايا اخرى
1475	105	113	128	137	134	133	136	123	116	123	110	117	المجموع العام

(2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



Ministry of Social Affairs

Institution of Juvenile

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة الربيع للرعاية
الاجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
144	8	14	13	19	15	12	12	10	15	8	9	9	9	رهن التحقيق
61	1	3	3	5	10	10	6	4	4	5	5	5	5	مخدرات
2	-	-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	-	-	حيازة سلاح ناري
17	1	2	2	1	1	1	2	3	1	1	1	1	1	إهانة الشعور الديني
10	-	-	-	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	مخالفات مرور
312	18	24	40	22	28	44	26	25	15	24	19	27	27	الإعتداء
489	40	47	51	49	42	47	44	45	35	27	29	33	33	السرقه
210	9	14	16	17	20	21	22	20	23	21	16	11	11	السطو
119	12	11	11	15	16	12	11	10	9	4	4	4	4	قضايا أخلاقية
21	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	القتل
6	1	1	1	1	1	1	-	-	-	-	-	-	-	محاولة القتل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الهروب من الحفظ القانوني
84	8	22	14	8	8	5	3	4	4	4	1	3	3	قضايا اخرى
1475	99	139	152	140	144	156	130	125	110	97	87	96	96	المجموع العام

(2020)

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY



Ministry of Social Affairs

Institution of Juvenile

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة الربيع للرعاية
الاجتماعية

ز- تصنيف الأحداث حسب التهم الموجهة إليهم

المجموع العام	الشهر												أنواع التهم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
29	1	1	1	1	6	4	1	2	-	2	7	3	رهن التحقيق	
38	5	5	5	4	6	4	2	1	1	2	2	1	مخدرات	
6	1	1	1	1	1	1	-	-	-	-	-	-	حيازة سلاح ناري	
8	-	-	2	2	2	2	-	-	-	-	-	-	إهانة الشعور الديني	
10	-	-	1	1	1	2	1	1	1	1	1	-	مخالفات مرور	
257	16	19	14	13	33	38	30	15	8	23	33	15	الإعتداء	
419	30	38	37	29	39	51	43	33	17	23	42	37	السرقه	
152	15	12	11	10	14	15	19	10	7	11	15	13	المسطو	
133	7	9	11	10	11	20	17	10	7	9	12	10	فضايا اخلاقية	
14	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	القتل	
12	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	محاولة القتل	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الهروب من الحفظ القانوني	
98	7	7	8	8	14	13	7	6	5	7	9	7	فضايا اخرى	
1176	85	95	93	81	129	152	122	80	48	80	123	88	المجموع العام	